

No. 21139

MULTILATERAL

Sixth International Tin Agreement (with annexes). Concluded at Geneva on 26 June 1981

Authentic texts of the Agreement: Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish.

Registered ex officio on 1 July 1982.

MULTILATÉRAL

Sixième Accord international sur l'étain (avec annexes). Conclu à Genève le 26 juin 1981

Textes authentiques de l'Accord : arabe, chinois, anglais, français, russe et espagnol.

Enregistré d'office le 1^{er} juillet 1982.

القاعدة ٩

- (أ) في أي إجراء قد يقترح اتخاذه وفقاً لهذه القواعد، يولي المجلس الاعتبار الواجب لأية حالات اعطن أي عضو منتج أنها استثنائية، وله بأغلبية الثلثين الموزعة للأصوات أن يعفي من التطبيق الكامل لهذه القواعد أو يعدله؛
- (ب) لأغراض هذه القاعدة والفقرة ١ من المادة ٣٤، يجوز اعتبار الحالات التالية، فسي جملة حالات أخرى، استثنائية: كارثة وطنية، اضطراب واسع النطاق شل صناعة استخراج القصد يــــر لفترة ذات شأن، اضطراب خطير في امدادات الطاقة أو النقل على الخط الرئيسي الموصل الى الساحل أو الى نقطة التصدير كما هي محددة في المرفق جيم لهذا الاتفاق •

القاعدة ١٠

لأغراض هذه القواعد، يستند الحساب بالنسبة للأعضاء المنتجين الذين هم مستهلكون كبار للقصد ير المستند من انتاجهم المنجمي الداخلي الى صادراتهم من القصد ير وليس الى انتاجهم المنجمي من القصد ير •

القاعدة ١١

في هذا المرفق يعتبر تعبير "انتاج القصد ير" أنه يشير حصراً الى الانتاج المنجمي، وعليه لا يؤخذ في الاعتبار انتاج المصهر •

المرفق زاي

كلفة المخزون الاحتياطي حسب تقدير رئيس مؤتمر الأمم المتحدة للقصد ير، ١٩٨٠

تقدر كلفة احتيازي وتشغيل المخزون الاحتياطي المنشأ بموجب المادة ٢١ من هذا الاتفاق بـ ٣٥ رينغيت ماليزي للكيلو غرام الواحد •

القاعدة ٣

لأغراض هذه القواعد ، تعتبر إعادة التحديد أنها جرت على فترات سنوية إذا جرت في ذات الفصل من السنة الميلادية الذي جرت فيه عمليات إعادة التحديد السابقة •

القاعدة ٤

لأغراض هذه القواعد ، يقدم جميع الأعضاء المنتجين الى المجلس أرقامهم الأخيرة عن انتاج ١٢ شهرا في غضون ثلاثة أشهر بعد تاريخ آخر شهر ميلادي • وإذا لم يقدم أحد الأعضاء مثل هذه الأرقام ، يحسب انتاج العضو المذكور لفترة ١٢ شهرا بضرب الأرقام المتوفرة لمعدل الانتاج الشهري الوسطي عن هذه الفترة بـ ١٢ •

القاعدة ٥

ان ارقام انتاج القصدير في اقليم أى عضو منتج عن أية فترة سابقة لفترة ٤٢ شهرا قبل تاريخ أية إعادة تحديد لا تستخدم في إعادة التحديد تلك ، ولا توضح في الحساب ارقام انتاج القصدير في فترات الضبط •

القاعدة ٦

يجوز للمجلس أن يخفض النسبة المئوية لاي عضو منتج لم يصدر حملته من الصادرات المسموح بها كاملة كما هي محددة بموجب الفقرة ١ من المادة ٣٤ ، أو أى مقدار أكبر مقبول منه بموجب الفقرة ٢ من تلك المادة • ويعتبر المجلس ، لدى النظر في قراره ، بمثابة ظروف محققة ، كون العضو المنتج المعلي قد تنازل بموجب الفقرة ٢ من المادة ٣٤ عن قسم من حملته من الصادرات المسموح بها في الوقت المناسب ليتخذ الأعضاء المنتجون الآخرون تدابير فعالة لسد العجز أو كون العضو المنتج المعلي الذي لم يصدر التقدير المحدد بموجب الفقرة ٥ من المادة ٣٤ قد صدر كامل حملته مسن الصادرات المسموح بها كما هي محددة بموجب الفقرة ١ أو الفقرة ٢ من المادة ٣٤ •

القاعدة ٧

إذا تم تخفيض في النسبة المئوية لاي عضو منتج وفقا للقاعدة ٦ ، توزع النسبة المئوية المتوفرة على هذا النحو فيما بين الأعضاء المنتجين الآخرين بنسبة تسهم المئوية السارية في تاريخ القرار القاضي باجراء التخفيض •

القاعدة ٨

رغم القواعد السابقة ، لا تخفض النسبة المئوية لعضو منتج ، خلال فترة مكونة من ١٢ شهرا ، بأكثر من عشر نسبته المئوية في بداية هذه الفترة •

المرفق واو

قواعد لاعادة تحديد النسب المئوية للأعضاء المنتجين

القاعدة ١

(أ) تجرى اعادة التحديد الأولى للنسب المئوية للأعضاء المنتجين في الدورة الأولى للمجلس بموجب هذا الاتفاق • وبرغم أحكام القاعدة ٢ ، تجرى اعادة التحديد هذه على أساس الفصول الأربعة الأخيرة التي تسبق مباشرة ادخال أية فترة ضبط والتي تتوفر عنها أرقام انتاج القصدير من قبل كل من الأعضاء المنتجين • وتحدد نسب مئوية جديدة للأعضاء المنتجين تتناسب طردا مع انتاجهم من القصدير خلال تلك الفصول الأربعة ؛

(ب) تجرى اعادة تحديد لاحقة للنسب المئوية على فترات سنوية عقب اعادة التحديد الاولى شريطة ألا تكون أية فترة بعد الفصول المشار اليها في هذه القاعدة قد أعلنت فترة ضبط ،

(ج) في عملية اعادة التحديد اللاحقة هذه الجارية بموجب هذه القاعدة ، تحسب النسب المئوية الجديدة كما يلي :

١' تكون النسب المئوية في اعادة التحديد الثانية متناسبة طردا مع انتاج القصدير من قبل كل من الأعضاء المنتجين خلال الأشهر الميلادية المتتالية الأربعة والعشرين الأخيرة التي تتوفر عنها أرقام ؛ و

٢' تكون النسب المئوية في اعادة التحديد الثالثة ، وفي جميع اعادات التحديد اللاحقة، متناسبة طردا مع انتاج القصدير من قبل كل من الأعضاء المنتجين في الأشهر الميلادية المتتالية السنة والثلاثين الأخيرة التي تتوفر عنها أرقام •

القاعدة ٢

(أ) اذا أعلنت أية فترة أنها فترة ضبط ، لا تجرى اعادة تحديد للنسب المئوية حتى تنقضي أربعة فصول متتالية لم تعلن أنها فترات ضبط • وعندئذ تجرى اعادة التحديد التالية حالما تتوفر أرقام عن انتاج القصدير من قبل كل من الأعضاء المنتجين في أربعة فصول متتالية كهذه ، وتجسرى عمليات اعادة التحديد بعد ذلك على فترات سنوية طالما لم تعلن أية فترة أنها فترة ضبط ،

(ب) في أية عملية اعادة تحديد تجرى بموجب هذه القاعدة ، تحسب النسب المئوية الجديدة كما يلي :

١' تكون النسب المئوية في اعادة التحديد الاولى التالية لفترة ضبط ، متناسبة طردا مع مجمل انتاج القصدير من قبل كل من الأعضاء المنتجين في أحدث فترة ١٢ شهرا ميلاديا متتاليا تتوفر عنها أرقام وفي الفصول الأربعة التي تسبق مباشرة فترة الضبط تلك ؛

٢' تكون النسب المئوية في اعادة التحديد الثانية ، شريطة ألا تكون فترة ضبط أخرى قد أعلنت ، متناسبة طردا مع انتاج القصدير من قبل كل من الأعضاء المنتجين فسي أحدث فترة ٢٤ شهرا ميلاديا متتاليا تتوفر عنها أرقام ؛ و

٣' تكون النسب المئوية في كل اعادة تحديد لاحقة ، شريطة الا تكون فترة ضبط أخرى قد أعلنت ، متناسبة طردا مع انتاج القصدير من قبل كل من الأعضاء المنتجين فسي أحدث فترة ٣٦ شهرا ميلاديا متتاليا تتوفر عنها أرقام •

الفصل الذي يسبق مباشرة اعلان فترة الضبط المذكورة ، على ان القصد ير المستورد للمصهر والمصدر لا يؤخذ في الاعتبار .

المرفق دال

الحملة المسموح بها للمخزونات لأغراض المادة ٢٩ (أ)

البلد	الأطنان
استراليا	
اندونيسيا	
البرازيل	
بوليفيا	
تايلند	
رواندا	
زائير	
ماليزيا	
نيجيريا	

(أ) يحدد المجلس في دورته الأولى الأرقام التي ينبغي ادراجها في هذا المرفق .

المرفق هاء

المخزونات الاضافية التي لا مقر من استخراجها

البلد	المعدن الأخر	القصد يبر الموجود فسي المرکزات والمسموح بتخزينه بصورة اضافية لكل طن من المعدن الأخر المستخرج (بالأطنان)
استراليا	تنقالم — كولمبيت	١٥
تايلند	ولفرا بيت — شيليت	١٥
زائير	تنقالم — كولومبيت	١٥
نيجيريا	كولومبيت	١٥

- اندونيسيا
يعتبر القصدير أنه صدر من اندونيسيا عندما يتم تخليصه من الجمارك و/أو عندما تسلم مراكز القصدير الى المصهر وتوزن من قبله تحت الاشراف الجمركي ويصدر المسؤولون الجمركيون شهادة جمركية لهذا القصدير • ولا يشمل هذا القصدير القصدير المستورد لاحقا الى اندونيسيا للاستهلاك المحلي •
- بوليفيا
يعتبر القصدير أنه صدر عندما يجتاز مرحلة المراقبة من قبل السلطات الجركية البوليفية لدفع رسوم التصدير • وعندما يجري صهر مراكز القصدير خارج الاقليم الوطني ، بموجب عقود عمل بلا مواد ، يعتبر القصدير أنه صدر من بوليفيا عندما تصدر وزارة التعدين والمعادن اجازة تصدير تشمل فلز القصدير الذي تم الحصول عليه •
- تايلند
يعتبر القصدير انه صدر من تايلند عندما تصدق ادارة الموارد المعدنية رسميا على أن المركزات قد سلمت الى شركة صهر في تايلند ووزنت من قبلها ، على أن القصدير المعد للتصدير وغير المسلم الى شركة صهر يعتبر انه صدر من تايلند عندما تصدر ادارة الموارد المعدنية اجازة تصدير بشأن هذا القصدير •
- زائير
يعتبر القصدير انه صدر عندما يقوم ناقل منتسب الى " اللجنة الداخلية للناقلين في جمهورية زائير " بتسليم سند شحن مباشر يعترف بتسليم القصدير الى ذلك الناقل • اذا لم يتم ، لسبب ما ، تسليم مثل هذا السند بالنسبة لشحنة معينة ، تعتبر حمولته القصدير في تلك الشحنة انها صدرت لغرض هذا الاتفاق عندما تقوم ادارة الجمارك في جمهورية زائير بتسليم وثائق التصدير •
- ماليزيا
يعتبر القصدير أنه صدر من ماليزيا عندما تقوم الادارة الملكية للجمارك والكوس في ماليزيا بوزن المركزات أو ، في حالة صهر المركزات قبل دفع رسوم التصدير ، بوزن الفلز لدفع رسوم التصدير هذه •
- نيجيريا
يعتبر القصدير أنه صدر عندما تسلم المركزات الى المصهر وتوزن وتراقب لدفع الاتاوة على أن القصدير غير المسلم الى المصهر يعتبر انه صدر عندما تقوم مؤسسة السكسك الحد يدية النيجيرية بتسليم كشف طريق يعترف بتسليم مراكز معدة للتصدير الى تلك المؤسسة •
- شرط عام
كل قصدير منقول من عضو منتج اثناء فترة ضبط يعتبر أنه صدر وعمل كجزء من حمولته الصادرات المسموح بها لذلك العضو عن فترة الضبط تلك باستثناء :
- (أ) ما ذكر في هذا المرفق فيما يتعلق باستراليا ؛ أو
- (ب) ما قد يحدده المجلس وفقا للفقرة الفرعية (ب) من المادة ٣٥ ، ما لم تكن الاجراءات الشكلية المبينة في هذا المرفق مقابل اسم ذلك العضو المنتج قد استكملت فيما يتعلق بالقصدير المذكور قبل بدء فترة الضبط •

الجزء الثاني

واردات الأعضاء المنتجين

لغرض تحديد الصادرات الصافية للقصدير بموجب المادة ٣٥ ، تكون الواردات القابلة للاقتطاع من الصادرات خلال فترة ضبط هي المقدار المستورد من قبل العضو المنتج المعني خلال

العرفق ياء (تابع)

النسبة المئوية	البلد / مجموعة البلدان
٠ر١١	فنلندا
٢ر٦٩	كندا
٠ر٠٣	كوبا
٠ر٠١	كوستاريكا
٠ر٠٠	مالطة
٠ر٢٢	مصر
٠ر٩٤	المكسيك
٠ر٠٣	المملكة العربية السعودية
٠ر٢٦	النرويج
٠ر٢٧	النمسا
٠ر١٤	نيوزيلندا
١ر٣٧	الهند
٠ر٧٢	هنغاريا
٢٦ر٩١	الولايات المتحدة الأمريكية
١٧ر٢٠	اليابان
٠ر٨٢	يوغوسلافيا

(أ) بالاستناد الى استهلاك فلز القصدير الأولي للسنوات ١٩٧٨ الى ١٩٨٠ (الواردات الصافية من القصدير الموجود في المركبات و فلز القصدير بالنسبة لا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) •

ملاحظة : وضع قائمة البلدان ومجموعات البلدان والنسب المئوية الواردة في هذا العرفق مؤتمراً للأمم المتحدة للقصدير ، ١٩٨٠ ، الذي تمت خلاله صياغة نص الاتفاق الدولي السادس للقصدير •

العرفق جيمالجزء الأولالحالات التي يعتبر فيها القصدير أنه صدر لغرض ضبط الصادرات

استراليا
يعتبر القصدير أنه صدر في تاريخ " اجازة تصدير السلع المقيدة " الصادرة بموجب " اللائحة الجمركية (الصادرات المنوعة) " ، على أن القصدير المشحون من شركة صهر في استراليا وغير الخاضع " للائحة الجمركية (الصادرات المنوعة) " يعتبر أنه صدر عندما تصدق ادارة التجارة والموارد رسماً على أن القصدير قد شحن من شركة الصهر تلك •

المرفق باء

النسب المئوية للبلدان ومجموعات البلدان المستهلكة فرادى (1)

النسبة المئوية	البلد / مجموعة البلدان
٩ر٥٩	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
٥ر٥٢	الأردن
٢ر٤٥	إسبانيا
٥ر٥٥	بلغاريا
٢ر٢١	بولندا
٥ر٥٦	بيرو
٥ر٣٩	تركيا
١ر٨٥	تشيكوسلوفاكيا
٥ر٥٦	تونس
(٢٧١٥)	الجماعة الاقتصادية الأوروبية
٧ر٧٥	ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)
٥ر٥٥	أيرلندا
٣ر٤٢	إيطاليا
١ر٥٤	بلجيكا / لكسمبرغ
٥ر١٥	الدانمرك
٥ر٥٤	فرنسا
٥ر٨١	المملكة المتحدة
٢ر٧١	هولندا
٥ر٢٣	اليونان
٥ر٥١	جامايكا
٥ر٥٣	الجمهورية العربية السورية
١ر٥٦	جمهورية كوريا
١ر٨١	رومانيا
٥ر٥٥	السنغال
٥ر٢٤	السويد
٥ر٤٥	سويسرا
٥ر٥٧	العراق
٥ر٥٤	الفلبين
٥ر٣٤	فنزويلا

المرفق ألف

النسب المئوية للبلدان المنتجة (١)

النسبة المئوية	البلد
٥٩٥	استراليا
١٨٦٢	اندونيسيا
١٢٣	البرازيل
١٥٦١	بوليفيا
١٩٢٨	تايلاند
٠٩٢	رواندا
١٨١	زائير
٣٥١٥	ماليزيا
١٤٣	نيجيريا

(١) بالاستناد الى انتاج القصدير الموجود في المعرّكات في سنة ١٩٨٠ (المصادر المضافة من القصدير الموجود في المعرّكات وقلز القصدير بالنسبة للبرازيل)

ملاحظة : وضع قائمة البلدان والنسب المئوية الواردة في هذا المرفق مؤتمراً للأمم المتحدة للقصدير، ١٩٨٠، الذي تمت خلاله صياغة نص الاتفاق الدولي السادس للقصدير •

المادة ٦٠

الاجراءات التي تتبع عند انتهاء الاتفاق

١ - يظل المجلس قائما طيلة العدة اللازمة لتنفيذ أحكام الفقرة ٢ من هذه المادة ، وللإشراف على تصفية المخزون الاحتياطي وأى مخزونات محتازة وفقا للمادة ٣٩ وللإشراف على الوفاء كما يجب بالشروط المفروضة بمقتضى هذا الاتفاق من قبل المجلس أو بمقتضى الاتفاق الخامس ، ويكون للمجلس — من السلطات والوظائف المسندة اليه بهذا الاتفاق ما قد يكون ضروريا لهذا الغرض .

٢ - عند انتهاء هذا الاتفاق :

- (أ) يصقّى المخزون الاحتياطي وفقا لاحكام المادة ٢٦ ؛
- (ب) يحدد المجلس الالتزامات التي ارتبط بها فيما يتعلق بموظفيه ويتخذ عند الاقتضاء تدابير لكي يضمن ، عن طريق ميزانية اضافية للحساب الادارى منصوص عليها في المادة ٢٠ ، توفير أموال كافية للوفاء بهذه الالتزامات ؛
- (ج) بعد الوفاء بجميع الخصوم التي ارتبط بها المجلس ، غير تلك التي تتعلق بحساب المخزون الاحتياطي ، يتم التصرف بالاصول الباقية على النحو المبين في هذه المادة ؛
- (د) اذا استمر المجلس ، يحتفظ بحفظاته ومواده الاحصائية وكل الوثائق الاخرى ؛
- (هـ) اذا لم يستمر المجلس ولكن انشئت هيئة لتخلف المجلس ، ينقل هذا الأخير محفوظاته ومواده الاحصائية وكل الوثائق الاخرى الى هذه الهيئة الخلف ويجوز له ، بأغلبية الثلثين الموزعة للأصوات ، أما أن ينقل كل اصوله الباقية او جزءا منها الى هذه الهيئة الخلف أو التصرف بها على غير هذا النحو بالطريقة التي يقرها المجلس ؛
- (و) اذا لم يستمر المجلس ولم تنشأ هيئة خلف ، ينقل المجلس محفوظاته ومواده الاحصائية وأى وثائق اخرى الى الامين العام للامم المتحدة أو الى أية منظمة دولية يسميها هذا الأخير أو ، في حالة عدم النسبية ، كما يقره المجلس ، ويتابع اصول المجلس غير النقدية الباقية أو تحول الى نقود على نحو آخر حسب ما يقضي به المجلس ؛ و
- (ز) توزع عددٌ حصيلته تحويل الاصول غير النقدية الى نقود وأى اصول نقدية باقية بشكل يحصل معه كل عضو على نصيب متناسب مع مجموع المساهمات التي سدها الى الحساب الادارى المنشأ بموجب المادة ٢٠ .

المادة ٦١

التحفظات

- لا يجوز اجراء تحفظات فيما يتعلق بأى من أحكام هذا الاتفاق .
- وإثباتا لذلك ، قام الموقعون أدناه ، المفوضون لهذا الغرض حسب الاصول ، بتدبير هذا الاتفاق بتوقيعاتهم في التواريخ المبينة .
- حرر في جنيف في اليوم السادس والعشرين من حزيران / يونيو سنة ألف وتسعمائة وواحد وستين ، ونصوص هذا الاتفاق باللغات الاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية
- متساوية الحجية .

- ٧ — لا يسرى مفعول أى تعديل على هذه المادة الا اذا صدقه أو قبله أو أقره جميع الأعضاء .
- ٨ — لا تؤثر أحكام هذه المادة في أية سلطة بموجب هذا الاتفاق لتتقيد أى مرفق لهذا الاتفاق أو تطبيق أى مادة أخرى من هذا الاتفاق تتعرض على اجراءات خاصة تتعلق بتعديل هذا الاتفاق .

المادة ٥٨

الانسحاب

فيما عدا الحالات التي يتم فيها الانسحاب :

- (أ) وفقاً لأحكام الفقرة ٦ من المادة ٤٨ أو الفقرة ٦ من المادة ٥٧ ؛ أو
- (ب) بعد اشعار مدته ١٢ شهرا على الأقل موجه الى الوديع بعد بدء نفاذ هذا الاتفاق بحام على الأقل ،
- ليس للعضو الذى ينسحب من هذا الاتفاق أثناء سريان مفعوله حق في أى نصيب من حصيلة تصفية المخزون الاحتياطي بموجب أحكام المادة ٢٦ كما ليس له حق في نصيب من اصول المجلس الاخرى بموجب أحكام المادة ٦٥ عند انتهاء هذا الاتفاق .

المادة ٥٩

مدة الاتفاق وتنديده وانتهائه

- ١ — يظل هذا الاتفاق نافذا مدة خمس سنوات من تاريخ بدء نفاذه عدا ما ورد بشأنه خلاف ذلك في هذه المادة .
- ٢ — يجوز للمجلس ، بأغلبية ثلثي مجموع الأصوات التي يملكها جميع الأعضاء المنتجين وأغلبية ثلثي مجموع الأصوات التي يملكها جميع الأعضاء المستهلكين ، أن يقرر تعديد مدة هذا الاتفاق بفترة أو فترات لا تتجاوز سنتين في المجموع .
- ٣ — يقوم المجلس ، في توصية مقدمة الى الأعضاء بعد بدء نفاذ هذا الاتفاق باريخ سنوات على الأكثر ، باعلامهم بما اذا كان من الضروري والمناسب تجديد هذا الاتفاق ، وفي حالة الايجاب ، في أى شكل . وينظر في الوقت ذاته فيما يحتمل أن تكون عليه النسبة بين عرض القصدير والطلب عليه عند انقضاء هذا الاتفاق .
- ٤ — (أ) يجوز لعضو ما في أى وقت أن يوجه اشعارا كتابيا الى الرئيس التنفيذي بأنه يعتزم أن يقترح على دورة المجلس القادمة انهاء هذا الاتفاق ،
- (ب) اذا أقر المجلس ، بأغلبية ثلثي مجموع الأصوات التي يملكها جميع الأعضاء المنتجين والأعضاء المستهلكين ، الاقتراح الداعي الى انهاء هذا الاتفاق ، يوصي الأعضاء بانهاء هذا الاتفاق ؛
- (ج) اذا قام أعضاء يملكون ثلثي مجموع أصوات جميع الأعضاء المنتجين وثلثي مجموع أصوات جميع الأعضاء المستهلكين باشعار المجلس بأنهم يقبلون تلك التوصية ، ينتهي هذا الاتفاق في تاريخ يقره المجلس ، ولا يتجاوز هذا التاريخ ستة أشهر بعد استلام المجلس آخر الاشعارات من هؤلاء الأعضاء .
- ٥ — يشعر المجلس الوديع بأى قرار يتخذ بموجب الفقرة ٢ أو الفقرة ٤ (ج) من هذه المادة .

المنظمات الدولية الحكومية ، على أنها تشمل إشارة الى التوقيع أو التصديق أو القبول أو الاقرار ، أو الى الاشعار بالتطبيق المؤقت ، أو الى الانضمام من جانب هذه المنظمات الدولية الحكومية •

٢ — وفي حالة التصويت على مسائل تدخل ضمن اختصاصها ، تدلي هذه المنظمات بعدد الاصوات المساوي لمجموع عدد الأصوات التي تعزى ، وفقاً للمادة ١٤ ، الى دولها الأعضاء التي لن تدلي نفي هذه الحالة بأصواتها افراديا •

المادة ٥٧

التعديل

- ١ — يجوز للمجلس ، بأغلبية ثلثي مجموع الأصوات التي يملكها جميع الأعضاء المنتجين وأغلبية ثلثي مجموع الأصوات التي يملكها جميع الأعضاء المستهلكين ، أن يوصي الأعضاء بتعديلات لادخالها على هذا الاتفاق • ويحدد المجلس في توصيته المهلة التي يقوم خلالها كل عضو باشعار الوديع بما اذا كان يصدق أو يقبل أو يقر التعديل أو لا •
 - ٢ — يجوز للمجلس أن يحدد الوقت الذي حدده بموجب الفقرة ١ من هذه المادة للاشعار بالتصديق أو القبول أو الاقرار • ويشعر المجلس الوديع بأى تعديل كهذا •
 - ٣ — اذا قام جميع الأعضاء ، خلال الوقت المحدد بموجب الفقرة ١ من هذه المادة أو الممدد بموجب الفقرة ٢ من هذه المادة ، بتصديق أو قبول أو اقرار تعديل ما ، يسرى مفعول هذا التعديل فوراً عند استلام الوديع آخر تصديق أو قبول أو اقرار •
 - ٤ — لا يسرى مفعول تعديل ما اذا لم يحظ ، خلال الوقت المحدد بموجب الفقرة ١ من هذه المادة أو الممدد بموجب الفقرة ٢ من هذه المادة ، بتصديق أو قبول أو اقرار أعضاء يملكون ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من مجموع أصوات الأعضاء المنتجين وما لا يقل عن ٨٠ في المائة من مجموع أصوات الأعضاء المستهلكين •
 - ٥ — اذا حظي تعديل ما ، خلال الوقت المحدد بموجب الفقرة ١ من هذه المادة أو الممدد بموجب الفقرة ٢ من هذه المادة ، بتصديق أو قبول أو اقرار أعضاء يملكون ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من مجموع أصوات الأعضاء المنتجين وما لا يقل عن ٨٠ في المائة من مجموع أصوات الأعضاء المستهلكين :
- (أ) يسرى مفعول التعديل ، بالنسبة للأعضاء الذين قاموا بابلاغ تصديقهم أو قبولهم أو اقرارهم ، بعد مرور ثلاثة أشهر على استلام الوديع آخر تصديق أو قبول أو اقرار ضروري لتمثيل ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من مجموع أصوات الأعضاء المنتجين وما لا يقل عن ٨٠ في المائة من مجموع أصوات الأعضاء المستهلكين ؛ و
- (ب) كل عضو لا يصدق أو يقبل أو يقر تعديلاً ما بحلول موعد بدء نفاذه ، يكف اعتباراً من ذلك التاريخ عن الاشتراك في الاتفاق ، ما لم يقنع هذا العضو المجلس في أول دورة يعقدها عقب تاريخ بدء سريان مفعول التعديل بعدم تمكنه من تصديق أو قبول أو اقرار التعديل المذكور في الوقت المناسب بسبب صعوبات دستورية ، وبقرار المجلس أن يحدد لهذا العضو الفترة المحددة للتصديق أو القبول أو الاقرار الى حين تدليل هذه الصعوبات •
- ٦ — اذا رأى عضواً ان مصالحه ستتأثر تأثراً ضاراً بتعديل ما ، يجوز له ، قبل تاريخ بدء سريان التعديل المذكور ، اشعار الوديع بانسحابه من هذا الاتفاق • ويصبح الانسحاب سسارى المفعول في تاريخ بدء سريان مفعول التعديل • ويجوز للمجلس ، في أى وقت ، وبالأحكام والشروط التي يراها عادلة ، أن يسمح لهذا العضو بسحب اشعاره بالانسحاب •

٥ — يجوز لمجلس الاتفاق الخامس، ريثما يبدأ نفاذ هذا الاتفاق، أن يحدد الشروط المشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة، على أن يصدقها المجلس في دورته الأولى.

المادة ٥٥

بدء النفاذ

١ — يبدأ نفاذ هذا الاتفاق بصفة نهائية في ١ تموز/يوليه ١٩٨٢ أو في أى تاريخ لاحق، إذا قامت حكومات بلدان منتجة تعطل ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من مجموع النسب المطلوبة للانتاج البينية في العرق ألف لهذا الاتفاق وحكومات بلدان مستهلكة تعطل ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من مجموع النسب المطلوبة للاستهلاك البينية في العرق ب لهذا الاتفاق، حتى حلول ذلك التاريخ، بإيداع وثائقها الخاصة بالتصديق أو القبول أو الاقرار أو الانضمام.

٢ — اذا لم يبدأ نفاذ هذا الاتفاق في ١ تموز/يوليه ١٩٨٢، وفقا للفقرة ١ من هذه المادة، يبدأ نفاذه بصفة مؤقتة اذا قامت حكومات بلدان منتجة تعطل ما لا يقل عن ٦٥ في المائة من مجموع النسب المطلوبة للانتاج البينية في العرق الف وحكومات بلدان مستهلكة تعطل ما لا يقل عن ٦٥ في المائة من مجموع النسب المطلوبة للاستهلاك البينية في العرق ب، حتى حلول ذلك التاريخ، بإيداع وثائقها الخاصة بالتصديق أو القبول أو الاقرار أو الانضمام، أو بأشعار الوديع بموجب المادة ٥٣ بأنها ستطبق هذا الاتفاق بصفة مؤقتة.

٣ — اذا لم تستوف، في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٢، النسب المطلوبة لبدء نفاذ هذا الاتفاق وفقا للفقرة ١ أو الفقرة ٢ من هذه المادة، يدعو الأمين العام للأمم المتحدة تلك الحكومات التي أودعت وثائقها الخاصة بالتصديق أو القبول أو الاقرار أو الانضمام، أو أشعرت الوديع بأنها ستطبق هذا الاتفاق بصفة مؤقتة، الى الاجتماع لتقرر ما اذا كان هذا الاتفاق يبدأ نفاذه بصفة نهائية أو بصفة مؤقتة فيما بينها، كليا أو جزئيا، في التاريخ الذي قد تحدده. كما يدعو الأمين العام للأمم المتحدة الحكومات الأخرى التي وقعت على هذا الاتفاق أو اشتركت في الاتفاق الدولي الخامس للقصدير الى حضور هذا الاجتماع بصفة مراقب.

٤ — اذا بدأ نفاذ هذا الاتفاق بصفة مؤقتة، ولكن لم يبدأ نفاذه بصفة نهائية وفقا للفقرة ١ من هذه المادة، وذلك بعد ١٨ شهرا من انقضاء الاتفاق الخامس، كما تم تحديده، يجوز لتلك الحكومات التي أودعت وثائقها الخاصة بالتصديق أو القبول أو الاقرار أو الانضمام أن تقر، بقبول مشترك، أن يبدأ نفاذ هذا الاتفاق بصفة نهائية فيما بينها رغم أحكام الفقرة ١ من هذه المادة. وإذا لم تقر تلك الحكومات وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ بصفة نهائية فيما بينها، يظل نافذا بصفة مؤقتة.

٥ — يبدأ نفاذ هذا الاتفاق، بالنسبة لأية حكومة تودع وثيقة تصديق أو قبول أو اقرار أو انضمام بعد بدء نفاذه، في تاريخ هذا الايداع.

المادة ٥٦

عضوية المنظمات الدولية الحكومية

١ — تفسر كل اشارة في هذا الاتفاق الى " حكومة " أو " حكومات " بأنها تشمل اشارة الى الجماعة الاقتصادية الأوروبية والى أية منظمة دولية حكومية لها مسؤوليات فيما يتعلق بالتفاوض بشأن اتفاقات دولية، وخصوصا اتفاقات سلعية، وعندما، وتطبيقها. وعطيه، تفسر كل اشارة في هذا الاتفاق الى التوقيع أو التصديق أو القبول أو الاقرار أو الاشعار بالتطبيق المؤقت أو الانضمام، في حالة مثل هذه

المادة ٥٢

التصديق أو القبول أو الاقرار

يخضع هذا الاتفاق للتصديق أو القبول أو الاقرار من جانب الحكومات الموقعة وفقا للاجراءات الدستورية لكل منها • وتودع وثائق التصديق أو القبول أو الاقرار لدى الوديع •

المادة ٥٣

الاشعار بالتطبيق المؤقت

- ١ — يجوز لحكومة موقعة تعتمزم تصديق أو قبول أو اقرار هذا الاتفاق ، أو لحكومة وضع المجلس بشأنها شروط للانضمام وفقا لأحكام المادة ٥٤ ولكنها لم تستطع بعد ايداع وثيقتها ، أن تقوم في أى وقت بأشعار الوديع بأنها ستطبق هذا الاتفاق مؤقتا أما عند بدء نفاذه وفقا للمادة ٥٥ أو ، إذا كان الاتفاق نافذا بالفعل ، في تاريخ محدد ، وذلك ضمن حدود اجراءاتها الدستورية و/ أو التشريعية •
- ٢ — أية حكومة مشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة تشعر الوديع بأنها ، نتيجة لتطبيق هذا الاتفاق ضمن حدود اجراءاتها الدستورية و/ أو التشريعية ، لن تستطيع دفع مساهمتها لحساب المخزون الاحتياطي ، لن تمارس حقوقها التصويتية بشأن المسائل المتعلقة بأحكام الفصل العاشر حتى غاية الفصل الخامس عشر من هذا الاتفاق • غير أن هذه الحكومة تفي بكل التزاماتها المالية المتعلقة بالحساب الادارى • ولا تتجاوز العضوية المؤقتة لحكومة تصدر اشعارا بالشكل المشار اليه في هذه الفقرة ١٢ شهرا من بدء النفاذ المؤقت لهذا الاتفاق ، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك •

المادة ٥٤

الانضمام

- ١ — يكون باب الانضمام الى هذا الاتفاق مفتوحا أمام حكومات جميع الدول وفق الشروط التسيي يحدد ما المجلس • ويتم الانضمام بايداع وثيقة انضمام لدى الوديع • وتذكر وثائق الانضمام ان الحكومة تقبل جميع الشروط المحددة من المجلس •
 - ٢ — تقوم أية حكومة تعتمزم الانضمام الى هذا الاتفاق باعلام المجلس بذلك أو ، ريثما يبدأ نفاذ هذا الاتفاق ، مجلس الاتفاق الخامس •
 - ٣ — تكون الشروط المحددة من المجلس عادلة ، فيما يتعلق بالحقوق التصويتية والالتزامات المالية ، سواء بالنسبة للحكومات التي تعتمزم الانضمام الى هذا الاتفاق أو للحكومات الأخرى المشتركة فيه •
 - ٤ — عندما ينضم بلد منتج الى هذا الاتفاق ويصبح عضوا منتجا ، يقوم المجلس بما يلي :
 - (أ) يحدد ، بموافقة العضو المذكور ، الحمولة والنسبة اللتين ينبغي تسجيلهما لذلك العضو في المرفقين دال وهما لهذا الاتفاق ، حسب الاقتضاء ، و
 - (ب) يحدد أيضا ، لغرض ضبط الصادرات ، الحالات التي ينبغي تسجيلها مقابل اسم العضو المذكور في المرفق جيم لهذا الاتفاق •
- ويسرى مفعول الحمولة والنسبة والحالات المحددة على هذا النحو وكأنها مدرجة في هذه المرفق •

المادة ٤٩المنازعات

- ١ — تحال أية منازعة تتعلق بتفسير أو تطبيق هذا الاتفاق ولا تتم تسويتها بالتفاوض، بناء على طلب أى عضو، الى المجلس للبت فيها •
- ٢ — عندما تحال منازعة الى المجلس وفقا لهذه المادة، يجوز لأغلبية من الأعضاء، أو لأى أعضاء يملكون ما لا يقل عن ثلث الأصوات في المجلس أن يطلبوا الى المجلس، اثر مناقشة كاملة، أن يلتزم رأى الهيئة الاستشارية المشار اليها في الفقرة ٣ من هذه المادة حول القضايا موضع النزاع قبل اصدار قراره •
- ٣ — (أ) مالم يوافق المجلس بقرار مبني على اجماع الأصوات العدلى بها على خلاف ذلك، تتألف الهيئة الاستشارية من:
- ١' شخصين يسيههما الأعضاء المنتجون يكون أحدهما واسع الخبرة في مسائل من نوع المنازعة ويكون الآخر ذا مركز وخبرة قانونيين؛
- ٢' شخصين مائلين يسيههما الأعضاء المستهلكون؛ و
- ٣' رئيس يختاره بالاجماع الأشخاص الأربعة المسومون أعلاه أو، في حال عدم اتفاقهم، الرئيس التنفيذي •
- (ب) يعمل الأشخاص المعينون في الهيئة الاستشارية بصفتهم الشخصية وبدون تلقى تعليمات من أية حكومة •
- (ج) يدفع المجلس نفقات الهيئة الاستشارية •
- ٤ — يقدم رأى الهيئة الاستشارية والأسباب الموجبة له الى المجلس الذى يبيت في النزاع بعد النظر في كل المعلومات ذات الصلة •

الفصل الثامن هـ — الأحكام الختامية

المادة ٥٠الوديع

- يعين الأمين العام للأمم المتحدة بهذا وديعا لهذا الاتفاق •

المادة ٥١التوقيع

يفتح باب التوقيع على هذا الاتفاق من جانب أطراف الاتفاق الخامس والدول الأخرى الأعضاء في الأونكتاد ابتداءً من ٣ آب/ أغسطس ١٩٨١ حتى غاية ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٨٢ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك •

- ٢ — عندما يواجه عضو ما أشعارا بخطة للتصرف في القصد من مخزونه غير التجاري، يجسرى المجلس دون ابطاء مشاورات رسمية مع ذلك العضو حول الخطة لغرض ضمان الوفاء الكافي بأحكام الفقرة ٤ من هذه المادة •
- ٣ — يستعرض المجلس بين الحين والحين التقدم المحرز في عمليات التصرف هذه ويجوز له تقديم توصيات الى العضو المعني • ويولي العضو المذكور الاعتبار الواجب لتوصيات المجلس •
- ٤ — تجرى عمليات التصرف بالمخزونات غير التجارية مع ايلاء الاعتبار الواجب لحماية منتجي القصد وير وموليه واستهلكيه من حدوث اضطراب ممكن تجنبه في أسواقهم المعنادة ومن الآثار الضارة لعمليات التصرف هذه على استثمار رأس المال في مجال استكشاف واستحداث امدادات جديدة وازدهار ونمو استخراج القصد في اقليم أو اقاليم الأعضاء المنتجين • وتجري عمليات التصرف بقادير وخلال فترات لا تعرقل دون لزوم الإنتاج والعمالة في صناعة القصد في اقليم أو اقاليم الأعضاء المنتجين ولا تسيبر صعوبات أمام اقتصادات الأعضاء المنتجين •

المادة ٤٧

الأمن الوطني

- لا شيء في هذا الاتفاق يقسّر على أنه يتطلب من عضو تقديم أية معلومات يعتبر الكشف عنها منافيا لمصالحه الأمنية الأساسية •

الفصل السابع عشر — الشكاوى والمنازعات

المادة ٤٨

الشكاوى

- ١ — تحال الى المجلس للبت فيها كل شكوى ضد أى عضو ارتكب اخلالا بهذا الاتفاق لم يرد تدبير بشأنه في مكان آخر من هذا الاتفاق، وذلك بناء على طلب العضو صاحب الشكوى •
- ٢ — لا يعتبر أى عضو أنه ارتكب اخلالا بهذا الاتفاق ما لم يتم اتخاذ قرار بهذا الشأن، باستثناء ما ورد بشأنه خلاف ذلك في هذا الاتفاق •
- ٣ — اذا وجد المجلس بموجب هذه المادة أن أحد الأعضاء قد ارتكب اخلالا بهذا الاتفاق، يجوز للمجلس، ما لم ينص على جزاء آخر في غير هذا النكاح من الاتفاق، أن يحرم العضو المعني من حقه في التصويت وحقوقه الأخرى الى حين تداركه الاخلال أو وفائه على نحو آخر بالتزاماته •
- ٤ — لأغراض هذه المادة، يعتبر تعبير "الاخلال بهذا الاتفاق" شاملا الاخلال بسأى شرط فرضه المجلس أو عدم الوفاء بأى التزام مترتب على أحد الأعضاء وفقا لهذا الاتفاق •
- ٥ — يجوز لأى عضو يعتبر أن مصالحه الاقتصادية بموجب هذا الاتفاق قد تضررت تضررا خطيرا من جراء الاجراءات المتخذة من قبل عضو آخر أو أعضاء آخرين، غير الاجراءات المتخذة في زمن الحرب أن يقدم شكوى الى المجلس •
- ٦ — يستعرض المجلس عد استلامه شكوى كهذه وقائع الحال ويقرر، بأغلبية مجموع الأصوات التي يملكها جميع الأعضاء المستهلكين وأغلبية مجموع الأصوات التي يملكها جميع الأعضاء المنتجين، ما اذا كان العضو المشتكى محقا في شكواه، واذا قرر ذلك، يسمح للعضو المشتكى بالانسحاب من هذا الاتفاق •

- (ب) يهتفون الظروف التي تشجع الاستغلال الاقتصادي للرواسب وفقا لاحتياجات السوق ؛ و
- (ج) يشجعون حفظ الموارد الطبيعية لقصد يمنع التخلي المبكر عن الرواسب •

المادة ٤٢

التدابير التفاضلية والتصحيحية

يجوز للأعضاء من بين البلدان النامية المستهلكة وأقل البلدان نمواً ، الذين تتأثر مصالحهم تأثراً ضاراً بالتدابير المتخذة بموجب هذا الاتفاق أن يقدموا طلباً الى المجلس لاتخاذ تدابير تفاضلية وتصحيحية مناسبة • وينظر المجلس في اتخاذ هذه التدابير المناسبة وفقاً للفقرة ٣ من الفرع الثالث من قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٣ (د-٤) •

المادة ٤٣

المشاورات

يجرى المجلس مشاورات ، بناءً على طلب أى عضو ، بشأن العوامل التي تؤثر مباشرة في العرض أو الطلب • ويجوز للمجلس أن يعرض توصياته على الأعضاء لينظروا فيها •

المادة ٤٤

العقبات التي تعترض التجارة

- ١ — يقوم المجلس ، في ضوء دراساته لسوق التصدير ، بتحديد العقبات التي تعترض توسيع تجارة التصدير ومنتجات التصدير شبه تامة الصنع ومنتجات التصدير التامة الصنع •
- ٢ — يجوز للمجلس ، اذا يأخذ في اعتباره أحكام الفقرة ١ من هذه المادة ، أن يقر هونفسه توصيات ، أو يسعى الى الحصول على اقرار توصيات في منظمات مناسبة أخرى ، لأجل الحد من تلك العقبات ، وحيثما أمكن ، للقضاء عليها تماما • وينظر المجلس بصورة دورية في النتائج المحققة عن طريق تنفيذ هذه التوصيات •

المادة ٤٥

العدالة في معايير العمل

يعلن الأعضاء أنهم ، تجنبا لتدهور مستويات المعيشة ولاقائمة شروط منافسة غير عادلة فسي التجارة العالمية ، سيسعون الى ضمان معايير عمل عادلة في صناعة التصدير •

المادة ٤٦

التصرف في التصدير من المخزونات غير التجارية

- ١ — يقوم عضو راغب في التصرف في التصدير من مخزونه غير التجاري ، بعد توجيه اشعار كساف ، بالتشاور مع المجلس بشأن خطته للتصرف •

- (أ) يضع حداً لأى ضبط للمصادرات قد يكون سارى المفعول ويوصي بمستوى المخزونات التي لا ينبغي تجاوزها ، و
- (ب) يوصي الأعضاء بأن يتخذوا جميع التدابير الممكنة لضمان حدوث زيادة بأسرع ما يمكن في مقدار القصدير الذى يستطيعون توفيره .
- ٢ — يحدد المجلس الفترة التي تبقى فيها التدابير المنصوص عليها في هذه المادة سارية المفعول وتحسب هذه الفترة في فصول ؛ على أن يكون مفهوماً أنه ، عندما تطبق هذه التدابير للمرة الأولى بموجب هذا الاتفاق أو تطبق من جديد بعد فترة فاصلة لم يحدث خلالها نقص معترف به ، يجبوز للمجلس أن يعلن كفترة لتطبيق هذه التدابير أية فترة لا تزيد على خمسة أشهر أو تقل عن شهر واحد وتنتهي في ٢٦ آذار/ مارس أو ٣٠ حزيران/ يونيو ، أو ٣٠ ايلول/ سبتمبر أو ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ،
- ٣ — يجوز للمجلس أن يلغى أية تدابير متخذة على أساس هذه المادة قبل أن تدخل حيز المفعول أو يضع حداً لها أثناء تنفيذها أو يمددها من فصل الى فصل .
- ٤ — في ضوء تقديرات المجلس للانتاج والاستهلاك الجارية بموجب الفقرة الفرعية (أ) للمادة ١٠ ، ومع مراعاة مقدار فلز القصدير والبقدر المحتاز في المخزون الاحتياطي وجميع العوامل الأخرى ذات الصلة ، خصوصاً استخدام الطاقة الانتاجية ، وتوفر مخزونات أخرى للقصدير ، والاتجاه في الأسعار الجارية ، يوظف المجلس بأية دراسات ضرورية لتكنيه من تقدير مجموع الطلب على القصدير ومجموع المتوفر منه للفترة المعلنة ولأية فترات لاحقة قد يحددها .
- ٥ — يجوز للمجلس ، بأغلبية الثلثين الموزعة للأصوات ، أن يدعو الأعضاء الى عقد ترتيبات معه تضمن للأعضاء المستهلكين توزيعاً عادلاً لمدادات القصدير المتوفرة .
- ٦ — يجوز للمجلس أن يتشاور مع الأعضاء المنتجين بشأن التدابير المناسبة التي لا تتعارض مع اتفاقات تجارية دولية أخرى بهدف السعي ، في حالة حدوث نقص في القصدير ، الى اعطاء أفضلية فيما يتعلق بمداد القصدير للأعضاء المستهلكين .
- ٧ — يستعرض المجلس ، في كل دورة تعقد أثناء سريان مفعول هذه المادة ، نتائج التدابير المتخذة بموجب هذه المادة منذ الدورة السابقة .

الجزء الرابع

أحكام أخرى

الفصل السادس عشر — التزامات الأعضاء

المادة ٤١

التزامات عامة

- ١ — يبذل الأعضاء أثناء سريان مفعول هذا الاتفاق قصارى جهدهم ويتعاونون لتيسير بلوغ أهدافه .
- ٢ — يقبل الأعضاء جميع القرارات التي يتخذها المجلس بموجب هذا الاتفاق باعتبارها ملزمة لهم .
- ٣ — دون الاخلال بالنطاق العام للفقرة ١ من هذه المادة ، يراعي الأعضاء بشكل خاص مايلي :
- (أ) لا يحظرون أو يقيدون استعمال القصدير لاستخدامات نهائية محددة طالما توفرت كميات كافية من القصدير لتأمين كامل احتياجاتهم ، الا في الحالات التي لا يتعارض فيها هذا الحظر أو التقييد مع اتفاقات تجارية دولية أخرى ،

٢ — تعتبر أية زيادة في النسبة تم إقرارها بموجب الفقرة (أ) من المادة ٣٩ للاتفاق الخامس ولا تزال سارية المفعول عند انتهاء الاتفاق المذكور وأية شروط فرضت في صدد ذلك أنها قد أقرت أو فرضت بموجب هذا الاتفاق ، مالم يقرر المجلس خلاف ذلك في غضون ستة أشهر من بدء نفاذ هذا الاتفاق .

٣ — يطرح أى ايداع خاص أجرى بموجب المادة ٣٨ من مقدار المخزونات التي يمكن للعضو المستج المعني ، بموجب هذه المادة ، حيازتها خلال فترة ضبط .

٤ — (أ) اذا كان فلز القصدير ، في اقليم عضو منتج مذكور اسمه في القائمة الواردة في المرفق هاء لهذا الاتفاق ، يستخرج من كمته الطبيعي بشكل لا مفر منه عند استخراج المعادن الأخرى المذكورة في ذلك المرفق ، وبالتالي ، اذا كان تقييد المخزونات المنصوص عليه في الفقرة ١ من هذه المادة يقيد بشكل غير معقول استخراج هذه المعادن الأخرى ، يجوز حيازة مخزونات اضافية من القصدير الموجود في المركزات ضمن ذلك الاقليم بقدر ما تضدق حكومة ذلك العضو على أن هذا القصدير قد استخرج حصرا بالاشترك مع تلك المعادن الأخرى وانه محفوظ فعلا في اقليم العضو المذكور ، شريطة ألا تتجاوز نسبة هذه المخزونات الاضافية الى مجموع مقدار المعادن الأخرى المستخرجة ، في أى وقت ، النسبة المذكورة في المرفق هاء ،

(ب) لا يبدأ تصدير هذه المخزونات الاضافية الا بعد تصفية كل فلز القصدير الموجود في المخزون الاحتياطي ولا يتجاوز معدل التصدير بعد ذلك جزء ٢ من أربعين من المجموع أو ٢٥٠ طناً أيهما أكبر ، في كل فصل ، الا بموافقة المجلس .

٥ — يضح الأعضاء المذكورة اسماؤهم في القائمة الواردة في المرفق دال أو المرفق هاء ، بالتشاور مع المجلس ، اللوائح التي تنظم صيانة وحماية وضبط هذه المخزونات الاضافية التي قد يتم إقرارها وفقاً لهذه المادة .

٦ — يجوز للمجلس ، بموافقة العضو المنتج المعني ، أن ينقح المرفقين دال وهاء .

٧ — يقدم كل عضو منتج الى المجلس ، في فترات يحددها المجلس ، بيانات عن مخزونات القصدير الموجودة ضمن اقليمه والتي لم يتم تصديرها وفقاً للتعريف الوارد لذلك العضو في المرفق جيميم . ولا تتضمن هذه البيانات القصدير الذي هو قيد النقل بين المنجم ونقطة التصدير كما هي معرفة في المرفق جيم . وتوضح هذه البيانات بشكل منفصل المخزونات المحتازة بموجب الفقرة ٤ من هذه المادة .

٨ — يقوم عضو منتج يجرى ايداعات خاصة بموجب المادة ٣٨ أو سمح له بزيادة الحمولات وفقاً لأحكام الفقرة ١ من هذه المادة ، قبل انتهاء هذا الاتفاق ب ١٢ شهراً على الأكثر ، بإعلام المجلس بخطته للتصرف بهذه الايداعات الخاصة أو لتصدير كل هذه الحمولات الزائدة أو جزء منها ، على أن لا يشمل ذلك المخزونات الاضافية التي يخضع تصديرها لأحكام الفقرة ٤ من هذه المادة ، ويتشاور مع المجلس حول أفضل وسيلة لاجراء هذا التصدير دون احداث اضطراب يمكن تجنبه في سوق القصدير . ويولي العضو المنتج المعني الاعتبار الواجب لتوصيات المجلس .

الفصل الخامس عشر — نقص القصدير

المادة ٤٠

الاجراء الواجب اتخاذه في حالة حدوث نقص في القصدير

١ — اذا استنتج المجلس ، في أى وقت يكون فيه السعر في الشريحة العليا أو فوقها ، أن نقصاً خطيراً في امدادات القصدير قد حدث أو يحتمل أن يحدث ، يقوم المجلس بما يلي :

٤ — يجوز للمجلس، بأغلبية الثلثين الموزعة للأصوات، في أي وقت أن يعيد النظر في الشرطيين المذكورين في الفقرة ١ من هذه المادة، على أن تتم إعادة النظر هذه بدون أن تضر بأى عملية أجراها عضو وفقاً لاذن معطى وللشروط المفروضة فعلاً بموجب الفقرة ٢ من هذه المادة •

المادة ٣٨

إيداعات خاصة

- ١ — يجوز لعضو منتج في أي وقت، بموافقة المجلس، أن يجري إيداعات خاصة لفلز القصدير لدى المدير • ولا يعتبر أى إيداع خاص جزءاً من المخزون الاحتياطي ولا يكون تحت تصرف المدير •
- ٢ — يسمح لعضو منتج أعلم المجلس باعتزامه إجراء إيداع خاص لفلز القصدير الناشئ ضمن اقليمه رهناً بتقديم ما قد يطلبه المجلس من بيانات لتحديد الفلز أو المركزات المراد تحويلها إلى فلز القصدير موضع الإيداع الخاص، بأن يصدر هذا الفلز أو هذه المركزات بالإضافة إلى أى مقدار من الصادرات المسموح بها قد يكون خصص للعضو المذكور بموجب المادة ٣٤، ورهناً بامتثال العضو المنتج لمتطلبات المادة ٣٩، لا تنطبق على هذه الصادرات أحكام الفقرتين ٢ و٤ من المادة ٣٤ والفقرة ١ من المادة ٣٦ •
- ٣ — لا يقبل المدير الإيداعات الخاصة إلا في المكان أو الأمانة التي تناسبه •
- ٤ — يشعر الرئيس التنفيذي الأعضاء باستلام أى إيداع خاص كهذا، ولكن بعد تاريخ الاستلام بثلاثة أشهر على الأقل •
- ٥ — يجوز لعضو منتج أجرى إيداعاً خاصاً لفلز القصدير أن يسحب كامل الإيداع الخاص المذكور أو جزءاً منه للوفاء بكامل مقدار صادراته المسموح بها أو جزءاً منها في أي فترة ضبط • وفي هذه الحالة يعتبر المقدار المسحوب من الإيداع الخاص أنه ضدر لأغراض ضبط الصادرات في فترة الضبط التي جرى فيها السحب •
- ٦ — في أي فصل لم يعلن فترة ضبط يكون أى إيداع خاص تحت تصرف العضو الذي أجرى الإيداع رهناً فقط بأحكام الفقرة ٨ من المادة ٣٩ •
- ٧ — تقع جميع المصروفات الناتجة عن أى إيداع خاص على عاتق العضو الذي أجرى الإيداع ولا يتحمل المجلس أية مصروفات •

المادة ٣٩

المخزونات التي يحتازها الأعضاء المنتجون

- ١ — (أ) لا تتجاوز مخزونات القصدير التي يحتازها أى عضو منتج والتي لم تصدر بمعنى التعريف الوارد لذلك العضو في العرفق جيم لهذا الاتفاق، في أي وقت خلال فترة ضبط، الحمولة البينة مقابل اسم العضو المذكور في العرفق دال لهذا الاتفاق •
- (ب) لا تشمل مثل هذه المخزونات على القصدير الذي هو قيد النقل بين المنجم ونقطة التصدير كما هي معرفة في العرفق جيم •
- (ج) يجوز للمجلس أن ينقح العرفق دال، ولكنه إذا زاد بفعله هذا الحمولة المذكورة في العرفق دال مقابل اسم أى عضو، يجوز له فرض شروط، بما في ذلك شروط حول الفترة والتصدير اللاحق تتعلق بأى إضافة كهذه •

(ب) إذا تجاوز مجمل الصادرات الصافية للقصدير من عضو منتج في أى أربع فترات ضبط متتالية ، بما في ذلك ، عدد الاقضاء ، فترة الضبط المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه ، مجمل حملته للصادرات المسموح بها في تلك الفترات بأكثر من ١ في المائة ، وذلك رغم أحكام المادة ٣٤ يجوز تخفيض حمولة الصادرات المسموح بها لذلك العضو خلال كل من فترات الضبط اللاحقة الأربع بقدر ربع مجمل الحمولة التي صدرت هكذا زيادة عن الحد أو ، إذا قرر المجلس ذلك ، أو بأى كسر يزيد على الربع ولكن لا يتجاوز النصف • ويسرى مفعول هذا التخفيض في فترة الضبط التي تلي تلك التي تتبني اتخذ فيها المجلس القرار واعتباراً منها ،

(ج) إذا حدث ، بعد فترات الضبط المتتالية الأربع هذه التي تجاوز فيها مجمل الصادرات الصافية للقصدير من أحد الأعضاء حملته للصادرات المسموح بها ، كما ورد في الفقرة الفرعية (ب) أعلاه ، أن تجاوز مجمل الصادرات الصافية للقصدير من العضو المذكور في أى أربع فترات ضبط متتالية أخرى ، لا تضم أى فترة ضبط مشمولة بالفقرة الفرعية (ب) أعلاه ، مجمل حمولات الصادرات المسموح بها لفترات الضبط الأربع تلك ، يجوز للمجلس ، بالإضافة إلى تخفيض الحمولة الكلية للصادرات المسموح بها للعضو المذكور وفقاً لأحكام الفقرة الفرعية (ب) أعلاه ، أن يعلن أن العضو المذكور يحرم من جزء من حقوقه في الاشتراك في تصفية المخزون الاحتياطي ، جزءاً لا يتجاوز في المرة الأولى نصف هذه الحقوق • ويجوز للمجلس في أى وقت أن يرد إلى العضو المعني الجزء من حقوقه الذي حرم منه على هذا النحو وذلك وفق ما يحدده من أحكام وشروط ،

(د) يتوجب على عضو منتج صدر حمولة من القصدير تتجاوز حملته للصادرات المسموح بها وأى حمولة تجهزها المادة ٣٤ وأحكام أخرى في هذا الاتفاق أن يتخذ تدابير فعالة لاصلاح اخلالسه بهذا الاتفاق في أقرب فرصة ممكنة • وبأخذ المجلس في اعتباره ، عدد البت في الاجراء الواجب اتخاذه بموجب هذه الفقرة ، حالة عدم اتخاذ تدابير أو التأخر في اتخاذها •

٢ - لأغراض الفقرات الفرعية (أ) و (ب) و (ج) من الفقرة ١ من هذه المادة ، تعتبر الحمولات الكلية للصادرات المسموح بها التي حددت فيما يتعلق بفترات الضبط ، والحمولات التي صدرت زيادة على حمولات الصادرات المسموح بها هذه ، والجزاءات التي فرضت ، بموجب الاتفاق الخامس ، أنها قد حددت أو صدرت أو فرضت على الترتيب بموجب هذا الاتفاق اعتباراً من بدء نفاذ هذا الاتفاق •

المادة ٣٧

الصادرات الخاصة

١ - يجوز للمجلس ، في أى وقت بعد اعلاجه فترة ضبط ، أن يسمح ، بأغلبية الثلثين الموزعة للأصوات ، بتصدير كمية معينة من القصدير (يسمى فيما بعد بتصدير خاص) بالإضافة إلى حمولة الصادرات المسموح بها المشار إليها في الفقرة ١ من المادة ٣٤ ، بشرط مايلي :

(أ) أن يعتبر أن التصدير الخاص المزمع هو موجه إلى أن يشكل جزءاً من مخزون حكومي ، و

(ب) أن يعتبر أن التصدير الخاص المزمع لن يستخدم على الأرجح لأى غرض تجارى أو صناعي خلال مدة سريان هذا الاتفاق •

٢ - يجوز للمجلس ، بأغلبية الثلثين الموزعة للأصوات ، أن يفرض مايراه ضرورياً من الشروط على تصدير خاص •

٣ - إذا روعيت أحكام المادة ٣٩ وطبقت الشروط المفروضة من المجلس بموجب الفقرة ٢ من هذه المادة ، لا يؤخذ تصدير خاص في الاعتبار عند تطبيق أحكام الفقرتين ٢ و ٤ من المادة ٣٤ والفقرة ١ من المادة ٣٦ •

- (ب) لأغراض هذه المادة ، تعتبر كمية التصدير المحددة وفقا للفقرة الفرعية (أ) أعلاه لأى عضو منتج لأى فترة ضبط أنها حمولة الصادرات المسموح بها لذلك العضو لفترة الضبط تلك .
- ٣ — تقتصر الصادرات الصافية من التصدير من كل عضو منتج لكل فترة ضبط ، باستثناء ما ورد بسره نص مخالف في هذا الاتفاق ، على حمولة الصادرات المسموح بها لذلك العضو لفترة الضبط تلك .
- ٤ — يتخذ كل عضو منتج ما قد يكون ضروريا من التدابير لمراعاة وتنفيذ أحكام هذه المادة حتى تتفق صادراته بأوثق ما يمكن مع حمولته من الصادرات المسموح بها لأى فترة ضبط .
- ٥ — (أ) يتوجب على أى عضو منتج يرى أنه قد لا يتمكن من أن يصدر في أى فترة ضبط كمية التصدير التي يحق له تصديرها وفقا لحمولته من الصادرات المسموح بها لفترة الضبط تلك أن يقدم بيانا بهذا الشأن الى المجلس بأسرع ما يمكن ، على أن لا يتجاوز ذلك في أية حال شهرين ميلاديين يليان التاريخ الذى أصبحت فيه حمولة الصادرات المسموح بها هذه سارية المفعول ،
- (ب) اذا تلقى المجلس بيانا كهذا ، أو اذا رأى أن أى عضو منتج قد لا يتمكن من أن يصدر في أى فترة ضبط كمية التصدير التي يحق له تصديرها وفقا لحمولته للصادرات المباحة ، يجوز للمجلس أن يتخذ من التدابير ما يضمن ، حسب رأيه ، التصدير الفعلي للحمولة الكلية للصادرات المباحة .
- ٦ — لأغراض هذه المادة ، يجوز للمجلس أن يقرر أن تشمل صادرات التصدير من أى عضو منتج التصدير الموجود في أى مادة مستندة من الانتاج المعدني للعضو المعني .

المادة ٣٥

نقطة التصدير

- يعتبر التصدير أنه قد صدر ، في حالة عضوية اسم في المرفق جيم لهذا الاتفاق ، اذا استكملت الشكليات المبينة في المرفق المذكور مقابل اسم ذلك العضو ، على أنه :
- (أ) يجوز للمجلس ، بين الحين والحين ، بموافقة العضو المعني ، أن ينقح المرفق جيم ، ويسرى مفعول أى تنقيح كهذا كما لو كان مدرجا في المرفق المذكور ، و
- (ب) اذا صدر أى عضو منتج أى تصدير بطريقة غير تلك المنصوص عليها في المرفق جيم ، يحدد المجلس ما اذا كان هذا التصدير يعتبر أنه قد صدر لغرض هذا الاتفاق ، وفي حالة الايجاب يحدد الوقت الذى يعتبر ان هذا التصدير قد تم فيه .

المادة ٣٦

الجزاءات المتصلة بضبط الصادرات

- ١ — (أ) اذا تجاوزت الصادرات الصافية للتصدير من عضو منتج في أى فترة ضبط ، رغم أحكام المادة ٣٤ ، حمولته من الصادرات المسموح بها لفترة الضبط تلك بأكثر من ٥ في المائة ، يجوز للمجلس أن يطلب من العضو المعني أن يقدم ساهمة اضافية في المخزون الاحتياطي لا تتجاوز الكمية التسي تتجاوز بها هذه الصادرات حمولته من الصادرات المسموح بها . وتكون مثل هذه الساهمة في شكل فلز تصدير أو نقد أو بنسب فلز التصدير الى النقد التي يقررها المجلس وقبل التاريخ أو التواريخ التي يقررها المجلس . وبحسب الجزء من الساهمة ، في حال وجوده ، الواجب دفعه نقدا ، بالسعر الأدنى المعمول به في تاريخ القرار . ويدرج جزء الساهمة ، في حال وجوده ، الواجب دفعه في شكل فلز تصدير ، في حمولة الصادرات المسموح بها للعضو المذكور لفترة الضبط التي يتوجب دفع هذه الساهمة فيها ولا يضاف إليها ،

١٢ — للمجلس أن يجرى مشاورات مع الأعضاء المستهلكين حول تدابير مناسبة لا تتعارض مع اتفاقات تجارية دولية أخرى بهدف السعي ، خلال فترة ضبط ، الى اعطاء الأفضلية لواردات القصدير الآتية من الأعضاء المنتجين •

المادة ٣٣

فترات الضبط

١ — تقابل فترات الضبط الفصول ، على أنه ، عندما يجرى تقييد الصادرات لأول مرة خلال مدة تطبيق هذا الاتفاق أو تجرى إعادة تقييد ها بعد فاصل زمني لم يحدث فيه تقييد للصادرات ، يجوز للمجلس أن يعلن كفترة ضبط أية فترة لا تزيد على خمسة أشهر أو تقل عن شهرين ، تنتهي في ٣١ آذار/ مارس أو ٣٠ حزيران / يونيه ، أو ٣٠ ايلول / سبتمبر أو ٣١ كانون الأول / ديسمبر •

٢ — لا تكف حمولة كلية للصادرات المسموح بها أصبحت سارية المفعول عن السريان خلال مدى فترة الضبط التي تتعلق بها لمجرد كون الموجود في المخزون الاحتياطي قد هبط دون الحمولة الدنيا لفلز القصدير المطلوبة بمقتضى الفقرتين ١ و ٢ من المادة ٣٢ أو أى حمولة أخرى استبدلت بها وفقا للفقرتين المذكورتين •

٣ — يجوز للمجلس أن يلغي فترة ضبط سبق أن أعلنت ، وذلك قبل سريانها ، أو أن ينهيها أثناء هذا السريان •

٤ — برغم أحكام هذه المادة ، اذا حددت بموجب الاتفاق الخامس حمولة كلية للصادرات المسموح بها فيما يتعلق بالفصل الأخير من ذلك الاتفاق وكانت لا تزال سارية المفعول عند انتهاء ذلك الاتفاق ، وما لم يقرر المجلس خلاف ذلك في دورته الأولى :

(أ) يعتبر أن فترة ضبط سارية المفعول في وقت بدء نفاذ هذا الاتفاق قد أعلنت بموجب هذا الاتفاق ، و

(ب) تكون الحمولة الكلية للصادرات المسموح بها لفترة الضبط المذكورة ذات معدل فصلي مماثل للمعدل الذي حدد بموجب الاتفاق الخامس للفصل الأخير من مدة تطبيق الاتفاق المذكور ، ما لم ينتج المجلس الحمولة المذكورة والى حين تنقيحه لها وفقا لأحكام المادة ٣٢ •

المادة ٣٤

تقسيم الحمولة الكلية للصادرات المسموح بها

١ — تقسم الحمولة الكلية للصادرات المسموح بها لأي فترة ضبط فيما بين الأعضاء المنتجين بنسبة رقم انتاجهم أو صادراتهم ، حسب الحالة ، خلال الفصول المتتالية الأربعة الأخيرة التي سبقت فترة الضبط والتي لم تكن معلنة فترات ضبط • ولدى تقسيم الحمولة الكلية للصادرات المسموح بها بموجب هذه الفقرة ، يولي المجلس الاعتبار الواجب لأية حالة مشار إليها في القاعدة ٦ من المرفق واول لهذا الاتفاق أو موصوفة من أى عضو منتج بأنها استثنائية وفقا للقاعدة ٩ من المرفق أو ، ويجوز له بموافقة الأعضاء المنتجين الآخرين أن يستخدم من أجل ذلك العضو رقم انتاجه أو صادراته ، حسب الحالة ، المتعلق بفترة أخرى يحددها المجلس •

٢ — (أ) برغم أحكام الفقرة ١ من هذه المادة ، يجوز للمجلس ، بموافقة عضو منتج ، تخفيض نصيب العضو المذكور في الحمولة الكلية للصادرات المسموح بها وإعادة توزيع مقدار التخفيض فيما بين الأعضاء المنتجين الآخرين بنسبة النسب العوية لهؤلاء الأعضاء أو ، اذا اقتضت الأحوال ذلك ، بطريقة أخرى ،

- ٤ — يتوجب أيضا على المجلس التوفيق بين العرض والطلب حتى يبقى سعر فلز القصدير بين السعر الأدنى والسعر الأعلى • ويسعى المجلس أيضا الى ابقاء كميات كافية من فلز القصدير والنقد متوفرة في المخزون الاحتياطي لتدارك ما قد يظهر من تفاوت بين العرض والطلب •
- ٥ — يتوقف تقييد الصادرات بموجب هذا الاتفاق في كل فترة ضبط على قرار المجلس، ولا يعمل بأى تقييد كهذا في أية فترة مالم يكن المجلس قد أعلنها فترة ضبط وحدد بشأنها حمولة كلية للصادرات المسموح بها •
- ٦ — يجوز للمجلس اعلان فترات ضبط وتحديد حمولات كلية للصادرات المسموح بها، برغم تقييد أو تعليق عمليات المخزون الاحتياطي وفقا لأحكام المادة ٢٩ أو المادة ٣١ •
- ٧ — يجوز للمجلس زيادة حمولة كلية للصادرات المسموح بها محددة سابقا بموجب الفقرة ٣ من هذه المادة ولكن لايجوز له تخفيضها خلال فترة الضبط التي تتعلق بها •
- ٨ — اذا بقي المتوسط المتحرك للسعر السوقي للقصدير على مدى ١٥ يوما عند أو فوق الحد الأعلى للشريحة الدنيا لمجال السعر المحدد بموجب المادة ٢٧ لمدة ١٢ يوما سويقيا متتاليا، وذلك خلال فترة ضبط حددت لها حمولة كلية للصادرات المسموح بها وفقا للفقرة ٣ من هذه المادة، تزداد حمولة الصادرات المسموح بها حتى تبلغ الحمولة الكلية للصادرات المسموح بها لكامل تلك الفترة :
- (أ) أما مستوى الصادرات للفترة المقابلة المحسوب على أساس المتوسط الفصلي لمستوى الصادرات خلال الفصول المتتالية الأربعة الأخيرة التي سبقت فترة الضبط والتي لم تكن معلنة فترات ضبط،
- (ب) ١١٠ في المائة من الحمولة الكلية للصادرات المسموح بها المحددة لفترة الضبط تلك،
- أيهما أكبر •
- ٩ — برغم أحكام الفقرة ٨ من هذه المادة، لا تزداد الحمولة الكلية للصادرات المسموح بها لفترة الضبط تلك :
- (أ) اذا انقضت فترة نقل عن ثلاثة أشهر منذ فرض ضبط الصادرات مباشرة بعد فاصل زمني لم يكن يسرى فيه أى تقييد للصادرات وقبل اليوم الأول من الأيام السوقية المتتالية الاثني عشر المشار إليها في الفقرة ٨ من هذه المادة، أو
- (ب) اذا كان السعر السوقي الأخير المعروف يقع في الشريحة الدنيا من المجال الفاصل للسعر، على أنه، اذا استمر الوفاء بالشروط المذكورة في الفقرة ٨ من هذه المادة، يسرى مفعول هذه الزيادة حالا عندما يعود السعر السوقي الى الحد الأعلى لتلك الشريحة أو الى أى مستوى أعلى •
- ١٠ — لأغراض هذه المادة يكون السعر السوقي للقصدير سعر القصدير في سوق القصدير في مضائق بينانغ، مالم يقرر المجلس خلاف ذلك •
- ١١ — عندما يكون المجلس قد أعلن فترة ضبط وحدد حمولة كلية للصادرات المسموح بها تتعلق بتلك الفترة، يجوز له في الوقت ذاته أن يدعو أى بلد يكون أيضا منتجا للقصدير من مناجم تقع ضمن اقليمه أو أقاليمه الى أن يضع موضع التنفيذ خلال تلك الفترة ما قد يتفق المجلس والبلد المعني على اعتباره مناسباً من تقييد لصادراته من القصدير المستند من هذا الانتاج • ويجوز للمجلس أيضا أن يجرى مشاورات مع البلدان التي تستهلك القصدير لأجل تحسين فعالية عملية ضبط امدادات القصدير الواردة الى الأسواق الدولية •

- ٢ — يجوز للرئيس التنفيذى ، في الحالات المبينة في الفقرة ١ من هذه المادة ، وبانتظار انعقاد دورة المجلس المشار إليها في تلك الفقرة ، أن يقيد أو يعلق مؤقتاً عمليات المخزون الاحتياطي ، إذا كان هذا التقييد أو التعليق ضرورياً في رأيه لمنع شراء أو بيع القصد من قبل المدير بمقدار يضر على الأرجح بأغراض هذا الاتفاق •
- ٣ — يجوز للمجلس تأكيد أو تعديل أو إلغاء تقييد أو تعليق لعمليات المخزون الاحتياطي تم بموجب هذه المادة • وإذا لم يتوصل المجلس إلى قرار ، فإن عمليات المخزون الاحتياطي ، إذا كانت مقيّدة أو معلقة مؤقتاً ، تستمر بدون التقييد أو استئناف •
- ٤ — ينظر المجلس ، في غضون ٣٠ يوماً من قراره بتأكيد أو تعديل أو إلغاء تقييد أو تعليق لعمليات المخزون الاحتياطي تم بموجب هذه المادة ، في تحديد سعر أدنى وسعر أعلى مؤقتين ويجوز له تحديد هذين السعرين • وإذا لم يحدد المجلس سعراً أدنى وسعراً أعلى مؤقتين وفقاً لهذه الفقرة ، يظل السعر الأدنى والسعر الأعلى القائمان ساريين المفعول ، رهناً بأحكام الفقرة ٦ من هذه المادة •
- ٥ — في غضون ٩٠ يوماً من وضع سعر أدنى وسعر أعلى مؤقتين ، يستعرض المجلس هذين السعرين ويجوز له أن يحدد سعراً أدنى وسعراً أعلى جديدين • وإذا لم يحدد المجلس سعراً أدنى وسعراً أعلى جديدين وفقاً لهذه الفقرة ، يصبح السعر الأدنى والسعر الأعلى المؤقتان هما السعر الأدنى والسعر الأعلى الجاريين •
- ٦ — إذا لم يحدد المجلس السعر الأدنى والسعر الأعلى المؤقتين وفقاً للفقرة ٤ من هذه المادة ، يجوز له في أي دورة لاحقة أن يحدد ما سيكون السعر الأدنى والسعر الأعلى •
- ٧ — تستأنف عمليات المخزون الاحتياطي وفقاً لأحكام المادة ٢٥ على أساس السعر الأدنى والسعر الأعلى المحددين وفقاً للفقرة ٤ أو الفقرة ٥ أو الفقرة ٦ من هذه المادة ، حسب الحالة •

الفصل الرابع عشر — ضبط الصادرات

المادة ٣٢

تحديد ضبط الصادرات

- ١ — عندما تكون ٧٠ في المائة على الأقل من الحجم الأقصى للمخزون الاحتياطي المنشأ بموجب المادة ٢١ ، أو الحجم الأقصى للمخزون الاحتياطي المنشأ بموجب المادة ٢١ ، كما هو معدل بالأحكام المالية للفقرة ٧ من المادة ٢٢ ، أيهما أقل ، موجودة في حوزة المخزون الاحتياطي في شكل فلز — القصدير ، يجوز للمجلس ، بأغلبية الثلثين الموزعة للأصوات ، أن يعلن فترة ضبط •
- ٢ — عندما تكون ٨٠ في المائة على الأقل من الحجم الأقصى للمخزون الاحتياطي المنشأ بموجب المادة ٢١ ، أو الحجم الأقصى للمخزون الاحتياطي المنشأ بموجب المادة ٢١ ، كما هو معدل بالأحكام المالية للفقرة ٧ من المادة ٢٢ ، أيهما أقل ، موجودة في حوزة المخزون الاحتياطي في شكل فلز — القصدير ، يجوز للمجلس أن يعلن فترة ضبط •
- ٣ — عندما يعلن المجلس فترة ضبط بمقتضى الفقرة ١ أو الفقرة ٢ من هذه المادة ، يحدد حوسلة كلية للمواد المسموح بها بالنسبة للأعضاء المنتجين خلال فترة الضبط هذه ، آخذاً في الاعتبار تقديرات الإنتاج والاستهلاك الجارية وفقاً للفقرة الفرعية (أ) من المادة ١٥ ، وكمية فلز القصدير والنقد الموجودين في حوزة المخزون الاحتياطي ، وكمية المخزونات الأخرى من القصدير ، وتوافرها ، واتجاهها المحتمل ، والتجارة في مجال القصدير ، والسعر الجارى لفلز القصدير ، وأية عوامل أخرى ذات صلة •

- ٢ — برغم أحكام الفقرة ٣ (أ) و (هـ) من المادة ٢٨ ، يجوز للمجلس ، إذا كان معقداً في دورة ، أن يقيد أو يعلق عمليات المخزون الاحتياطي إذا كان يرى أن الوفاء بالالتزامات التي تقيدها هاتان الفقرتان الفرعيتان على عاتق المدير لا يحقق أغراض هذا الاتفاق .
- ٣ — عندما لا يكون المجلس معقداً في دورة ، تعود إلى الرئيس التنفيذي سلطة تقييد أو تعليق العمليات بمقتضى الفقرة ٢ من هذه المادة .
- ٤ — يجوز للرئيس التنفيذي في أى وقت أن يبطل تقييداً أو تعليقاً تم بموجب الفقرة ٣ من هذه المادة .
- ٥ — يقوم الرئيس التنفيذي ، مباشرة بعد اتخاذ قراره بتقييد أو تعليق عمليات المخزون الاحتياطي بموجب الفقرة ٣ من هذه المادة ، بالدعوة إلى عقد دورة للمجلس للنظر في هذا القرار . وتعد هذه الدورة في غضون ١٤ يوماً من تاريخ التقييد أو التعليق .
- ٦ — للمجلس أن يؤكد أو يلغي أى تقييد أو تعليق تم بموجب الفقرة ٣ من هذه المادة . وإذا لم يتوصل المجلس إلى قرار ، تستمر عمليات المخزون الاحتياطي دون تقييد أو استئناف وفقاً لأحكام المادة ٢٨ .
- ٧ — طالما بقي أى تقييد أو تعليق لعمليات المخزون الاحتياطي محدد وفقاً لهذه المادة سارية المفعول ، يستعرض المجلس هذا القرار على فترات لا تتجاوز ستة أسابيع . وإذا لم يتوصل المجلس في دورة معقودة لغرض إجراء هذا الاستعراض إلى قرار يهدد استمرار التقييد أو التعليق ، تستمر عمليات المخزون الاحتياطي بدون التقييد أو استئناف .

المادة ٣٠

عمليات المخزون الاحتياطي الأخرى

- ١ — يجوز للمجلس أن يأذن للمدير بشراء القصدير من مخزون حكومي غير تجارى أو ببيعته لتمثل هذا المخزون أو لحسابه . ويجوز للمجلس أيضاً أن يأذن للمدير بشراء القصدير من البلدان المساهمة في المخزون الاحتياطي للاتفاق الخامس من نصيبتها في تصفية المخزون الاحتياطي بموجب ذلك الاتفاق . ولا تنطبق أحكام الفقرة ٣ من المادة ٢٨ على شراء أو بيع القصدير الذي صدر لأذن به وفقاً لأحكام هذه الفقرة .
- ٢ — برغم أحكام المادتين ٢٨ و ٢٩ ، يجوز للمجلس أن يأذن للمدير ، إذا كانت الأموال الموجودة تحت تصرفه لا تكفي لمواجهة المصروفات الناتجة عن عملياته ، ببيع كميات كافية من القصدير بالسعر الجارى لمواجهة المصروفات .

المادة ٣١

المخزون الاحتياطي والتغيرات في أسعار الصرف

- ١ — يجوز للرئيس التنفيذي أن يدعو ، أو لأى عضو ، أن يطلب إليه أن يدعو إلى عقد دورة للمجلس على الفور لاستعراض السعر الأدنى والسعر الأعلى إذا كان الرئيس التنفيذي أو العضو ، حسب الحالة ، يرى أن التغيرات في أسعار الصرف تجعل مثل هذا الاستعراض ضرورياً . ويجوز الدعوة إلى عقد الدورات بموجب هذه الفقرة بتوجيه اشعار قبل انعقادها بأقل من سبعة أيام .

الفصل الثالث عشر — إدارة عمليات المخزون الاحتياطي

المادة ٢٨

تشغيل المخزون الاحتياطي

- ١ — يكون المدير، وفقاً للمادة ١٣، وضمن أحكام هذا الاتفاق وإطار تعليمات المجلس، مسؤولاً أمام الرئيس التنفيذي عن تشغيل المخزون الاحتياطي.
- ٢ — لأغراض هذا الاتفاق، يكون السعر السوقي للقصدير هو سعر القصدير في ذلك السوق المعترف به من المجلس عند انتهاء الاتفاق الخامس أو أى سعر آخر قد يقرره المجلس في أى وقت.
- ٣ — إذا كان السعر السوقي للقصدير:
 - (أ) مساوياً للسعر الأعلى أو أكبر منه، يقوم المدير، ما لم يتلق تعليمات من المجلس بالعمل على نحو آخر، ودون الإخلال بأحكام المادتين ٢٩ و ٣١، بطرح القصدير الموجود تحت تصرفه للبيع بالسعر السوقي في الأسواق المعترف بها إلى أن يهبط السعر السوقي للقصدير إلى دون السعر الأعلى أو ينفذ القصدير الموجود تحت تصرفه،
 - (ب) واقعاً في الشريحة العليا من المجال الفاصل بين السعر الأدنى والسعر الأعلى، يجوز للمدير أن يقوم بعمليات في الأسواق المعترف بها بالسعر السوقي لمنع السعر السوقي من الارتفاع ارتفاعاً حاداً جداً، شريطة أن تنتهي عملياته إلى مبيعات صافية للقصدير،
 - (ج) واقعاً في الشريحة الوسطى للمجال الفاصل بين السعر الأدنى والسعر الأعلى، لا يجوز للمدير القيام بعمليات إلا إذا أذن المجلس له بذلك بأغلبية الثلثين الموزعة للأصوات،
 - (د) واقعاً في الشريحة الدنيا للمجال الفاصل بين السعر الأدنى والسعر الأعلى، يجوز للمدير القيام بعمليات في الأسواق المعترف بها بالسعر السوقي لأجل منع السعر السوقي من الهبوط هبوطاً حاداً جداً، شريطة أن تنتهي عملياته إلى مشتريات صافية للقصدير، أو
 - (هـ) مساوياً للسعر الأدنى أو أقل منه، يقوم المدير، ما لم يتلق تعليمات من المجلس بالعمل على نحو آخر، إذا كانت تحت تصرفه أموال، ودون الإخلال بأحكام المادتين ٢٩ و ٣١، بطلب شراء القصدير في الأسواق المعترف بها بالسعر السوقي إلى أن يرتفع السعر السوقي للقصدير إلى فوق السعر الأدنى أو تنفذ الأموال الموجودة تحت تصرفه.
- ٤ — لأغراض هذا الاتفاق، تعني الأسواق المعترف بها سوق القصدير لمضائق بينانغ، وبورصة المعادن في لندن، و/أو أى سوق آخر يمكن أن يعترف به المجلس بين الحين والحين لأغراض تشغيل المخزون الاحتياطي.
- ٥ — لا يجوز للمدير القيام بعمليات آجلة بمقتضى الفقرة ٣ من هذه المادة إلا إذا استكملت هذه العمليات قبل تاريخ انتهاء هذا الاتفاق أو قبل أى تاريخ آخر بعد انتهاء هذا الاتفاق، يحدده المجلس.

المادة ٢٩

تقييد أو تعليق عمليات المخزون الاحتياطي

- ١ — برغم أحكام الفقرة ٢ (ب) و (د) من المادة ٢٨، يجوز للمجلس أن يقيد أو يعلق العمليات الآجلة للقصدير عندما يعتبر المجلس ذلك ضرورياً لتحقيق أغراض هذا الاتفاق.

- (د) يجوز ، بناءً على اختيار أى عضو ، بيع أية دفعة كهذه ، ودفع صافي حصيلتها هذا البيع الى ذلك العضو .
- ٩ — برغم اجراءات التصفية المنصوص عليها في هذه المادة ، يجوز نقل أى قصدير مخصص للأعضاء وفقاً للفقرة ٨ من هذه المادة الى المخزون الاحتياطي لاتفاق دولي لاحق للقصدير .
- ١٠ — أى قصدير مخصص لعضو ليس طرفاً في اتفاق دولي لاحق يرد الى ذلك العضو في فترة لا تتجاوز ستة أشهر من انتهاء هذا الاتفاق .
- ١١ — عندما يتم تصريف كل القصدير وفقاً للفقرة ٨ من هذه المادة ، يوزع المدير فيما بين الأعضاء أى رصيد متبق من المبلغ المفرد بموجب الفقرة ٣ من هذه المادة بالنسب المخصصة لكل عضو وفقاً للفقرة ٥ من هذه المادة .

الجزء الثالث

الأحكام الاقتصادية

الفصل الثاني عشر — السعر الأدنى والسعر الأعلى

المادة ٢٧

السعر الأدنى والسعر الأعلى

- ١ — لأغراض هذا الاتفاق ، يكون هناك سعر أدنى وسعر أعلى لفلز القصدير ، يعتبر عليهما بالربحيات المألوية أو بأية علة أخرى قد يقرها المجلس . ويكون المجال الفاصل بين السعر الأدنى والسعر الأعلى ٣٠ في المائة من السعر الأدنى ويقسم الى ثلاث شرائح متساوية .
- ٢ — برغم أحكام الفقرة ١ من هذه المادة ، يكون السعر الأدنى الأولي والسعر الأعلى الأولي هما السعريين المعمول بهما بموجب الاتفاق الخامس في تاريخ انتهاء ذلك الاتفاق .
- ٣ — يستعرض المجلس السعر الأدنى والسعر الأعلى ويجوز له أن ينقحهما لأجل بلوغ أهداف هذا الاتفاق ، وذلك في دورته الأولى المعقودة بعد بدء نفاذ هذا الاتفاق ثم فيما بعد على أساس الدراسات المتواصلة التي تجزيها اللجنة الاقتصادية المعنية باستعراض الأسعار أو أية هيئة أخرى قد يقرها المجلس ، أو وفقاً لأحكام المادة ٣١ .
- ٤ — اذا لم يحدد المجلس سعراً أدنى جديداً وسعراً أعلى جديداً في دورته الأولى المعقودة بعد بدء نفاذ هذا الاتفاق ، يبقى السعر الأدنى هو ذات السعر المعمول به في تاريخ انتهائه الاتفاق الخامس ويكون السعر الأعلى ١٣٠ في المائة من السعر الأدنى .
- ٥ — يأخذ المجلس في اعتباره ، عند استعراضه السعر الأدنى والسعر الأعلى ، التطورات القصيرة الأجل والمستويات والاتجاهات المختلفة لانتاج واستهلاك القصدير ، وتكاليف انتاج القصدير ، والطاقة الموجودة للانتاج المنجمي ، وكفاية السعر الجارى للمحافظة على طاقة كافية للانتاج المنجمي المقبل ، والعوامل الأخرى ذات الصلة التي تؤثر في تقلبات سعر القصدير .
- ٦ — ينشر المجلس دون ابطاء أى سعر أدنى وسعر أعلى منقحين بما في ذلك أى سعر مؤقت أو منقح محدد بموجب المادة ٣١ .

٥ — يتخذ المدير الاجراءات التالية لتقرير نصيب كل عضو في المخزون الاحتياطي :

(أ) تحدد المساهمات التي سددها كل عضو نقدا الى المخزون الاحتياطي ،

(ب) يقيم كل القصدير الذي بحوزة المدير في تاريخ انتهاء هذا الاتفاق على أساس سعر مناسب للقصدير في ذلك التاريخ في سوق معترف به ينبغي أن يتفق عليه المجلس ، ويضاف بقسدار بتلك القيمة الى مجموع النقد الذي بحوزته في ذلك التاريخ بعد افراد المبلغ المصنوع عليه في الفقرة ٣ من هذه المادة ،

(ج) اذا كان المجموع المسحوب بمقتضى الفقرة الفرعية (ب) أعلاه أكبر من المجموع الكلي لجميع المساهمات السددة من جميع الأعضاء الى المخزون الاحتياطي ، يوزع الفائض فيما بين الأعضاء بنسبة مجموع المساهمات السددة من كل عضو الى المخزون الاحتياطي ، المحددة وفقا للفقرة الفرعية (أ) أعلاه والمضروبة بعدد الأيام التي بقيت فيها هذه المساهمات تحت تصرف المدير حتى انتهاء هذا الاتفاق • ولخرض حساب عدد الأيام التي بقيت فيها المساهمة تحت تصرف المدير ، لا يحسب اليوم الذي استلم فيه هذا الأخير المساهمة ولا يوم انتهاء هذا الاتفاق • ويضاف مقدار الفائض الموزع على هذا النحو على كل عضو الى مجموع ساهمات ذلك العضو المحددة وفقا للفقرة الفرعية (أ) أعلاه • ولدى حساب توزيع هذا الفائض ، لا تعتبر ساهمة عضو حرم من حقوقه أنها كانت تحت تصرف المدير خلال فترة الحرمان ،

(د) اذا كان المجموع المسحوب بموجب الفقرة الفرعية (ب) أعلاه أقل من مجموع جميع المساهمات السددة من جميع الأعضاء الى المخزون الاحتياطي ، يوزع العجز فيما بين الأعضاء بنسبة مجموع ساهماتهم • وي طرح مقدار العجز الموزع على هذا النحو على كل عضو من مجموع ساهمات ذلك العضو المحددة وفقا للفقرة الفرعية (أ) أعلاه ،

(هـ) تعتبر نتيجة الحساب الآنف ، في حالة كل عضو ، نصيبه في المخزون الاحتياطي •

٦ — دون الاخلال بأحكام الفقرة ٣ من هذه المادة ، يخصص لكل عضو نصيبه في النقد والقصدير المتاحين للتوزيع وفقا للفقرة ٥ من هذه المادة ، على أنه اذا كان أى عضو قد حرم بصورة كاملة أو جزئية من حقوقه في الاشتراك في حصيد تصفية المخزون الاحتياطي بمقتضى المادة ٢٠ أو المادة ٢٣ أو المادة ٣٦ أو المادة ٤٨ أو المادة ٥٨ ، يخفض نصيبه في المردودات بما يتناسب مع ذلك ، ويسوزع الباقي الناتج فيما بين الأعضاء الآخرين بنسبة نصيب كل منهم في المخزون الاحتياطي •

٧ — تكون نسبة القصدير الى النقد المخصصين بموجب أحكام الفقرات ٤ و ٥ و ٦ من هذه المادة هي ذاتها لكل من الأعضاء •

٨ — (أ) يرد الى كل عضو النقد المخصص له نتيجة الاجراءات المبينة في الفقرة ٥ من هذه المادة •

(ب) ينقل الى كل عضو القصدير المخصص له على دفعات وخلال فترة يراها المجلس مناسبة شريطة أن لا تتجاوز الفترة ٢٤ شهرا من انتهاء هذا الاتفاق اذا كانت الكمية الاجمالية للقصدير الواجب نقلها الى الأعضاء تقل عن ٣٠٠٠٠٠ طن • أما اذا كانت الكمية الاجمالية للقصدير ٣٠٠٠٠٠ طن أو أكثر ، فانها تنقل الى الأعضاء بمعدل وسطي مقداره ١٠٠٠٠ طن في كل فترة ١٢ شهرا من انتهاء هذا الاتفاق •

(ج) لدى اجراء كل نقل ، يراعي المجلس ، في جملة أمور ، ما يلي :

١' الكمية الاجمالية للقصدير المتاحة للتوزيع ،

٢' الآثار التي قد يتركها على السوق ، اطلاق كمية القصدير هذه ، و

٣' مصالح الأعضاء ، لأجل ضمان اطراد الامداد بالقصدير ،

٤ — إذا تم تدارك التخلف عن الأداء بما يرضي المجلس ، يرد الى العضو المتأخر عن الأداء الحق في التصويت والحقوق الأخرى • وإذا قام أعضاء آخرون بدفع التأخرات ، تسدد لهؤلاء الأعضاء مدفوعاً عنهم بالكامل •

المادة ٢٤

الاقتراض لأغراض المخزون الاحتياطي

- ١ — يجوز للمجلس أن يقترض لأغراض المخزون الاحتياطي وبضمان سندات القصدير التي يحتازها المخزون الاحتياطي ، ما يراه ضرورياً من مبلغ أو مبالغ • ويقر المجلس أحكام وشروط أى اقتراض كهذا •
- ٢ — يجوز للمجلس ، بأغلبية الثلثين الموزعة للأصوات ، اتخاذ أية ترتيبات أخرى يراها مناسبة لأجل استكمال موارده •
- ٣ — تحول الى حساب المخزون الاحتياطي جميع المصروفات المتصلة بهذه القروض والترتيبات •

المادة ٢٥

العلاقة بالصدوق المشترك للسلم الأساسية

عندما يبدأ الصدوق المشترك عملياته يتفاوض المجلس معه حول الشروط والطرائق المقبولة من الطرفين لاتفاق انتساب مح الصدوق المشترك ، لأجل السعي الى الاستفادة بصورة كاملة من تسهيلات الصدوق •

الفصل الحادى عشر — تصفية المخزون الاحتياطي

المادة ٢٦

اجراءات التصفية

- ١ — عند انتهاء هذا الاتفاق ، تتوقف جميع عمليات المخزون الاحتياطي بموجب المادة ٢٨ أو المادة ٢٩ أو المادة ٣٠ أو المادة ٣١ • ولا يجرى المدير بعد ذلك أى شراء آخر للقصدير ولا يجوز له بيع القصدير الا وفق ما تأذن به الفقرة ٢ أو الفقرة ٣ أو الفقرة ٨ من هذه المادة •
- ٢ — يتخذ المدير ، في صدد تصفية المخزون الاحتياطي ، التدابير المبينة في الفقرات ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ١١ من هذه المادة ما لم يستبدل المجلس ترتيبات أخرى بتلك الواردة في هذه المادة •
- ٣ — يفرد المدير من الرصيد المتبقي في حساب المخزون الاحتياطي ، في أقرب وقت ممكن بعد انتهاء هذا الاتفاق ، مبلغاً يكفي ، حسب تقديره ، لتسديد أية قروض معقودة بموجب المادة ٢٤ قد تكون مستحقة ، ولمواجهة مجموع مصروفات تصفية المخزون الاحتياطي وفقاً لأحكام هذه المادة • وإذا لم يكف الرصيد المتبقي في حساب المخزون الاحتياطي لهذه الأغراض ، يبيع المدير مقدارا كافياً مسن القصدير خلال الفترة وبالكميات التي قد يقررها المجلس لأجل توفير المبلغ الاضافي المطلوب •
- ٤ — يرد الى كل عضو نصيبه في المخزون الاحتياطي ، مع مراعاة أحكام هذا الاتفاق وطبقاً لها •

المادة ٢٢

تمويل المخزون الاحتياطي العادي

- ١ — يقسم تمويل المخزون الاحتياطي العادي في كل وقت بالتساوي بين الأعضاء المنتجين والأعضاء المستهلكين • ويجوز أن يرد هذا التمويل ، عند الاقتضاء ، من الهيئات المناسبة لدى الأعضاء المعنيين •
- ٢ — تستحق عند بدء نفاذ هذا الاتفاق مساهمة أولية تبلغ المعادل النقدي لـ ١٠ ٠٠٠ طن من فلز القصدير • وتصبح المساهمات اللاحقة التي تبلغ المعادل النقدي لـ ٢٠ ٠٠٠ طن المتبقية من فلز القصدير مستحقة في التاريخ أو التواريخ التي يمكن أن يحددها المجلس •
- ٣ — يوزع المجلس المساهمات المشار إليها في الفقرة ٢ من هذه المادة فيما بين الأعضاء وفقاً للنسبة المثوبة لانتاج أو استهلاك كل منهم كما عي مبينة في الجداول التي يضعها أو ينقحها المجلس وفقاً للفقرة ٣ أو الفقرة ٤ من المادة ١٤ والتي تكون سارية المفعول في وقت توزيع المساهمات •
- ٤ — تحدد مقادير المساهمات المشار إليها في الفقرة ٢ من هذه المادة على أساس السعر الأدنى المعمول به في تاريخ طلب دفع المساهمات •
- ٥ — يجوز تسديد المساهمة الأولية لعضو ما المستحقة وفقاً للفقرة ٢ من هذه المادة ، بوافقة ذلك العضو ، عن طريق التحويل من حساب المخزون الاحتياطي المنشأ بموجب الاتفاق الخامس •
- ٦ — إذا كان المجلس يحوز في أي وقت اصولاً نقدية في حساب المخزون الاحتياطي يتجاوز مجموع مقدارها المعادل النقدي لـ ١٠ ٠٠٠ طن من فلز القصدير بالسعر الأدنى السائد ، يجوز له أن يأذن بأن يرد إلى الأعضاء من أصل مقدار هذا التجاوز ما يتناسب مع المساهمات التي سددوها بموجب هذه المادة • ويجوز ، بناءً على طلب عضو ما ، ابقاء ما يحق له استرداده في حساب المخزون الاحتياطي •
- ٧ — طالما يكون هذا الاتفاق نافذاً بصورة مؤقتة ، ورغم أحكام الفقرتين ٢ و٣ من هذه المادة ، لا يجوز أن تتجاوز مساهمة عضو ما واجبة التوزيع من قبل المجلس مقدار ١٢٥ في المائة من مساهمته المبينة على أساس نسبته المثوبة للانتاج أو الاستهلاك كما هي مبينة في المرفق ألف أو بـ لهذا الاتفاق •

المادة ٢٣

متأخرات المساهمات في حساب المخزون الاحتياطي

- ١ — إذا لم يف عضو ما بالتزامه بالمساهمة في حساب المخزون الاحتياطي حتى حلول تاريخ استحقاق هذه المساهمة ، يعتبر متأخراً عن الأداء • والعضو المتأخر عن الأداء مدة ٦٠ يوماً أو أكثر لا يعتبر عضواً لغرض اتخاذ المجلس قراراً بموجب الفقرة ٢ من هذه المادة •
- ٢ — يعلق الحق في التصويت والحقوق الأخرى في المجلس لعضو متأخر عن الأداء مدة ٦٠ يوماً أو أكثر بموجب الفقرة ١ من هذه المادة ، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بأغلبية الثلثين الموزعة للأصوات شريطة ألا يعتبر أي تأخير في وفاء أي عضو بالتزامه بالمساهمة في حساب المخزون الاحتياطي تأخيراً لأغراض هذه الفقرة إذا حصل هذا التأخير حصراً بصدد ذلك الجزء من المساهمة الذي يتجاوز المقدار المقابل لتسببه من الكلفة المقدرة المبينة في المرفق زاي لهذا الاتفاق •
- ٣ — يجوز للمجلس أن يطلب إلى الأعضاء الآخرين تغطية المتأخرات على أساس طوعي •

المادة ١٩

مراجعة الحسابات

- ١ - يعين المجلس مراجعي حسابات لغرض مراجعة حساباته •
- ٢ - يقوم المجلس، في أقرب وقت ممكن بعد اختتام كل سنة مالية، بنشر الحساب الإداري وحساب المخزون الاحتياطي المراجعين مراجعة مستقلة، شريطة أن لا تنشر حسابات المخزون الاحتياطي هذه قبل انقضاء ثلاثة أشهر على اختتام السنة المالية المتعلقة بها •

الفصل التاسع - الحساب الإداري

المادة ٢٠

الميزانية

- ١ - يقوم المجلس، في دورته الأولى المعقودة بعد بدء نفاذ هذا الاتفاق، بإقرار ميزانية إيرادات ومصروفات الحساب الإداري للفترة الممتدة بين تاريخ بدء نفاذ هذا الاتفاق ونهاية السنة المالية الأولى • وفيما بعد، يقر ميزانية سنوية لكل سنة مالية • وإذا بدأ في أي وقت خلال أي سنة مالية أن الرصيد المتبقي في الحساب الإداري لا يكفي على الأرجح لمواجهة نفقات المجلس الإدارية بسبب ظروف غير متوقعة نشأت أو يحتمل أن تنشأ، يجوز للمجلس أن يقر ميزانية إضافية لباقي تلك السنة المالية •
- ٢ - يحاسب المجلس، استناداً إلى الميزانيات المذكورة في الفقرة ١ من هذه المادة، بعملية البلد المضيف، المساهمة في الحساب الإداري من جانب كل عضو، ويتوجب عليه أن يدفع مساهمته كاملة إلى المجلس حالما يتلقى إشعاراً بالمبلغ المحتسب • ويدفع كل عضو، من كل صوت يملكه في تاريخ الاحتساب، جزءاً من ألفين من إجمالي المبلغ المطلوب •
- ٣ - يجوز للمجلس أن يحرم أي عضو لا يدفع مساهمته في الحساب الإداري في غضون ستة أشهر من تاريخ الإشعار بالمبلغ المحتسب من حقه في التصويت • وإذا لم يدفع هذا العضو مساهمته في غضون ١٢ شهراً من تاريخ الإشعار بالمبلغ المحتسب، يجوز للمجلس أن يحرمه من أية حقوق أخرى يملكها بموجب هذا الاتفاق، على أن يرد المجلس إلى العضو المعني، عند استلامه أية مساهمة مستحقة كهذه، الحقوق التي حرم عنها بموجب هذه الفقرة •

الفصل العاشر - حساب المخزون الاحتياطي

المادة ٢١

إنشاء المخزون الاحتياطي وحجبه

- لأجل بلوغ أهداف هذا الاتفاق، ينشأ، في جملة أمور، مخزون احتياطي يتكون من مخزون عادي بمقدار ٣٠٠٠٠٠ طن من فلز القصدير يعول من المساهمات الحكومية، ومخزون إضافي بمقدار ٢٠٠٠٠٠ طن من فلز القصدير يعول عن طريق قروض مكفولة بسدات خزن، وعدد الاقتضاء، بضمانات حكومية / كفالات حكومية •

- ٢ — يتمتع المجلس في أقليم كل عضو، في حدود ما تسمح به قوانينه، بالاعفاء من الضرائب على أصول المجلس وإيراداته وسائر ممتلكاته التي قد تكون ضرورية لممارسة وظائفه بموجب هذا الاتفاق •
- ٣ — يمنح المجلس في أقليم كل عضو أية تسهيلات لمصرف العملات قد تكون ضرورية لممارسة وظائفه بموجب هذا الاتفاق •
- ٤ — ينظم اتفاق للمقر بين الحكومة المضيفة والمجلس مركزاً وامتيازات وحصانات المجلس في إقليم الحكومة المضيفة •

الجزء الثالث

الأحكام المالية

المحل الثامن — الحسابات ومراجعتها

المادة ١٧

الحسابات المالية

- ١ — (أ) لإدارة وتنفيذ هذا الاتفاق، يجرى سك حسابين هما الحساب الإداري وحساب المخزون الاحتياطي •
- (ب) تقيد في الحساب الإداري مصروفات المجلس الإدارية، بما في ذلك رواتب الرئيس التنفيذي والدير والأمين والموظفين •
- (ج) يقيد المدير في حساب المخزون الاحتياطي أية مصروفات تتصل فقط بصفقات أو عمليات المخزون الاحتياطي، بما في ذلك المصروفات المترتبة على ترتيبات الاقتراض والخصن والعمولة والتأمين •
- (د) يبت الرئيس التنفيذي في الحاق أي نوع آخر من المصروفات بحساب المخزون الاحتياطي •
- ٢ — لا يكون المجلس مسؤولاً عن مصروفات الممثلين في المجلس أو مصروفات مناوئهم ومستشاريهم •

المادة ١٨

عملة الدفع

تحتسب المدفوعات النقدية إلى الحساب الإداري من الأعضاء بموجب المادتين ٢٠ و ٦٠ والمدفوعات النقدية إلى حساب المخزون الاحتياطي من الأعضاء بموجب المادتين ٢٢ و ٢٣، والمدفوعات النقدية من الحساب الإداري إلى الأعضاء بموجب المادة ٦٠، والمدفوعات النقدية من حساب المخزون الاحتياطي إلى الأعضاء بموجب المواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٦، بعملة البلد المضيف وتدفع بتلك العملة أو، حسب اختيار العضو المعني، يجوز دفع ما يعادل المبلغ المستحق بعملة البلد المضيف، بسعر الصرف في تاريخ الدفع، بأية عملة قابلة للتحويل الحر إلى عملة البلد المضيف في أسواق الصرف الأجنبية •

- ٢ — يكون للأعضاء المستهلكين معا ١٠٠٠ صوت • يتلقى كل عضو مستهلك خمسة أصوات أوليية أو يتلقى ، إذا كان هنالك أكثر من ٣٠ عضوا مستهلكا ، أكبر عدد صحيح من هذه الأصوات الأوليية بشكل لا يتجاوز معه مجموع هذه الأصوات ١٥٠ ، ويقسم الباقي فيما بين الأعضاء المستهلكين بلسببة تكون أقرب ما يمكن من النسبة العنوية لاستهلاك كل منهم ، كما هو مبين في الجداول التي يضعها أو ينقحها المجلس وفقا للفقرة ٣ أو الفقرة ٤ من هذه المادة •
- ٣ — لأغراض الفقرتين ١ و٢ من هذه المادة ، يضع المجلس في دورته الأولى جداول للنسب العنوية لانتاج واستهلاك الأعضاء المنتجين والأعضاء المستهلكين على التوالي • وتكون الجداول الموضوعية على هذا النحو سارية المفعول فورا •
- ٤ — ينقح المجلس فيما بعد الجداول الموضوعية وفقا للفقرة ٣ من هذه المادة ، وذلك في كل سنة وكلما حدثت تغييرات في العضوية أو في فئة أى عضو • وتكون الجداول المنقحة على هذا النحو سارية المفعول فورا •
- ٥ — لأغراض الفقرتين ٣ و٤ من هذه المادة ، يحدد المجلس توزيع أو إعادة توزيع النسب العنوية لانتاج الأعضاء المنتجين وفقا للمرفق واول لهذا الاتفاق •
- ٦ — يجوز للمجلس ، بأغلبية الثلثين الموزعة للأصوات ، أن ينقح المرفق واول •
- ٧ — لأغراض الفقرتين ٣ و٤ من هذه المادة ، يحدد المجلس توزيع أو إعادة توزيع النسب العنوية لاستهلاك الأعضاء المستهلكين على أساس متوسط استهلاك كل عضو مستهلك من التصدير في كل من السنوات الميلادية الثلاث السابقة •
- ٨ — لا يكون لى عضو أكثر من ٤٥٠ صوتا •
- ٩ — لا تقسم الأصوات الى كسور •

المادة ١٥

إجراءات التصويت في المجلس

- ١ — يحق لكل عضو الادلاء بعدد الأصوات التي يملكها في المجلس • وعند التصويت ، ليس لأى عضو أن يقسم أصواته • ويعتبر العضو المنتع عن التصويت غير مدل بأصواته •
- ٢ — يتخذ المجلس قراراته بالأغلبية البسيطة الموزعة للأصوات مالم يرد نص مخالف لذلك •
- ٣ — لأى عضو أن يأذن لأى عضو آخر ، في شكل مرض للمجلس ، بتمثيل مصالحه وممارسة حقوقه التصويتية في أية دورة أو جلسة للمجلس •

الفصل السابع — الامتيازات والحصانات

المادة ١٦

الامتيازات والحصانات

- ١ — تكون للمجلس شخصية قانونية • وتكون له على وجه الخصوص أهلية التعاقد واحتياز ممتلكات منقولة وغير منقولة والتصرف فيها واقامة الداوى أمام القضاء •

٤ — يتحقق النصاب القانوني لأي جلسة للمجلس بحضور الممثلين الذين يملكون معا ثلثي مجموع أصوات جميع الأعضاء المنتجيين وثلثي مجموع أصوات جميع الأعضاء المستهلكين • إذا لم يتحقق النصاب القانوني كما هو محدد أعلاه في اليوم المعين لافتتاح أية دورة للمجلس، تجرى الدعوة إلى عقد جلسة أخرى بعد ما لا يقل عن سبعة أيام، وفيها يتحقق النصاب القانوني بحضور الممثلين الذين يملكون معا ٥٠٠ صوت على الأقل من أصوات جميع الأعضاء المنتجيين و ٥٠٠ صوت على الأقل من أصوات جميع الأعضاء المستهلكين •

المادة ١٣

موظفو المجلس

- ١ — يكون الرئيس التنفيذي المعين بموجب المادة ١١ سهولا أمام المجلس عن إدارة وتنفيذ هذا الاتفاق وفقا لقرارات المجلس •
- ٢ — يكون الرئيس التنفيذي سهولا أيضا عن إدارة الشؤون الإدارية وشؤون الموظفين •
- ٣ — يعين المجلس مديرا للمخزون الاحتياطي (يشار إليه فيما يلي بالدير) وأميناً للمجلس (يشار إليه فيما يلي بالأمين) ويحدد أحكام وشروط عمل هذين الموظفين •
- ٤ — يعطي المجلس تعليمات إلى الرئيس التنفيذي حول الطريقة التي ينبغي للدير أن يمارس بها مسؤولياته المبينة في هذا الاتفاق •
- ٥ — يساعد الرئيس التنفيذي الموظفون الذين يعتبرهم المجلس ضروريين • ويكون جميع الموظفين، بمن فيهم المدير والأمين، مسؤولين أمام الرئيس التنفيذي • وينبغي أن يقر المجلس طريقة تعيين موظفين وشروط عملهم •
- ٦ — ينبغي ألا يكون للرئيس التنفيذي وللموظفين أي مصلحة مالية في صناعة القصدير أو تجارتهم أو نقله أو الدعاية له أو غير ذلك من الأنشطة المتصلة بالقصدير •
- ٧ — لا يلتزم الرئيس التنفيذي والموظفون أو يتقبلون، أثناء أدائهم لواجباتهم، تعليمات من أية حكومة أو شخص أو سلطة غير المجلس أو شخص يتصرف نيابة عن المجلس بموجب أحكام هذا الاتفاق • ويمتنعون عن أي عمل قد يمس وضعهم كموظفين دوليين مسؤولين أمام المجلس وحده • ويتعهد كل عضو باحترام الطابع الدولي الخالص لمسؤوليات الرئيس التنفيذي والموظفين وعدم محاولة التأثير عليهم في أدائهم لمسؤولياتهم •
- ٨ — لا يكشف الرئيس التنفيذي أو المدير أو الأمين أو غيرهم من موظفي المجلس عن معلومات تتصل بإدارة أو تنفيذ هذا الاتفاق، إلا ما قد يأذن به المجلس أو ما هو ضروري لاداء واجباتهم على الوجه المناسب بعقضى هذا الاتفاق •

الفصل السادس - التصويت في المجلس

المادة ١٤

النسب المئوية والأصوات

- ١ — يكون للأعضاء المنتجيين معا ١٠٠٠ صوت • يتلقى كل عضو منتج خمسة أصوات أولية، ويقسم الباقي فيما بين الأعضاء المنتجيين بنسبة تكون أقرب ما يمكن من النسبة المئوية لانتاج كل منهم كما هو محدد في الجداول التي يضعها أو ينقحها المجلس وفقا للفقرة ٣ أو الفقرة ٤ من هذه المادة •

- ٢ — لا يكون قابلاً للتعيين كرئيس تنفيذي كل من انخرط بنشاط في صناعة القصدير أو في تجارة القصدير خلال السنوات الخمس السابقة لوقت التعيين •
- ٣ — لا يستبعد أى من موظفي المجلس من التعيين كرئيس تنفيذي بموجب الفقرة ٢ من هذه المادة •
- ٤ — يمارس الرئيس التنفيذي مهامه خلال الفترة التي يحددها المجلس وفق الأحكام والشروط الأخرى التي يقرها المجلس •
- ٥ — يدعو الرئيس التنفيذي إلى عقد دورات المجلس ويترأس اجتماعاته ، ولا يشترك في التصويت •
- ٦ — ينتخب المجلس سنويا نائبين للرئيس ، أحدهما من بين ممثلي الأعضاء المنتجين والآخر من بين ممثلي الأعضاء المستهلكين • ويسمى نائبا للرئيس على التوالي نائبا أول للرئيس ونائبا ثانيا للرئيس • ويتم اختيار النائب الأول للرئيس بالتعاقب من بين الأعضاء المنتجين والأعضاء المستهلكين على التوالي •
- ٧ — إذا استقال الرئيس التنفيذي أو تعذرت طيه بصورة دائمة تأدية واجباته ، يعين المجلس رئيسا تنفيذيا جديدا وفقا للإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة • وبانتظار حدوث هذا التعيين ، أو خلال الغياب المؤقت للرئيس التنفيذي ، يحل محله النائب الأول للرئيس ، أو عند الاقتضاء النائب الثاني للرئيس ، الذي تقتصر واجباته على ترويض الاجتماعات ، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك • ويلحظ المجلس أيضا في نظامه الداخلي تسمية موظف تنفيذي رئيس بالوكالة مسؤول عن إدارة وتنفيذ هذا الاتفاق وفقا للمادة ١٣ ، خلال الغياب المؤقت للرئيس التنفيذي ، أو بانتظار تعيين الرئيس التنفيذي الجديد وفقا لهذه الفقرة •
- ٨ — عد ما يحل نائب الرئيس محل الرئيس التنفيذي عملا بالفقرة ٧ من هذه المادة فإنه لا يشترك في التصويت ، ويجوز ممارسة حق العضو الذي يمثل في التصويت وفقا لأحكام الفقرة ٢ (ب) من المادة ٤ أو الفقرة ٣ من المادة ١٥ •

المادة ١٢

دورات المجلس

- ١ — يعقد المجلس أربع دورات في السنة ما لم يقرر خلاف ذلك •
- ٢ — (أ) تعقد دورات المجلس بدعوة من الرئيس التنفيذي أو ، بعد التشاور مع النائب الأول للرئيس ، من الموظف التنفيذي الرئيس بالوكالة • ويجتمع المجلس أيضا ، بالإضافة إلى اجتماعه في الحالات الأخرى المنصوص عليها بالتحديد في هذا الاتفاق :
- ١' بناء على طلب أى خمسة أعضاء ، أو
- ٢' بناء على طلب أعضاء يملكون معا ٢٥٠ صوتا على الأقل ، أو
- ٣' حسب تقدير الرئيس التنفيذي •
- (ب) يدعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد الدورة الأولى للمجلس بموجب هذا الاتفاق بحيث تبدأ أعمالها في غضون الأيام الثمانية التي تلي بدء نفاذ الاتفاق المذكور •
- ٣ — تعقد الدورات في مقر المجلس ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك • ويوجه الأشعار بعقد الدورات قبل انعقادها بمدة ١٥ يوما على الأقل ، إلا في حالة الطوارئ ، إذ تجوز الدعوة إلى عقد ما بأشعار موجه من الرئيس التنفيذي قبل انعقادها بمدة ٧٢ ساعة ، أو حينما تقضي أحكام هذا الاتفاق بخلاف ذلك •

- (ب) اللجنة الادارية ،
 (ج) لجنة تمويل المخزون الاحتياطي ،
 (د) لجنة التكاليف والأسعار ،
 (هـ) لجنة التنمية ،
 (و) لجنة وثائق التفويض ،
 (ز) اللجنة الاحصائية .
- ٢ — للمجلس أن ينشئ ما يراه ضروريا من الهيئات الفرعية الأخرى •
 ٣ — يحدد المجلس ، بأغلبية الثلثين الموزعة للأصوات ، عضوية واختصاصات هيئاته الفرعية •
 ٤ — يجوز لأية هيئة فرعية ، مالم يقرر المجلس خلاف ذلك ، أن تضع نظامها الداخلي •
 ٥ — بالرغم من استمرار بقاء الهيئات الفرعية المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة ، يجوز للمجلس في أى وقت أن ينهي ولاية أية هيئة فرعية •

المادة ١٠

الاحصاءات والدراسات

يقوم المجلس بما يلي :

- (أ) يتخذ الترتيبات ليتم ، مرة واحدة على الأقل في كل فصل ، تقدير الانتاج والاستهلاك المحتملين للقصدير خلال الفصل أو الفصول التالية ، بقصد تقدير الوضع الاحصائي الاجمالي للقصدير في تلك الفترة ، ويجوز له في هذا الصدد أن يأخذ في اعتباره أية عوامل أخرى ذات صلة ،
 (ب) يتخذ الترتيبات لتجرى باطراد دراسة تكاليف انتاج القصدير ، ومستوى انتاج القصدير ، واتجاهات الأسعار ، واتجاهات السوق ، والمشاكل القصيرة الأجل والطويلة الأجل لصناعة القصدير العالمية ، ولهذه الغاية ، يوظف بما يراه مناسبا من الدراسات حول مشاكل صناعة القصدير أو يشجع على اجرائها ،
 (ج) يواصل الاطلاع على الاستعمالات الجديدة للقصدير وعلى استحداث المنتجات البديلة التي يمكن أن تحل محل القصدير في استعماله التقليدية ، و
 (د) يشجع قيام علاقات أوثق مع المنظمات المكرسة للبحث في مجال الاستكشاف الفعال للقصدير ونتاجه وتحويله واستعماله ، والأشتراك على نطاق أوسع في هذه المنظمات •

الفصل الخامس — التعظيم والادارة

المادة ١١

الرئيس التنفيذي للمجلس ونائبه

- ١ — يعين المجلس ، بأغلبية الثلثين الموزعة للأصوات وبالاتفاق ، رئيسا تنفيذيا مستقلا ، يمكن أن يكون من رطيا أحد الأعضاء • ويجرى النظر في تعيين الرئيس التنفيذي في الدورة الأولى للمجلس بعد بدء نفاذ هذا الاتفاق •

- (هـ) يضع قواعد تشغيل المخزون الاحتياطي التي تتضمن ، في جملة أمور ، التدابير المالية الواجب تطبيقها على الأعضاء الذين لا يفون بالتزاماتهم بموجب المادة ٢٢ ،
- (و) ينشر بعد نهاية كل سنة مالية تقريراً عن أنشطته خلال تلك السنة ،
- (ز) ينشر بعد نهاية كل فصل ، ولكن ضمن ما لا يقل عن ثلاثة أشهر بعد نهاية ذلك الفصل ، مالم يقرر المجلس خلاف ذلك ، بياناً يوضح حمولة فلز القصدير المحتاز في المخزون الاحتياطي في نهاية ذلك الفصل ،
- (ح) يتخذ ما يناسب من الترتيبات للتشاور والتعاون مع :
- ١٠ الأمم المتحدة ، وهيئاتها المناسبة ، وخصوصاً مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والوكالات المتخصصة ومنظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والحكومية المناسبة ، و
- ٢٠ غير الأعضاء الذين هم أعضاء في الامم المتحدة أو أعضاء في وكالاتها المتخصصة أو الذين كانوا أعضاء في الاتفاقات الدولية السابقة للقصدير .

المادة ٨

اجراءات المجلس

ان المجلس :

- (أ) يضع نظامه الداخلي ،
- (ب) يجوز له اتخاذ أية ترتيبات يراها ضرورية لبدء آرائه الى الرئيس التنفيذي فسي أوقات عدم انعقاد المجلس ،
- (ج) يجوز له في أى وقت :
- ١٠ بأغلبية الثلثين الموزعة للأصوات ، أن يفوض الى أى من الهيئات الفرعية المشار اليها في المادة ٩ أية سلطة يجوز للمجلس ممارستها بأغلبية بسيطة موزعة للأصوات غير تلك التي تتعلق بما يلي :
- احتساب وتوزيع المساهمات بموجب المادتين ٢٠ و ٢٢ على التوالي :
- تحديد السعر الأدنى والسعر الأعلى بموجب المادتين ٢٧ و ٣١ ،
- تحديد عملية ضبط الصادرات بموجب المواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ ، أو
- الاجراء الواجب اتخاذه في حالة حدوث نقص في القصدير بموجب المادة ٤٠ ، و
- ٢٠ بأغلبية بسيطة للأصوات ، أن يبطل أى تفويض للسلطات الى أية هيئة فرعية .

المادة ٩

الهيئات الفرعية للمجلس

- ١ — تظل الهيئات الفرعية التالية التي أنشأها المجلس بموجب اتفاقات دولية سابقة للقصدير قائمة لمساعدة المجلس في ممارسة وظائفه :
- (أ) اللجنة الاقتصادية المعنية باستعراض الأسعار ،

٣ — لكل حكومة أن تذكر فئة العضوية التي ترى وجوب انتمائها اليها ، وذلك في وثيقتها الخاصة بالتصديق أو القبول أو الاقرار أو الانضمام ، أو في اشعارها ، وفقا للمادة ٥٣ ، بأنها ستطبق هذا الاتفاق مؤقتا .

٤ — يتخذ المجلس ، في دورته الاولى المعقودة بعد بدء نفاذ هذا الاتفاق ، القرارات اللازمة لتطبيق هذه المادة ، وذلك بموافقة أعضاء منتجين يمثلون أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع النسب المئوية للانتاج المبيته في العرفق ألف لهذا الاتفاق بالنسبة للأعضاء المنتجين ، وبموافقة أعضاء مستهلكين يمثلون أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع النسب المئوية للاستهلاك المبيته في العرفق بأه لهذا الاتفاق بالنسبة للأعضاء المستهلكين .

المادة ٦

تغيير العضوية

- ١ — عندما ينتقل عضو ما ، بناءً على الوضع الاحصائي ، من وضع عضو منتج الى وضع عضو مستهلك ، أو بالعكس ، ينظر المجلس في الوضع الجديد ، بناءً على طلب ذلك العضو ، أو بمبادرته الخاصة مسج موافقة العضو ، ويقرر تغيير الفئة ويحدد النسبة المئوية التي تنطبق وفقا لأحكام الفقرة ٤ من المادة ١٤ .
- ٢ — اعتبارا من تاريخ سريان مفعول النسبة المئوية المشار اليها في الفقرة ١ من هذه المادة ، يكف العضو المعنى عن التمتع بأى من الحقوق والامتيازات أو عن الارتباط بأى من الالتزامات التي يقضي بها هذا الاتفاق والتي تعود لأعضاء الفئة التي كان ينتمي اليها سابقا ، باستثناء أية التزامات مالية أو التزامات أخرى لم يتم الوفاء بها وكان قد ارتبط بها العضو في فئته السابقة ، ويكتسب جميع الحقوق والامتيازات ويرتبط بجميع الالتزامات التي يقضي بها هذا الاتفاق والتي تعود لأعضاء الفئة الجديدة التي ينتمي اليها .

الفصل الرابع — السلطات والوظائف

المادة ٧

سلطات المجلس ووظائفه

ان المجلس :

- (أ) يكون له من السلطات ويمارس من الوظائف ما هو ضروري لإدارة هذا الاتفاق وتنفيذه ،
- (ب) تكون له سلطة الاقتراض لأغراض الحساب الادارى العنشا بموجب المادة ١٧ أو حساب المخزون الاحتياطي وفقا للمادة ٢٤ ،
- (ج) يطلق من الرئيس التنفيذي ، كلما يطلب ذلك ، ما يعتبره ضروريا من المعلومات فيما يتعلق بموجودات وعمليات المخزون الاحتياطي لتأدية وظائفه بموجب هذا الاتفاق ،
- (د) يجوز له أن يطلب الى الأعضاء تقديم البيانات المتوفرة بشأن انتاج القصد يمسر ، وتكاليف انتاج القصد يمسر ، ومستوى انتاج القصد يمسر ، واستهلاك القصد يمسر ، والتجارة الدولية في القصد يمسر ومخزوناته ، وأية معلومات أخرى ضرورية لإدارة هذا الاتفاق بشكل مرض ولا تتعارض مع الأحكام الخاصة بالأمن الوطني الواردة في المادة ٤٧ ، ويقدم الأعضاء ، الى أكل حد ممكن ، المعلومات المطلوبة على هذا النحو ،

الجزء الأول

المجلس الدولي للقصدير — أحكام أساسية

الفصل الثالث — المجلس الدولي للقصدير

المادة ٣

استمرار المجلس الدولي للقصدير ومقره

- ١ — يظل المجلس الدولي للقصدير (المشار إليه فيما يلي بالمجلس) ، الذي انشئ بموجب الاتفاقات الدولية السابقة للقصدير ، قائما لغرض ادارة الاتفاق الدولي السادس للقصدير ، بالعضوية والسلطات والوظائف المنصوص عليها في هذا الاتفاق .
- ٢ — يكون مقر المجلس في اقليم أحد الأعضاء .
- ٣ — دون الاخلال بالشرط الوارد في الفقرة ٢ من هذه المادة ، يكون مقر المجلس في لندن ، مالم يقرر المجلس خلاف ذلك بأغلبية الثلثين الموزعة للأصوات .

المادة ٤

تكوين المجلس

- ١ — يتكون المجلس من جميع الأعضاء .
- ٢ — (أ) يمثل كل عضو في المجلس بممثل واحد ، ويجوز له أن يعين مناوبين ومستشارين لحضور دورات المجلس .
- (ب) للممثل العناب سلطة التصرف والتصويت باسم الممثل خلال غياب هذا الأخير أو في حالات خاصة أخرى .

المادة ٥

فئات العضوية

- ١ — يعلن المجلس أن كل عضو هو ، بموافقة العضو المعني ، عضو منتج أو مستهلك ، وذلك فسي أقرب وقت يمكن بعد استلام المجلس اشعارا من الوديع بأن مثل هذا العضو قد أودع وثائقه الخاصة بالتصديق أو القبول أو الاقرار أو الانضمام بموجب المادة ٥٢ أو المادة ٥٤ ، أو وجه اشعارا بموجب المادة ٥٣ بأنه سيطبق هذا الاتفاق مؤقتا .
- ٢ — تقوم عضوية الأعضاء المنتجين والأعضاء المستهلكين على التوالي على أساس انتاجهم المنجمي الداخلي واستهلاكهم من فلز القصدير بشرط مايلي :
 - (أ) أن تكون عضوية عضو منتج يستهلك نسبة ذات شأن من فلز القصدير المستند من انتاجه المنجمي المحلي الخاص بهدية ، بموافقة ذلك العضو ، على أساس صادراته من القصدير ، و
 - (ب) أن تكون عضوية عضو مستهلك ينتج من مناجمه الداخلية الخاصة نسبة ذات شأن من القصدير الذي يستهلكه هدية ، بموافقة ذلك العضو ، على أساس وارداته من القصدير .

يعني " فتر القصدير " القصدير المفق ذا النومية التجارية الجديدة الذي لا يقل عار نقارته عن ١٩٧٥ في المائة ،

يعني " المخزون الاحتياطي " المخزون الاحتياطي المنشأ بموجب المادة ٢١ والذي تعدد عليها وفقاً للتمل ١٣ من هذا الاتفاق ،

تعني " الضمانات الحكومية / الضمانات الحكومية " الالتزامات المالية التي تربط بها الأعضاء تجاه المجلس كضمان لتحويل المخزون الاحتياطي الإضافي وفقاً للمادة ٢١ . ويمكن أن تقدم ، عند الاقتضاء ، من الهيئات المناسبة لدى الأعضاء المعنيين . ويكون الأعضاء مسؤولين تجاه المجلس بما لا يتجاوز مقدار ضماناتهم / كفالاتهم ،

يعني " فتر القصدير المحتاط " الموجودات من الفلز في المخزون الاحتياطي ، بما في ذلك الفلز المشتري للمخزون الاحتياطي وغير المستلم بحد ، وباستثناء الفلز المعاج من المخزون الاحتياطي وغير المسلم بحد ، من قبل مدير المخزون الاحتياطي ،

يعني " الطن " الطن المترى أى ١٠٠٠ كيلو غرام ،
تعني " فترة الضبط " الفترة التي أطلعها المجلس على هذا النحو والتي حددت لها حوسلة كلية للمصادرات المسموح بها ،

يعني " الفصل " ربح سنة ميلادية يبدأ في ١ كانون الثاني / يناير أو ١ نيسان / أبريل أو ١ تموز / يوليه أو ١ تشرين الأول / أكتوبر ،

تعني " المصادرات المصافية " القدر المصدر في الحالات المهيئة في الجزء الأول من المرفق جيم لهذا الاتفاق ، ناقصاً القدر المستورد المحدد وفقاً للجزء الثاني من المرفق ذاته ،

يعني " العضو " بلدا صدقت حكومته على هذا الاتفاق أو قبلته أو أقرته أو انضمت إليه أو اشترت البودينج بموجب المادة ٥٢ بأنها ستطبق هذا الاتفاق بوقتاً ، أو منظمة تفصي متطلبات المادة ٥٢ ،

يعني " العضو المنتج " عضو أطن المجلس ، بموافقة العضو المذكور ، أتمه عضو منتج ،
يعني " العضو المستهلك " عضو أطن المجلس ، بموافقة العضو المذكور ، أتمه عضو مستهلك ،

تعني " الأغلبية البسيطة للأصوات " الأغلبية التي يتم إحرازها عد ما يتال اقتراح ما تأييد أغلبية الأصوات التي بدلي بها الأعضاء ،

تعني " الأغلبية البسيطة الموزعة للأصوات " الأغلبية التي يتم إحرازها عد ما يتال اقتراح ما تأييد أغلبية الأصوات التي بدلي بها الأعضاء المنتجون وأغلبية ظلي الأصوات التي بدلي بها المستهلكون كليهما ،

تعني " أغلبية الناظرين الموزعة للأصوات " الأغلبية التي يتم إحرازها عد ما يتال اقتراح ما تأييد أغلبية ظلي الأصوات التي بدلي بها الأعضاء المنتجون وأغلبية ظلي الأصوات التي بدلي بها الأعضاء المستهلكون كليهما ،

يعني " بدء النفاذ " الم يكن مشروطاً ، بدء نفاذ هذا الاتفاق لأول مرة ، سواء أكان بدء النفاذ هذا نهائياً أم مؤقتاً وفقاً للمادة ٥٥ ،

تعني " السنة المالية " فترة سنة واحدة تبدأ في ١ تموز / يوليه وتنتهي في ٣٠ حزيران / يوليه من السنة التالية ،

تضم " الدورة " جلسة واحدة أو أكثر للمجلس .

- (ب) منح التقلبات المفترطة في سعر القصدير وفي حصيلة الصادرات من القصدير ،
- (ج) وضع ترتيبات تساعد على زيادة حصيلة الصادرات من القصدير ، خصوصا تلك الخاصة بالبلدان النامية المنتجة ، بشكل يتم معه تزويد هذه البلدان بالموارد اللازمة لتعجيل النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ، مع أخذ مصالح المستهلكين في الاعتبار في الوقت ذاته ،
- (د) ضمان الظروف التي تساعد على بلوغ معدل ديناميكي ومتصاعد لانتاج القصدير على أساس مائد مجز للمنتجين ، يساعد على ضمان امداد كاف بأسعار منصفة للمستهلكين وعلى تحقيق توازن طويل الأجل بين الانتاج والاستهلاك ،
- (هـ) منح البطالة أو العمالة الناقصة الواسعة الانتشار وغير ذلك من الصعوبات الخطيرة التي قد تتجم عن عدم التوافق بين العرض والطلب في مجال القصدير ،
- (و) تحسين التوسع في استعمال القصدير وتحويله محليا ، خصوصا في البلدان النامية المنتجة ،
- (ز) في حالة حدوث نقص أو توقع حدوثه في امدادات القصدير ، اتخاذ تدابير لضمان حصول زيادة في انتاج القصدير وتوزيع عادل في فلز القصدير لأجل تخفيف الصعوبات الخطيرة التي قد تواجهها البلدان المستهلكة ،
- (ح) في حالة حدوث فائض أو توقع حدوثه في امدادات القصدير ، اتخاذ تدابير لتخفيف الصعوبات الخطيرة التي قد تواجهها البلدان المنتجة ،
- (ط) استعراض تصريف مخزونات القصدير غير التجارية من جانب الحكومات واتخاذ تدابير لتتيح تجنب أية شكوك وصعوبات قد تتجم عن ذلك ،
- (ي) الاستعراض المطرد لضرورة تنمية واستغلال رواسب جديدة للقصدير وترويج الطرائق الأكثر كفاءة لاستخراج وتركيز وصهر خامات القصدير ، وذلك خاصة عن طريق موارد المساعدة التقنية والمالية للأمم المتحدة وللمنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ،
- (ك) تبشير توسع سوق القصدير في البلدان النامية المنتجة لأجل تشجيعها على القيام بدور أهم في تسويق القصدير ، و
- (ل) مواصلة العمل الذي اضطلع به المجلس الدولي للقصدير بموجب الاتفاق الدولي الخامس للقصدير (المشار اليه فيما يلي بالاتفاق الخامس) وبموجب الاتفاقات الدولية السابقة للقصدير .

الفصل الثاني - تعاريف

المادة ٢

تعاريف

لأغراض هذا الاتفاق :

يعني " القصدير " فلز القصدير ، أو أي قصدير منقى آخر أو القصدير الموجود في الركزات أو في خام القصدير المستخرج من مكمنه الطبيعي . ولأغراض هذا التعريف ، يعتبر " الخام " أنه لا يشمل (أ) المادة المستخرجة من كتلة الخام لغرض غير تهيتها ، و (ب) المادة المستعدة أثناء عملية التهيئة ،

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

الاتفاق الدولي السادس للقصدير

الديباجة

ان أطراف هذا الاتفاق ،

اذ تعترف :

(أ) بما يمكن أن تقدمه الاتفاقات السلعية من مساعدة ذات شأن الى النمو الاقتصادي، خصوصاً في البلدان النامية المنتجة ، عن طريق المساهمة في ضمان تثبيت الأسعار والتنمية المطردة لحملة الصادرات ولأسواق السلع الأساسية الأولية ،

(ب) بتماثل وترابط مصالح البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة وبقيمة التعاون المستمر بينها لأجل دعم أغراض ومبادئ الأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وحل المشاكل المتصلة بالقصدير بواسطة اتفاق سلمي دولي ، أخذاً في الاعتبار الدور الذي يمكن أن يؤديه الاتفاق الدولي للقصدير في إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ،

(ج) بما للقصدير من أهمية استثنائية لبلدان عديدة يعتمد اقتصادها شديداً على الاعتماد على ظروف مؤاتية وعادلة لإنتاجه أو استهلاكه أو تجارته ،

(د) بضرورة حماية وحفز ازدهار وصناعة القصدير ، خصوصاً في البلدان النامية المنتجة ، وضمان امدادات القصدير الكافية لصور مصالح المستهلكين ،

(هـ) بالأهمية التي ترتديها بالنسبة للبلدان المنتجة للقصدير محافظتها على قوتها الشرائية الاستيرادية وتوسيعها ، و

(ز) باستصواب تحسين الكفاءة في استعمال القصدير في البلدان النامية والصناعة على السواء ، كوسيلة لحفظ موارد القصدير العالمية ،

قد اتفقت على مايلي :

الفصل الأول — الأهداف

المادة ١

الأهداف

أهداف هذا الاتفاق هي :

(١) إقامة توافق بين الإنتاج والاستهلاك العالميين للقصدير وتخفيف الصعوبات الخطيرة التي تنشأ عن فائض أو نقص في القصدير ، المتوقعين أو فعليين على السواء ،

[CHINESE TEXT — TEXTE CHINOIS]

第六个 国际锡协定

序言

本协定各当事方,

认识到:

(a) 订立商品协定可以帮助稳定价格、逐步增加出口收益和扩大初级商品市场,从而大大地促进经济增长,特别是发展中生产国的经济增长;

(b) 生产国和消费国利害与共、休戚相关。订立国际锡协定对建立新的国际经济秩序能起一定的作用,为了支持联合国和联合国贸易和发展会议的宗旨和原则及利用国际商品协定以解决在锡方面的各种问题,彼此之间亟应继续合作;

(c) 锡对许多国家具有特殊的重要性,而它们的经济高度依赖有利而公平的条件才能发展锡的生产、消费或贸易;

(d) 需要保护和发展锡业的健康成长,特别是发展中生产国锡业的健康成长,并且需要为消费者的利益,确保锡的充分供应;

(e) 保持和扩大进口购买能力对锡生产国非常重要;

(f) 为帮助对世界锡资源的樽节爱护,发展中国家和工业化国家对锡的利用都应该力求经济有效;

经协议如下:

第一章—宗旨

第1条

宗 旨

本协定宗旨如下:

(a) 调整世界锡的生产和消费,并减轻因实际的和预期的锡过剩或锡短缺所产生的严重困难;

- (b) 防止锡价格和锡出口收入的过分波动；
- (c) 作出各种安排以利增加锡的出口收入，特别是增加发展中生产国锡出口收入，从而使这些国家有资力加速其经济成长和社会发展，同时应考虑到消费者的利益；
- (d) 采取各项措施以确保在对生产者有利的情况下，推动锡生产的迅速加速发展，以帮助消费者能以公平价格取得锡的充分供应，并建立生产和消费的长期平衡；
- (e) 防止可能由于锡的供求失调而带来的广泛失业或就业不足以及其他严重困难；
- (f) 进一步，特别是在发展中生产国家，扩大锡的用途和改进锡在本国的加工；
- (g) 在出现锡供应短缺或预测将出现短缺时，采取措施增加锡生产，合理分配锡金属，以减轻消费国可能遇到的严重困难；
- (h) 在出现锡供应过剩或预测会出现过剩时，采取措施以减少生产国可能遇到的严重困难；
- (i) 检查各成员政府非商业性锡储存的处理情况，并采取措施以避免可能由此而产生的任何不稳定和困难；
- (j) 经常审查是否需要发展和开采新的锡矿藏，是否有必要通过联合国和联合国系统内其他组织的技术和财政援助，在锡矿的开采、选矿和熔炼方面不断采用最有效的方法；
- (k) 促进在发展中国家开拓锡市场，以鼓励它们在锡的推销中起比较重要的作用；
- (l) 国际锡理事会继续办理根据第五个国际锡协定（以下简称第五个协定）及其以前各个国际锡协定所进行的工作。

第二章 定义

第2条

定义

在本协定内：

“锡”指锡金属、其他精炼锡或从天然矿中提出的锡精矿或锡矿石所含锡成分。在本定义中，“矿石”应视为不包括(a)从矿中提出但不经洗矿的物质，和(b)在洗矿过程中所淘汰的物质；

“锡金属”指经化验含量不少于99.75% 并且符合良好商品品质的精炼锡；

“缓冲储存”指按本协定第21条所建立并按本协定第十三章进行业务活动的缓冲储存；

“政府担保/政府保证”指成员向理事会承诺的财务义务，担保按照第21条供应额外缓冲储存资金。在适当情况下，此类承诺亦可由有关成员的适当机构作出。成员应就其担保或保证的全额向理事会负责；

“持有的锡金属”指缓冲储存所存有的锡金属，包括缓冲储存经理已为缓冲储存买进但尚未到货的金属，并扣除已从储存中售出但尚未交货的金属；

“吨”指公吨，即1,000 公斤；

“管制期”指理事会所宣布的规定了准许出口总限额的管制时期；

“季度”指1月1日、4月1日、7月1日或10月1日开始的日历季度；

“净出口”指按本协定附件C第一部分规定所出口的数额减去按同一附件第二部分规定所进口的数额；

“成员”指其政府已批准、接受、核准或加入本协定或已按第53条通知保管人它将暂时适用本协定的国家，或具备第56条所订要件的组织；

“生产成员”指理事会在经该成员同意后宣布为生产成员的成员；

“消费成员”指理事会在经该成员同意后宣布为消费成员的成员；

“简单多数”：动议得到参加表决的成员过半数表决权的支持即是达到简单多数；

“简单配分多数”：动议得到参加表决的生产成员过半数表决权的支持，同时又得到参加表决的消费成员过半数表决权的支持即是达到“简单配分多数”；

“三分之二配分多数”：动议得到参加表决的生产成员三分之二表决权的支持，同时又得到参加表决的消费成员三分之二表决权的支持即是达到三分之二的配分多数；

“生效”指本协定的开始生效，除非特别指明，不论是按第55条规定的确定生效或暂时生效；

“会计年度”指从一年的7月1日开始到次年6月30日止的一年时间；

“一届会议”包括理事会一次或多次会议。

第一部分

国际锡理事会：组织条例

第三章—国际锡理事会

第3条

国际锡理事会的继续存在和会址

1. 由前国际锡协定所成立的国际锡理事会（以下简称理事会）应仍继续存在，拥有本协定所规定的成员、权力和职能，执行第六个国际锡协定。
2. 理事会会址应设在一个成员境内。
3. 在本条第2款规定限制下，理事会会址，除非理事会以三分之二配分多数另作决定，应设在伦敦。

第4条

理事会的组成

1. 理事会由所有成员组成。
2. (a) 每一成员在理事会内应有一名代表，并可以委派若干副代表和顾问出席理事会各届会议；
(b) 代表缺席或在其他特殊情况下，副代表有权代行代表的职权和投票。

第5条

成员分类

1. 理事会应于收到保管人通知，说明某一成员已依本协定第5 2条或第5 4条的规定交存其批准、接受、核准或加入的文书，或已依第5 3条发出它将暂时适用本协定的通知后，尽快经该成员的同意宣布其为一个生产成员或消费成员。
2. 生产成员或消费成员成员类别的确定，应分别以各该成员的国内锡金属矿产量和消费量为根据，但
 - (a) 对一个大量消费本国自产锡金属的生产成员，得征得该国的同意后，依锡的出口量确定其成员类别；

(b) 对一个生产大部分自用锡的消费成员，得征得该国的同意后，依锡的进口量确定其成员类别。

3. 各国政府可在其批准、接受、核准或加入的文书中、或按第53条发出暂时适用本协定的通知中，表明它认为应属的成员类别。

4. 理事会应在本协定生效后召开的第一届理事会会议上，经占本协定附件A所订全体生产成员生产总额50%以上的生产成员和占本协定附件B所订全体消费成员消费总额50%以上的消费成员批准后，作出为实施本条款所必需的决定。

第6条

类别的变更

1. 如果根据统计，一个成员的地位由消费成员变为生产成员或由生产成员变为消费成员时，理事会应根据该成员的要求，或由理事会主动提出而经该成员同意，重新审定该成员的地位、决定类别的变更并订定其按第14条第4款规定所应列的百分数。

2. 从本条第1款所述百分数的生效日期起，有关成员即应停止根据本协定其原属类别所享有的任何权利和特权，并除该成员在其原属类别时尚未履行的财务义务或其他义务外，亦应停止其所应尽的任何义务；同时应获得本协定所规定其新属类别成员应享有的一切权利和特权并承担应尽的一切义务。

第四章—权力和职务

第7条

理事会的权力和职务

理事会：

(a) 应有执行本协定的行政和业务工作所必需的权力，并应履行为执行本协定的行政和业务工作所必需的职务；

(b) 有权为按第17条设置的行政帐户或按第24条为缓冲储存帐户借款；

(c) 得为履行本协定规定的职务向执行主席要求并取得其认为必要的关于缓冲储存的存量和买卖情况的资料；

(d) 在不违背第47条关于国家安全规定的前提下，得要求成员提供关于锡的生产、生产成本和产量、锡消费、锡的国际贸易和锡存量方面的资料，以及为妥善执行本协定所需的其他资料，各成员应尽可能充分提供所要求的资料；

(e) 应制定缓冲储存的业务规则，其中除其他事项外，应包括适用于未履行第22条义务的成员的财务措施；

(f) 应在每一会计年度终了后，公布该年度活动的报告；

(g) 应在每一季度终了后，发表该季度结束时缓冲储存中锡金属存货吨数的报告，但除非理事会另有决定，此项报告应不在此一季度终了之后的三个月内发表；

(h) 应作出妥适安排，同下列机构进行协商、合作：

(一) 联合国及其适当机关，特别是联合国贸易和发展会议、各专门机构、联合国系统内的其他组织、和有关的政府间组织；

(二) 为联合国会员国或其专门机构的成员或前国际锡协定成员的非本协定成员。

第8条

理事会的议事规则

理事会：

(a) 应自订其议事规则；

(b) 可作出它所认为必要的安排，在理事会休会期间向执行主席提出意见；

(c) 随时可以：

(一) 以三分之二配分多数授权第9条所述任何附属机构行使理事会可以以简单配分多数行使的权力；但与下列各条有关的事项除外：

— 第20条和第22条关于缴纳额份的计算和分摊；

— 第27条和第31条关于最低限价和最高限价的订定；

— 第32、33、34、35和第36条关于出口管制的计算；或

— 第40条关于发生锡短缺时应采的行动；

(二) 以简单多数，撤回授给任何附属机构的任何权力。

第9条

理事会的附属机构

1. 理事会根据过去各项国际锡协定所设立的下列附属机构，均应继续存在，协助理事会履行职务：
 - (a) 经济 and 价格审查小组；
 - (b) 行政委员会；
 - (c) 缓冲财务委员会；
 - (d) 成本和价格委员会；
 - (e) 发展委员会；
 - (f) 全权证书委员会；
 - (g) 统计委员会。
2. 理事会得设立它认为必要的其他附属机构。
3. 理事会应以三分之二配分多数决定其附属机构的成员和职权范围。
4. 除非理事会另有决定，任何附属机构均得自订其议事规则。
5. 虽有本条第1款规定各附属机构应继续存在，理事会仍得随时终止任何附属机构。

第10条

统计和研究

理事会：

(a) 应该作出安排，至少每一季度应对下一个或下几个季度的锡的大约产量及消费量作一次估计，借以在统计上估计这一时期的锡的整个形势；在估计时，可以考虑到其他有关的因素；

(b) 应该作出安排，对锡的生产成本、生产数量、价格趋势、市场趋势以及世界锡业的各种短期和长期问题不断进行研究；为此目的，理事会还应该进行或推动进行它认为适当的关于锡业各种问题的研究工作；

(c) 应保持不断了解锡的各种新的用途、以及可能在锡的传统用途上取代锡的代用品的发展情况；

(d) 应鼓励同研究如何增进锡的勘探、生产、加工、利用效率的组织保持更密切的联系，并能更广泛地参加这些组织的工作。

第五章—组织和行政

第11条

理事会的执行主席和副主席

1. 理事会经投票以三分之二配分多数，任命一名独立的执行主席；执行主席可以是一个成员的国民。执行主席的任命，应在本协定生效后第一届理事会会议中审议。
2. 任何人在任命前五年内曾经积极参加锡业或锡贸易工作不得被任命为执行主席。
3. 理事会的工作人员不因本条第2款的规定而失去被任命为执行主席的资格。
4. 执行主席的任期和其他任职条件应由理事会决定。
5. 执行主席应召集理事会的各届会议并主持会议，但无表决权。
6. 理事会每年选举副主席两名：一名是生产成员的代表，一名是消费成员的代表。两名副主席分任第一副主席和第二副主席。第一副主席逐年从生产成员和消费成员中轮流选任。
7. 执行主席辞职或长期不能行使职务时，理事会应按照本条第1款所规定的程序，任命新的执行主席。在尚未作出此项任命或执行主席暂时缺席时，应由第一副主席代理，或于必要时由第二副主席代理；除理事会另有决定外，副主席代理时，仅负主持会议的责任。理事会并应在议事规则中规定任命代理总执行干事一人，俾能在执行主席暂时缺席或尚未依照本款规定任命新的执行主席时，依照第13条的规定负责本协定的行政和业务。
8. 副主席如按本条第7款代行执行主席的职务时，没有表决权；他所代表的成员的表决权可依第4条第2款(b)项或第15条第3款的规定行使。

第12条

理事会的届会

1. 除非另有决定，理事会每年应举行四届会议。

2. (a) 每届会议应由执行主席召开，或由代理总执行干事同第一副主席协商后召开。除本协定特别规定的其他情况下所开的会议之外，理事会在下列情况亦应开会：

- (一) 经任何五个成员要求；或
- (二) 经总共拥有至少 250 票表决权的成员要求；或
- (三) 经执行主席自行决定。

(b) 第一届会议应由联合国秘书长根据本协定召开；该届会议应在本协定生效后八天之内开始。

3. 除非另有决定，理事会会议应在理事会会址举行。除本协定条款另有规定外，每届会议至少应在 15 天之前发出通知，但如遇紧急情况，亦得由执行主席在发出通知 72 小时后召开会议。

4. 同时有占全体生产成员总表决权三分之二的代表和占全体消费成员总表决权三分之二的代表出席，构成理事会任何会议的法定人数。如于理事会任何一届会议的指定开会之日，不足上述法定人数，即应隔至少七天再重行召开。重行召开的会议，以至少有全体生产成员 500 票表决权并且至少有全体消费成员 500 票表决权的代表出席为构成法定人数。

第 13 条

理事会的工作人员

1. 按照第 11 条任命的执行主席应依照理事会的决定负责本协定的行政和业务，对理事会负责。

2. 执行主席亦应负责管理行政机构和工作人员。

3. 理事会应任命一名缓冲储存经理（以下简称经理）和一名理事会秘书（以下简称秘书），并规定这两名干事的服务条件。

4. 理事会应就经理履行本协定所规定的职责的方式向执行主席提出指示。

5. 执行主席的工作应有理事会认为必要的工作人员的协助。所有工作人员，包括经理和秘书，都对执行主席负责。工作人员的任用方法和任用条件，须经理事会核定。

6. 执行主席和所有工作人员都不能在锡业、锡贸易、锡运输、锡宣传和其他与锡有关的活动中持有任何经济利益。

7. 执行主席和工作人员在执行职务时，除接受理事会或根据本协定规定代表理事会的人员的指示外，不得请求或接受任何政府、个人或机关的指示，并应避免任何足以妨碍仅对理事会负责的国际公务员地位的行动。每一成员承诺尊重执行主席和工作人员责任的专属国际性，决不设法影响其职责之履行。

8. 除经理事会授权或为妥善履行本协定所定职务之所必要外，执行主席、经理、秘书或理事会其他工作人员，均不得透露与本协定的行政或业务有关的资料。

第六章—理事会的表决权

第 14 条

百分数和表决权

1. 生产成员应共有 1,000 票表决权。每一生产成员应分得五票基本表决权；其余各票应尽量按理事会按照本条第 3 款或第 4 款所订或订正表所列各成员生产百分比，在生产成员间按比例分配。

2. 消费成员应共有 1,000 票表决权。每一消费成员应分得五票基本表决权；但如消费成员的数目超过三十时，其每一成员所得的基本表决权应为各成员票之和不超过 150 的最高整数。其余各票，应尽量按理事会按照本条第 3 款或第 4 款所订或订正表格所列各国消费百分比，在消费成员间按比例分配。

3. 为了本条第 1 款和第 2 款目的，理事会第一届会议应分别制定生产成员和消费成员所占生产和消费百分比表。按本款所制定的百分比表应立即生效。

4. 按照本条第 3 款制定的表生效后，应由理事会每年订正，如遇成员或任何成员所属类别有变动，亦应随时加以订正。按本款所订正的表应立即生效。

5. 为了本条第 3 款和第 4 款目的，理事会应按照本协定附件 F，决定如何分配或重新分配各生产成员的生产百分比。

6. 理事会得以三分之二配分多数订正附件 F。

7. 为了本条第 3 款和第 4 款目的，理事会应根据每一消费成员在前三个历年内每年平均锡消费数量，决定如何分配或重新分配各消费成员的消费百分比。

8. 任何一个成员不得有 450 票以上的表决权。

9. 表决权只能按整票计算，不足一票者不予计算。

第 15 条

理事会的投票程序

1. 每一成员有权凭其在理事会中持有的表决权票数，参加表决。投票时，成员不得将其持有的表决权分开。成员弃权，作未投票论。
2. 理事会的决定，除另有规定外，应以简单配分多数作出。
3. 在任何一届或一次理事会会议上，任何成员均得以理事会认为满意的方式，授权任何其他成员代表它的利益和代行它的表决权。

第七章—特权与豁免

第 16 条

特权与豁免

1. 理事会具有法人资格，特别有订立合同、取得与处理动产和不动产及起诉的行为能力。
2. 理事会根据本协定执行其职务时，其在每一成员境内的资产、收入及其他财产应在法律范围内免于课税。
3. 每一成员均应给予理事会为根据本协定执行职务所需要的兑换货币的便利。
4. 理事会在东道国政府领域内应享的地位、特权和豁免应按照东道国政府同理事会的总部协定办理。

第二部分

财务条例

第八章—帐目和审计

第 17 条

财务帐户

1. (a) 本协定的行政和业务应分设两个帐户，即行政帐户和缓冲储存帐户。
(b) 理事会的行政开支，包括执行主席、经理、秘书和工作人员的薪酬等，应列入行政帐户。

7. 执行主席和工作人员在执行职务时，除接受理事会或根据本协定规定代表理事会的人员的指示外，不得请求或接受任何政府、个人或机关的指示，并应避免任何足以妨碍仅对理事会负责的国际公务员地位的行动。每一成员承诺尊重执行主席和工作人员责任的专属国际性，决不设法影响其职责之履行。

8. 除经理事会授权或为妥善履行本协定所定职务之所必要外，执行主席、经理、秘书或理事会其他工作人员，均不得透露与本协定的行政或业务有关的资料。

第六章—理事会的表决权

第 14 条

百分数和表决权

1. 生产成员应共有 1,000 票表决权。每一生产成员应分得五票基本表决权；其余各票应尽量按理事会按照本条第 3 款或第 4 款所订或订正表所列各成员生产百分比，在生产成员间按比例分配。

2. 消费成员应共有 1,000 票表决权。每一消费成员应分得五票基本表决权；但如消费成员的数目超过三十时，其每一成员所得的基本表决权应为各成员票之和不超过 150 的最高整数。其余各票，应尽量按理事会按照本条第 3 款或第 4 款所订或订正表格所列各国消费百分比，在消费成员间按比例分配。

3. 为了本条第 1 款和第 2 款目的，理事会第一届会议应分别制定生产成员和消费成员所占生产和消费百分比表。按本款所制定的百分比表应立即生效。

4. 按照本条第 3 款制定的表生效后，应由理事会每年订正，如遇成员或任何成员所属类别有变动，亦应随时加以订正。按本款所订正的表应立即生效。

5. 为了本条第 3 款和第 4 款目的，理事会应按照本协定附件 F，决定如何分配或重新分配各生产成员的生产百分比。

6. 理事会得以三分之二配分多数订正附件 F。

7. 为了本条第 3 款和第 4 款目的，理事会应根据每一消费成员在前三个历年内每年平均锡消费数量，决定如何分配或重新分配各消费成员的消费百分比。

8. 任何一个成员不得有 450 票以上的表决权。

9. 表决权只能按整票计算，不足一票者不予计算。

2. 理事会根据本条第1款所述的预算,以东道国货币计算每一成员应向行政帐户缴纳的额份。成员在收到摊额的通知后,即有义务向理事会缴纳全部摊额。每一成员应按计算摊额之日所拥有的表决权票数,每票缴纳所需总额的二千分之一。

3. 任何成员如未能在通知摊额之日起六个月内缴纳其在行政帐户下应缴的额份,理事会可剥夺其表决权;如此等国家在通知摊额之日起,十二个月内未缴纳其额份,理事会可剥夺其根据本协定所应享的任何其他权利;但理事会应在收到任何上述未缴的额份后,恢复有关成员根据本款规定已被剥夺的权利。

第十章—缓冲储存帐户

第 2 1 条

缓冲储存的建立和数量

为实现本协定的目的,除其他事项外,应建立缓冲储存,由30,000吨锡金属的正常储存和20,000吨锡金属的额外储存组成;正常储存的资金由政府缴纳;额外储存的资金来自借款,以存货栈单为担保,必要时,亦可采用政府担保/政府保证方式。

第 2 2 条

正常缓冲储存的资金筹措

1. 正常缓冲储存的资金无论何时均应由生产成员和消费成员平均分摊,在适当情况下,此项资金亦可由有关成员国的适当机构提供。

2. 本协定生效时,应第一次缴纳相当于10,000吨锡金属的现金。其余相当于20,000吨锡金属的现金,则应以后按理事会决定的一个或一个以上日期缴纳。

3. 本条第2款所述的应缴款应由理事会按各成员在分摊额份时有有效的生产消费表中所占生产或消费百分比比例分摊;该生产消费表是理事会根据第14条第3款或第4款制定或订正的。

4. 本条第2款所述缴款额,应按照发出缴款通知日的最低限价决定。

5. 成员按照本条第2款规定第一次应缴的额份,得经该成员的同意,从该成员在第五个协定缓冲储存帐户所占的额份中移付。

6. 如果任何时候理事会缓冲储存帐户现金资产的总值超过按当时最低限价计算相当于10,000吨锡金属的现金时,理事会可授权将此超出之数,按成员依本条规定缴款的比例退还成员。成员可以要求将它应得退还的部分,保留在缓冲储存帐户中。

7. 在本协定暂时生效期间,虽有本条第2款和第3款的规定,理事会分摊某一成员的应缴额不应超过该成员按照本协定附件A或附件B所订生产或消费百分比计算而得应缴额的125%。

第23条

拖欠应给缓冲储存帐户的缴款

1. 如果成员在应缴纳之日未履行它对缓冲储存帐户的缴款义务,即视为拖欠。按照本条第2款,成员如拖欠60日或60日以上,即在理事会表决时不具有成员资格。

2. 除非理事会以三分之二配分多数另有决定,按照本条第1款已拖欠60日或60日以上的成员,应暂停其在理事会内的表决权和其他权利,但如此项迟延仅涉及超过本协定附件G所列估计费用中该成员份额之外的部分,则该成员迟延履行其缴纳缓冲储存帐户的义务,并不构成本款所述的拖欠。

3. 理事会得请其他成员自愿缴纳,以弥补拖欠。

4. 如果理事会已满意地认为拖欠部分已缴清,应恢复拖欠成员的表决权和其他权利。如果其他成员已弥补此项拖欠部分,则这些成员应获得充分的补偿。

第24条

为缓冲储存而借贷

1. 理事会可以为缓冲储存的目的,用缓冲储存所持存锡的栈单为担保,借贷它所需要的数额。任何此类借贷的条件均须经理事会批准。

2. 理事会可以三分之二配分多数,作出它所认为适当的任何其他安排,以期补充资源。

3. 所有此类借贷和安排的费用,均应记入缓冲储存帐户。

第 25 条

同商品共同基金的关系

商品共同基金开始其业务时，理事会即应同该基金谈判相互可接受的条件和方式，以期同商品共同基金达成联系协议，因而充分利用该基金的设施。

第十一章—缓冲储存的清理

第 26 条

清理程序

1. 本协定一经终止，所有根据第 28 条、第 29 条、第 30 条或第 31 条进行的缓冲储存业务活动即应停止。其后，经理不能再买进锡，并且只能按本条第 2 款、第 3 款或第 8 款所授权出售锡。

2. 除非理事会决定不照本条的规定而另作安排，经理应依照本条第 3、4、5、6、7、8 和 11 款的规定，清理缓冲储存。

3. 本协定终止后，经理应尽快在缓冲储存帐户的余额中，预留出他估计足以偿还未清偿的根据第 24 条所规定的借款和支付按照本条规定清理缓冲储存的全部费用的一笔金额。如缓冲储存帐户中所剩的余额不敷这些支出时，经理应按照理事会所决定的期间和数量，出售足够的锡金属，以提供额外需要的金额。

4. 各成员在缓冲储存中缴纳的份额，应按本协定所规定的条件和办法，获得退还。

5. 经理为确定每一成员在缓冲储存中所占的份额，应采下列程序：

(a) 先决定每一成员向缓冲储存缴纳的现金；

(b) 经理在本协定终止之日所持有的锡，应全部按理事会协议所承认的市场的当天适当的锡价格折算，并将该折算值与经理当天所持有的但已预留出根据本条第 3 款所需的金额以后的现金总额相加；

(c) 如按本款(b)项计算得出的总数，大于全体成员对缓冲储存所缴的总额，则应将每一成员按(a)项所决定的缴纳总值乘以截至本协定终止时该缴款已交由经理处置的天数，按比例将余额分配给各成员。在计算由经理处置的缴款天数时，缴纳的当天和本协定终止的当天都不算在内。每一成员由此而分得的余额

应各加到各该成员按(a)项计算的所缴总额中。在核算这种余额的分配时,丧失权利的缴款在其丧失权利的期间不得视为由经理处置的缴款;

(d) 如按本款(b)项计算得出的总数,小于全体成员对缓冲储存所缴的总额,则应按每一成员所缴总值的比例分摊亏额。各成员所分摊的亏额,应从各该成员按(a)项计算所缴的总额中扣除;

(e) 用上述办法计算所得的结果,即为各成员在缓冲储存中所占的份额。

6. 除尚应按照本条第3款的规定办理外,应将各成员根据本条第5款可以分得的现金和锡,分配给它们;但如因第20、第23、第36、第48或第58条规定任何成员业已全部或部分丧失其参与处分清理缓冲储存收入的权利时,即应根据其丧失的程度从其应得的退款中扣除,而将由此而产生的余额按其他成员在缓冲储存中所占份额的比例,分给其他成员。

7. 根据本条第4、5和6款分配给每一成员的锡与现金的比率应该相同。

8. (a) 每一成员应获得按本条第5款所订程序计算应退还的现金。

(b) 每一成员按此项程序计算应得的锡,应依照理事会认为适当的期限和批量,分期分批移交这些成员,如即将移交给成员的锡的总额少于30,000吨,则此期限自本协定终止起不应超过24个月。如果锡的总额为30,000吨或30,000吨以上,则应自本协定终止起每12个月平均移交10,000吨给成员。

(c) 理事会在执行每次移交时,除其他事项外,均应注意:

(一) 可供分配的锡的总额;

(二) 交出此一数量的锡可能对市场的影响;

(三) 各成员须要确保锡的继续供应。

(d) 理事会得按成员的选择,出售任何一批应移交的锡,并将出售所得净收益付给该成员。

9. 虽有本条清理程序的规定,但按本条第8款分配给各成员的任何锡,均得移交给以后的国际锡协定的缓冲储存。

10. 分配给不参加下一个国际锡协定的成员的任何锡,均应在本协定终止后六个月之内归还给该成员。

11. 一俟所有的锡都已按本条第8款的规定处理完毕,经理应将依本条第3款预留金额的任何余数,按本条第5款的规定,比例分配给各成员。

第三部分

经济条款

第十二章—最低限价和最高限价

第 27 条

最低限价和最高限价

1. 为本协定的目的，应为锡金属订定最低限价和最高限价。最低限价和最高限价以马来西亚元或理事会选定的任何其他货币计算。最低限价与最高限价之间的价幅应为最低限价的 30% 并分成三个均等部分。

2. 虽有本条第 1 款的规定，最初的最低限价和最高限价应维持第五个协定废止之日有效的最低和最高限价。

3. 理事会应在本协定生效后第一届会议上，及其后根据经济和价格审查小组或理事会所决定的其他机构继续不断的研究，或依照第 31 条的规定，审议最低限价和最高限价，并可加以订正，以期实现本协定的目的。

4. 理事会如在本协定生效后第一届会议上并未决定新的最低限价和最高限价，则其最低限价应仍维持第五个协定废止之日有效的最低限价；最高限价则为该最低限价的 130%。

5. 理事会在审查最低和最高限价时，应计及锡生产和消费的短期变化和各期数量与趋势、锡的生产成本、当时采矿能力、当时价格是否能够保证将来维持足够的采矿能力、以及其他可能影响锡价变动的有关因素。

6. 理事会应立即公布订正后的最低限价和最高限价，包括公布根据第 31 条的规定所决定的任何临时价格或订正价格。

第十三章—缓冲储存业务的管理

第 28 条

缓冲储存的业务

1. 经理在符合第 13 条的要求及在本协定各项规定和理事会指示的范围内，就缓冲储存的业务对执行主席负责。

2. 本条中所称锡的市场价格，指在第五个协定终止时在理事会所承认的市场上的锡价格，或理事会在任何时间所决定的其他价格。

3. 如果锡的市场价格：

(a) 等于或高于最高限价时，除非理事会另有指示，经理应在不违背第29条和第31条的规定范围内，将其持有的锡，在理事会承认的锡市场上，按市价价格出售，直到锡的市价跌至最高限价以下或其持有的锡全部售完时为止；

(b) 在最高限价和最低限价之间的高幅部分时，经理可以在理事会承认的市场上按市价进行买卖，以防止市价的激涨；但其在市场上交易，必须是卖多买少；

(c) 在最高限价和最低限价之间的中幅部分时，经理只有在得到理事会三分之二配分多数授权时，才能够进行买卖；

(d) 在最高限价和最低限价之间的低幅部分时，经理可以在理事会承认的市场上按市价进行买卖，以防止市价的跌落；但其在市场上交易，必须是买多卖少；

(e) 等于或低于最低限价时，除非理事会另有指示，如经理持有资金，应在不违背第29条和第31条的规定范围内，在理事会承认的市场上，按市场价格买进，直到锡的市价涨至最低限价以上或其所持资金完全用完为止。

4. 本条所称理事会承认的市场，指槟榔屿海峡锡市场和伦敦五金交易所及（或）理事会所承认为缓冲储存进行买卖的任何其他市场。

5. 经理可以根据本条第3款的规定从事期货交易，但此交易必须在本协定终止之前或在理事会决定的本协定终止后的另一日期之前交割完毕。

第29条

限制或中止缓冲储存的业务

1. 虽有第28条第3款(b)和(d)项的规定，理事会如认为为达到本协定目的有必要时，得限制或中止锡期货交易。

2. 虽有第28条第3款(a)和(e)项的规定，理事会开会期间如认为由经理履行上条各项规定的职务，并不能达到本协定的目的，可以限制或中止缓冲储存的业务。

3. 理事会休会期间，依本条第 2 款所规定的限制或中止缓冲储存业务的权力，由执行主席行使。

4. 执行主席可随时撤销根据本条第 3 款限制或中止缓冲储存业务的决定。

5. 执行主席依本条第 3 款作出限制或中止缓冲储存业务的决定后，应立即召开一届理事会会议来审查该决定。这种会议应在限制或中止缓冲储存业务开始后 14 天内召开。

6. 理事会可以确认或撤销依本条第 3 款所施的任何限制和中止；如果理事会未能作出决定，缓冲储存的业务活动应即照第 28 条的规定恢复，或不受限制地继续进行。

7. 在依本条规定对缓冲储存业务实施限制或中止的决定仍在执行的时期，理事会应在每隔不超过六个星期的时间内，重新检查此项决定。理事会如在重新检查此项决定的会议上，未能作出赞成继续限制或中止的决定，缓冲储存业务活动应即恢复或不受限制地继续进行。

第 30 条

缓冲储存的其他业务

1. 理事会可以授权经理从一个政府的非商业储存中买进锡，或把锡出售给一个政府的非商业储存；也可以代替一个政府的非商业储存出售锡。理事会还可以授权经理从第五个协定缓冲储存的缴纳国买进该国在清理该协定缓冲储存时，根据该协定应得份额中的锡。经本款授权准许的买卖，不适用第 28 条第 3 款的规定。

2. 虽有第 28 条和第 29 条的规定，理事会得授权经理在其资金不足以应付开支时，按市价卖出足够数量的锡来应付开支。

第 31 条

缓冲储存与兑换率变化

1. 如执行主席或任何一个成员认为根据兑换率的变化已有重新审查最低限价和最高限价之必要，执行主席可以自行立即召开，或可以经该成员要求立即召开一届理事会，进行此项审查。按照本款召开的会议，可以在发出通知后七天内召开。

2. 在发生本条第1款所述情况时,执行主席如认为有必要限制或中止缓冲储存的锡买卖以防止经理可能在买卖中损及本协定的目的,可以在该款所述理事会会议尚未召开以前,暂行限制或中止缓冲储存的业务。

3. 理事会可以确认、修改或撤销根据本条而对缓冲储存业务所施的限制或中止措施。如理事会未能作出决定,该暂受限制或中止的缓冲储存业务活动,即应恢复或不受限制地继续进行。

4. 理事会在作出确认、修改或撤销根据本条而对缓冲储存业务所施的限制或中止的决定后30天内,应讨论决定暂定的最低限价和最高限价,并可以暂订此项价格。如理事会未能依本款规定订定最低限价和最高限价,除尚应按照本条第6款的规定办理外,应仍沿用原有的最低限价和最高限价。

5. 从订定暂定最低限价和最高限价之日起90天内,理事会应重新审查这些价格并可以订定新的最低限价和最高限价。如理事会未能依本款规定订定新的最低限价和最高限价,暂定的最低限价与最高限价应即成为当时的最低限价和最高限价。

6. 如理事会未依本条第4款的规定订定暂定的最低限价和最高限价,它可以在以后的任何一次会议上订定最低限价和最高限价。

7. 如已分别情况按本条第4款、第5款或第6款的规定,订定新的最低限价和最高限价,即应按照这些价格,恢复第28条所规定的缓冲储存业务活动。

第十四章—出口管制

第32条

出口管制的决定

1. 如果缓冲储存的锡金属已占按照第21条设立的缓冲储存最高量的至少70%,或已占按照第21条设立并经第22条第7款财务条款修订的最高量的至少70%,以其中较低者为准,则理事会得以三分之二配分多数宣布管制期。

2. 如果缓冲储存的锡金属已占按照第21条设立的缓冲储存最高量的至少80%,或已占按照第21条设立并经第22条第7款财务条款修订的最高量的至少80%,以其中较低者为准,则理事会得宣布管制期。

3. 理事会按照本条第1款或第2款宣布管制期时，应规定在该管制期内准许生产成员出口的总吨数，在作此规定时，应注意到根据第10条(a)项对生产和消费的估计、缓冲储存所持有的锡金属和现金数额、其他锡储存的数量、供应情况和可能趋势、锡的贸易、锡金属的现价和其他有关因素。

4. 理事会亦应负责调整供应和需求，使锡金属价格保持在最低限价和最高限价之间。理事会尚应设法做到在缓冲储存中保有足够的锡金属和现金，以便纠正可能出现的供求失调。

5. 按本协定所定各出口管制期的出口限额，应以理事会的决定为根据；且只有理事会已将某一时期宣布为管制期，并为之订有准许出口总吨数之后，才能实行这种限额。

6. 虽有按第29条和第31条的规定对缓冲储存的业务加以限制或中止，理事会仍可将某一时期宣布为管制期并为之订定准许出口总吨数。

7. 理事会可以在一个管制期内增加，但不能减少，其原来根据本条第3款为该管制期所订的准许出口总吨数。

8. 如果在按照本条第3款所订准许出口总吨数的管制期内，15天的锡市场价格移动平均数仍连续十二个市场日保持或高于按照第27条所订价格幅度内低幅部分的上限，则准许出口吨数应予增加，使该期间全期内的准许出口总吨数达到下列二数中的较高者：

(a) 按照管制期前未宣布为管制期的连续四个季度每季平均出口数计算的相应期间的出口额；或

(b) 为该管制期订定的准许出口总吨数的110%。

9. 虽有本条第8款的规定，在下列情况下不应增加管制期内准许出口总吨数：

(a) 实施出口管制不足三个月而紧接此管制期间前的一段时间没有限制出口，并且在在本条第8款所述连续十二个市场日之首日之前；或

(b) 最近知道的市场价格在价格幅度的低幅部分内，但如本条第8款所订条件继续获得满足，在市场价格达到或超过该部分上限时，应立即增加。

10. 在本条内，除非理事会另有决定，锡的市场价格应为槟榔屿海峡锡市场的锡价。

11. 理事会宣布某一时期为管制期并为之订定准许出口总吨数的同时，得吁请任何也在本国领域内采锡的国家对它们所生产的锡，在该管制期内实施由理事会和

该国协议商定的适当出口限制。理事会亦得同锡的消费国协商，以期更有效地控制国际市场上锡的供给。

12. 理事会可以同消费成员协商，在不违反其他国际贸易协定的情形下，采取适当措施，以期在管制期内，设法优先从生产成员进口锡。

第 33 条

管制期

1. 管制期应与一个季度的开始和结束，同其起讫；但若是在本协定生效后第一次实施出口管制，或在隔了一段没有限制规定的时期之后重新实施管制时，理事会可以宣布任何一段以 3 月 31 日、6 月 30 日、9 月 30 日和 12 月 31 日为终结的时期为管制期，但其期间最短不得少于两个月，最长不得超过五个月。

2. 已经生效的准许出口总吨数在整个管制期间不应仅由于缓冲储存存货下降到低于第 32 条第 1 和 2 款所规定锡金属的最低吨数或依同款规定另外订定的吨数而停止生效。

3. 理事会可以在一个已经宣布的管制期开始之前或有效期中撤销或终止其为管制期。

4. 虽有本条的规定，如第五个协定对该协定的最后一个季度业已订有准许出口总吨数，并且在其终止之时仍属有效时，除非理事会第一届会议另有决定：

(a) 从本协定生效时起，已实施的管制期应视为据本协定而宣布的一个管制期；而且

(b) 除非理事会根据第 32 条规定进行修改，该一管制期的准许出口总吨数，按季度计应与第五个协定为其最后一季所订的相同。

第 34 条

准许出口总吨数的分配

1. 任何管制期的准许出口总吨数，应按各生产成员在有关管制期以前一段未被宣布为管制期的连续四个季度的生产或出口吨数所占的比例，在生产成员之间进行分配。在依本条规定而分配准许出口总吨数时，理事会应适当地顾及本协定附件 F 第六项规定所指的情况和生产成员宣称按照附件 F 第九项规定应属于例外的情况。

并可以经其他生产成员同意，对该成员适用理事会为另一时期所订的生产或出口数字。

2. (a) 虽有本条第1款的规定，理事会在征得一个生产成员本身的同意后，可以减少该成员在准许出口总吨数中所占的比重，而将其减少之数，按其他生产成员各占的百分数重新分配给其他生产成员；在需要时，也可以按其他方式进行分配。

(b) 为了本条的目的，按本款(a)项为一生产成员在一管制期中所订的锡数量，应视为在该管制期中该国的准许出口吨数。

3. 除本协定另有规定外，每一管制期内每一生产成员的锡出口净额均不得超过为该成员所定的在该管制期内的准许出口吨数。

4. 每一生产成员均应采取必要措施，维护并实施本条的规定，使它在一管制期的出口额尽可能与其准许出口吨数相符。

5. (a) 任何生产成员如认为它在一管制期内可能无法输出其在该管制期内享有的准许出口吨数的锡，有责任尽早向理事会作此声明；但这种声明无论如何至迟应在此项准许出口吨数生效之后两个历月内作出；

(b) 理事会收到这种声明后，或在它认为某一生产成员可能无法在管制期内输出其应享有的准许出口吨数的锡时，即可采取它所认为必要的措施，以期确保事实上各国共输出了准许出口总吨数。

6. 为了本条的目的，理事会可以决定，任何生产成员输出其他矿产中的含锡量都计入该成员的锡出口量。

第 35 条

出口点

就本协定附件C所列的成员的锡而言，在该附件成员国名右栏所列的手续办完后，就算已经出口，但：

(a) 理事会得随时征得有关成员的同意，订正附件C；任何这种订正，与该附件原有的规定效力相等；

(b) 如果生产成员用附件C以外的方式输出锡，理事会即应决定这种锡是否应视为是根据本协定出口的锡；如果是，就应该决定视为该出口的时间。

第 36 条

出口管制中的处罚

1. (a) 虽有第 34 条的规定, 生产成员在一管制期内的净出口如果超出了该成员在该管制期的准许出口吨数 5% 以上, 理事会可以要求该成员对缓冲储存提供额外缴纳, 其数量不超过该国所超过准许出口吨数的输出额。这种缴纳应在理事会所决定的日期之前, 由理事会决定以锡金属或现金、或按理事会所定的锡金属和现金的比例缴纳。其中如有以现金缴纳的部分, 即应按作出决定之日有效的最低限价计算。如有以锡金属缴纳的部分, 则应把这些锡金属算为该成员在应作出缴纳时那个管制期的准许出口吨数的一部分, 不再另行计算;

(b) 虽有第 34 条的规定, 如果一生产成员在连续四个管制期的锡净出口累计, 包括本款(a)项所指的管制期在内, 超出了各管制期准许出口吨数总和的 1% 以上, 即应将该成员在以后连续四个管制期的准许出口吨数各减其超额出口总和的四分之一, 或经理事会决定, 减四分之一以上, 但不超过二分之一。这种扣减, 应在理事会作出决定后的下一个管制期实行或从该下一个管制期起开始实行。

(c) 如果一成员已如本款(b)项所述, 有连续四个管制期的锡净出口累计超出了它在各期准许出口吨数的总和后, 其锡净输出累计继续又在以后任何四个连续管制期(但不包括本款(b)项所指的管制期)内, 超出了它在该四期准许出口吨数的总和, 理事会除可以依照(b)项的规定扣减该成员准许出口吨数的总数以外, 并得宣布该成员丧失一部分参加清理缓冲储存的权利, 但在第一次宣布这种权利的丧失时, 其丧失部分不应超过一半。理事会随时可以按照它所决定的条件, 恢复有关成员因此丧失的部分权利。

(d) 输出的锡超过准许出口吨数或任何经第 34 条和本条其他规定所准许的任何吨数的生产成员, 有责任采取有效步骤, 尽早改正违反本协定的错误。理事会在按照本款规定决定应采取的行动时, 应该考虑到不采取或拖延采取改正行动的情况。

2. 就本条第 1 款(a)、(b)和(c)各项的规定而言, 凡依第五个协定所订的各管制期准许出口总吨数、超过此项准许出口吨数的输出吨数、和所执行的处罚, 都应从本协定开始生效之日起, 视为按照本协定的规定所订、所输出和执行。

第 3 7 条

特殊输出

1. 在任何已经宣布为管制期的时期内，理事会可以在下列条件下，以三分之二配分多数决定，在第 3 4 条第 1 款所述准许出口吨数之外，另外批准出口一定数量的锡（以下简称特殊输出）：

(a) 理事会认为拟议的特殊输出肯定会成为政府储备的一部分；

(b) 理事会认为拟议的特殊输出不致于在本协定有效期内被用于任何商业或工业方面的用途。

2. 理事会可以三分之二配分多数对特殊输出规定它认为必要的条件。

3. 符合第 3 9 条规定和理事会据本条第 2 款所订条件的特殊输出，在实施第 3 4 条第 2 和第 4 两款和第 3 6 条第 1 款时，免于计算。

4. 理事会可以三分之二配分多数随时订正本条第 1 款的规定；但此项订正并不妨碍一个成员依照已有的许可和根据依本条第 2 款所定条件而采取的任何行动。

第 3 8 条

特别囤储

1. 生产成员经理事会的同意，随时可以向经理寄储锡金属的特别囤储。特别囤储不是缓冲储存的一部分，也不由经理处理。

2. 有意向缓冲储存寄储该成员所出锡金属的生产成员，可以在该成员根据第 3 4 条所得的任何准许出口吨数之外，获准输出作为特别囤储的金属和精矿；但在将此项意向通知理事会时，必须依理事会的要求提出识别所储金属和精矿的证据，以备其折成为特别囤储的锡金属。除应由该生产成员遵守第 3 9 条所规定的条件之外，第 3 4 条第 2 和第 4 两款和第 3 6 条第 1 款的规定，不适用于此类出口。

3. 接收特别囤储的地点，应配合经理的方便。

4. 执行主席应在收到任何此类特别囤储后通知各成员，但其发出通知的时间，不能早于从收到囤储之日起算三个月。

5. 寄储锡金属特别囤储的生产成员可以将其所寄囤储全部或部分收回，以补足它在任何一管制期的准许出口数额的全部或一部。遇此情况，其从特别囤储中收回的数量，应视为已在收回时的管制期中按出口管制规定出口。

6. 在一个尚未被宣布为管制期的季度中, 任何特别囤储, 只要符合第39条第8款的规定, 可以由寄储国自行处理。

7. 有关特别囤储的全部费用, 均由寄储成员负担, 理事会不负担任何费用。

第39条

生产成员的储存

1. (a) 管制期内, 任何生产成员所持有尚未依照本协定附件C对该成员所订出口定义输出的锡, 在任何时间均不得超过本协定附件D对该成员所定的吨数;

(b) 这种锡不包括从矿场到附件C所指出口点之间运输途中的锡;

(c) 理事会可以订正附件D; 但如其订正是增加附件D中对任何成员所规定的吨数时, 它可以对这些增加的吨数, 规定若干条件, 包括对时间和今后出口的规定。

2. 除理事会在本协定生效后六个月内另作规定者外, 依第五个协定第39条(a)款批准、在该协定终止时仍然有效的任何增加部分以及对这种增加所规定的任何条件, 应视同是按照本协定所批准的和规定的。

3. 按照第38条寄储的特别囤储, 应从寄储生产成员依本条规定在一个管制期内可以持有的储存中扣除。

4. (a) 如本协定附件E中所列生产成员在境内开采该附件所列其他矿物的过程中, 不可避免地必然会同时采得锡矿石, 使本条第1款所规定的储存限制会不合理地限制了此类其他矿物的开采时, 即应容许该成员在境内持有锡精矿石的额外储存, 但须由该成员政府出具证书, 证明这些锡矿石纯属在开采其他矿物时附带开采出来的, 并确实保存在该成员境内, 但此额外储存与开采出的其他矿物总额的比例绝不能超过附件E的规定。

(b) 除经理事会同意, 在缓冲储存锡金属全部清理完毕之前, 不得开始输出此类额外储存; 其后出口的数额, 每季亦不得超过此项储存总额四十分之一或250吨, 以较大的数额为准。

5. 附件D或附件E中所列的成员, 应与理事会协商, 商订保管、防护和管制按照本条所批准的此类额外储存的条例。

6. 经有关生产成员的同意, 理事会可以订正附件D和附件E。

7. 每个生产成员应按照理事会要求的间隔，定期向理事会提交在其本国领土内尚未依照附件 C 为该成员所订出口定义出口的锡存货说明书。此项说明书应不包括从矿场到附件 C 所指出口点之间运输途中的锡。此项说明书应将按照本条第 4 款所持有的储存分开列出。

8. 持有第 3 8 条规定的特别囤储、或依本条第 1 款规定获准增加吨数的生产成员，最迟应在本协定终止前十二个月内，将其处理特别囤储和输出全部或部分增加存锡的计划通知理事会；但其输出应按本条第 4 款办理的额外储存则不在此例。该生产成员应与理事会协商，研究免使这种出口不必要地扰乱锡市场的最佳方法。有关生产成员应当顾及理事会的建议。

第十五章—锡短缺

第 4 0 条

发生锡短缺时应采取的行动

1. 在锡价已升至或超过价幅高幅部分时，如理事会认定锡的供应已经发生或可能发生严重短缺，理事会：

(a) 应撤销当时正在执行的任何出口管制，并建议不应超出储存量；

(b) 应向成员建议采取一切可能的步骤，尽快增加它们所能提供的锡数量。

2. 理事会应该决定依本条规定所采各项措施的有效时期。这种时期应按季度计算；但若这类措施是在本协定生效后第一次实施，或在经过了一段并没有公认短缺现象的时期之后重新实施，理事会可以宣布以 3 月 3 1 日、6 月 3 0 日、9 月 3 0 日或 1 2 月 3 1 日为终结的任一时期为这些措施的实施期，期间最长不超过五月，最短不少于一月。

3. 理事会可以在根据本条而采取的措施实行以前或进行期中予以撤销，也可以逐季地予以延长。

4. 理事会应根据按照第 1 0 条(a)项对于锡的生产和消费所作的估计，并计及缓冲储存所持有的锡金属和现金数额以及所有其他有关因素，特别是生产能力利用的程度、有无其他存锡、和目前价格趋势，进行必要的研究，以便可以估计在该宣布的时期中以及它所决定的以后各段时期中锡的总需求量和总供应量。

5. 理事会可以三分之二配分多数邀请成员同理事会作出安排确保消费成员公平地分配到可获得的锡供应。

6. 理事会可以同生产成员协商，在不违背其他国际贸易协定的情形下，采取适当措施，以期在锡短缺时设法优先供应给消费成员。

7. 理事会应在实行本条期间的每届会议中，检查从上一届会议以后根据本条规定所采措施的成效。

第四部分

其他规定

第十六章—成员的义务

第 4 1 条

一般义务

1. 成员在本协定有效期内，应尽最大努力，相互合作，促进本协定宗旨的实现。

2. 成员承认理事会根据本协定作出的一切决定均具有拘束力。

3. 在不妨碍本条第 1 款的一般规定下，成员应特别遵守下列各项：

(a) 只要有充足的锡可以应付全部需要，成员不应对锡的某些用途施以任何禁止或限制，但如这种禁止或限制与其他国际贸易协定不相抵触时，则不在此限；

(b) 成员应创造条件，鼓励按照市场需要，对矿藏进行经济开采；

(c) 成员应防止过早放弃矿藏，鼓励对于自然锡资源的节约爱护。

第 4 2 条

差别措施和补救措施

因按照本协定所采取的各项措施而蒙受损失的发展中消费成员和最不发达国家的成员，均得要求理事会采取适当的差别措施和补救措施。理事会应按照联合国贸易和发展会议第 9 3 (IV) 号决议第三节第 3 段考虑，采取此类适当措施。

第 4 3 条

协商

理事会应按照任何成员的要求，就直接影响供应或需要的因素，进行协商。理事会得将其建议提交给成员审议。

第 4 4 条

贸易障碍

1. 理事会应按照其研究锡市场的结果，查明扩大锡、锡半制成品、锡制成品贸易的障碍。

2. 理事会得参照本条第 1 款规定，自行通过建议，或设法使其他适当组织通过建议，以期减少并且尽可能完全消除这些障碍。理事会应定期检查执行这些建议所取得的成果。

第 4 5 条

公平的劳工标准

成员宣布，为了避免降低生活水平和不在世界贸易中采用不公平的竞争条件，将努力确使在锡业中采用公平的劳工标准。

第 4 6 条

非商业储备的处理

1. 一成员如有意处理其非商业性的存锡，须及时通知理事会，协商其处理计划。

2. 理事会接到成员关于处理其非商业性存锡计划的通知时，应立刻与该成员就该计划进行正式协商，以确保本条第 4 款规定的切实履行。

3. 理事会应经常检查此项处理工作的进行，并得向该成员提出建议。该成员应对理事会的建议给予适当考虑。

4. 处理非商业性存锡时应适当注意保护锡生产者、加工者和消费者，避免不必要地扰乱他们的正常市场，并防止这种处理对于生产成员境内的探采新矿源的资本投资及其采锡业的健全与成长产生不良影响。处理的数量和时间都应妥为安排，以期不至于干扰生产成员境内锡业的生产 and 就业，并避免对生产成员的经济造成困难。

第 4 7 条

国家安全

本协定的任何规定均不得解释为要求成员提供它认为泄露后即违背其重要安全利益的任何情报。

第十七章—控诉与争端

第 4 8 条

控诉

1. 任何认为某一成员已经违反本协定的控诉，如果本协定其他规定未订补救办法，应按原告成员的要求，提交理事会裁决。

2. 除本协定另有规定外，非经通过决议，不得认为任何成员已经违反本协定。认定违反的决议，必须说明违反的性质和程度。

3. 如理事会根据本条认定某一成员已违反本协定，除非本协定已经另订罚则，理事会可剥夺该成员的投票权和其他权利，直至该成员已经改正这种违反协定行为或已用其他方式履行其义务时为止。

4. 本条内所用“违反本协定”一语应视为包括违反理事会所定的任何条件，或未能履行本协定对成员所规定的义务。

5. 任何成员如认为任何一个或数个其他成员除战时行动以外的行动已严重损害该成员按本协定应享有的经济利益，得向理事会提出控诉。

6. 理事会收到此项控诉后，即应审查案情事实，并应以所有消费成员全部表决权的多数和所有生产成员全部表决权的多数，裁决控诉成员的控诉是否成立；如果裁决控诉成立，即应准许该控诉成员退出本协定。

第 4 9 条

争端

1. 对于本协定的解释或适用发生争端，而未能协商解决时，经任何成员的请求，应提交理事会裁决。
2. 争端按照本条规定提交理事会时，过半数成员或在理事会中占表决权三分之一以上的成员可以请求理事会，经过充分讨论后，先征求本条第 3 款所指的咨询团对于争执事项的意见，再行裁决。
3. (a) 除非理事会投票表决一致议定其他办法，咨询团应由下列人员组成：
 - (一) 由生产成员提名二人：对争端所涉事项具有丰富经验者一人，在法律方面资深望重者一人；
 - (二) 由消费成员提名具有上述条件者二人；
 - (三) 主席一人，由上述提名的四人一致同意选定；如该四人不能达成一致的意见，由执行主席选派。
- (b) 选派到咨询团的人员以个人资格履行职务，不得接受任何政府的指示。
- (c) 咨询团的费用由理事会支付。
4. 咨询团应向理事会提出意见及其理由，由理事会在审查全部有关资料后作出裁决。

第十八章 - 最后条款

第 5 0 条

保管人

兹指定联合国秘书长为本协定的保管人。

第 5 1 条

签字

本协定从 1981 年 8 月 3 日起至 1982 年 4 月 30 日止（首尾两天包括在内），在纽约联合国总部开放给第五个协定的成员和贸发会议的其他成员国签字。

第5 2条

批准、接受或核准

本协定须经签字国政府分别依照本国的宪法程序予以批准、接受或核准。批准、接受或核准文书应送交保管人保管。

第5 3条

暂时适用的通知

1. 准备批准、接受或核准本协定的签字国政府，或经理事会按照第5 4条规定已规定加入条件，但尚不能交存其文书的各国政府，得随时通知保管人，将在其宪法和（或）立法程序的限制范围内暂时适用本协定，其生效日期或为本协定按照第5 5条开始生效之日或为——如本协定已生效——某一指定日期。

2. 本条第1款所述的任一政府如通知保管人由于在宪法和（或）立法程序的限制下适用本协定，以致无法向缓冲储存帐户作出缴纳，则不得就有关本协定第十章至第十五章条款的事项行使其表决权。但该政府仍应履行它对行政帐户的财务义务。除理事会另有决定外，按照本款所述方式提出通知的政府，其临时成员资格，自本协定暂时生效起算，不得超过1 2个月。

第5 4条

加入

1. 本协定应按照理事会决定的条件，对所有国家政府开放加入。加入应于向保管人交存加入书时开始有效。加入国政府应在加入书中申明接受理事会所规定的所有条件。

2. 有意加入本协定的任何政府均应将其意旨通知理事会；如本协定尚未生效，则应通知第五个协定的理事会。

3. 理事会所制定关于表决权和财务义务的条件，对有意加入的各国政府与本协定原有成员政府，应一律公平。

4. 一个生产国加入本协定并成为生产成员时，理事会应：

(a) 征得该成员的同意，确定本协定附件D和E中该成员名下应列的吨数和比例；

(b) 确定实施出口管制时本协定附件 C 中对该成员所应规定的情况。按本款确定的吨数、比例或情况，应视同与上述各附件原列的吨数、比例或情况具有同等效力。

5. 第五个协定的理事会可以在本协定生效以前，决定本条第 1 款中所指的条件，唯须经理事会第一届会议确认。

第 5 5 条

生效

1. 本协定的确定生效日期应为 1982 年 7 月 1 日，或其后另一日期，但在该日需有占本协定附件 A 所订全部生产百分数至少 80% 的生产国政府以及占本协定附件 B 所订全部消费百分数至少 80% 的消费国政府已交存批准、接受、核准或加入文书。

2. 如本协定在 1982 年 7 月 1 日没有按照本条第 1 款开始生效，即应暂时生效，但在该日需有占附件 A 所订全部生产百分数至少 65% 的生产国政府以及占附件 B 所订全部消费百分数至少 65% 的消费国政府已交存批准、接受、核准或加入文书或已按照第 5 3 条通知保管人它们将暂时适用本协定。

3. 如本协定于 1982 年 6 月 1 日无法获得本条第 1 款或第 2 款所订生效必需达到的百分数，联合国秘书长应邀请已交存批准、接受、核准或加入文书，或已通知保管人将暂时适用本协定的各国政府集会，决定本协定是否应在各国所决定的日期，在各国之间确定地或暂时地全部或部分生效。联合国秘书长亦应邀请曾签署本协定或曾参加第五个国际锡协定的其他政府以观察员的身分列席此会议。

4. 如于第五个协定经延期届满后 18 个月，本协定已暂时生效，但尚未按照本条第 1 款确定生效，则已交存批准、接受、核准或加入文书的各国政府，经相互同意后得决定，虽有本条第 1 款的规定，本协定仍应在它们之间确定生效。如果这些政府决定不使本协定在它们之间确定生效，则应继续暂时有效。

5. 对在本协定生效后交存批准、接受、核准或加入文书的任何政府，本协定应于交存之日对该政府生效。

第56条

政府间组织的成员资格

1. 本协定所称的“政府”应视为包括欧洲经济共同体和负有谈判、订立和实施国际协定责任（特别是商品协定）的任何政府间组织。因此，对此类政府间组织而言，本协定所称的签署、批准、接受或核准、或通知暂时适用或加入，均应视为包括此类政府间组织的签署、批准、接受或核准、或通知暂时适用或加入。

2. 此类组织在表决有关其职权范围内的事项时，所投的表决权票数应等于其成员国按照第14条所得表决权票数的总额；在此情况下，其成员国不应单独投票。

第57条

修正

1. 理事会可以经全体生产成员表决权总票数的三分之二多数和全体消费成员表决权总票数的三分之二多数向成员建议对本协定的修正。理事会在建议中应定出各成员通知保管人它是否批准、接受或核准此一修正的期限。

2. 理事会可以延长依本条第1款所定的通知批准、接受或核准的期限。理事会应通知保管人此项延长。

3. 如果一项修正案在依本条第1款所定或已依本条第2款予以延长的期限内，获得全体成员的批准、接受或核准，则应在保管人收到最后一件批准、接受或核准的通知后，立即生效。

4. 如果一项修正案在依本条第1款所定或已依本条第2款予以延长的期限内，未获得拥有生产成员全部表决权至少80%和拥有消费成员全部表决权至少80%的成员的批准、接受或核准，则不生效。

5. 如果一项修正案在依本条第1款所定或已依本条第2款予以延长的期限内，获得拥有生产成员全部表决权至少80%和拥有消费成员全部表决权至少80%的成员的批准、接受或核准，则：

(a) 该项修正应在保管人收到最后达到生产成员全部表决权至少80%和消费成员全部表决权至少80%的批准、接受或核准的通知起三个月后，对已经表示批准、接受或核准的成员生效；

(b) 凡在这一修正生效日之前，还没有批准、接受或核准的成员，应从该日起即视为停止参加本协定，除非成员能在该项修正生效后的第一届理事会会议中，向理事会表明并经理事会核实它的未能及时批准、接受或核准确系由于宪法程序上困难，而经理事会决定对该成员延长其批准、接受或核准的期限，直至其困难解决时为止。

6. 如有成员认为某一项修正损害了它的利益，它可以在此修正案生效日之前通知保管人退出本协定。此项退出应自该项修正生效之日起生效。理事会可以在任何时间，根据它所认为公平合理的规定和条件，准许该成员撤回其退出通知。

7. 任何对本条的修正，必须得到全体成员的批准、接受或核准才生效。

8. 本条的各项规定，不影响本协定中关于订正协定附件的权力，也不影响协定中订有修改本协定的特殊程序的各项条款的执行。

第58条

退出

在本协定有效期内，从本协定退出的成员，无权按照第26条的规定分得清理缓冲储存的任何收入，也无权依第60条的规定在本协定终止时分得理事会的其他资产，但属以下情况者不在此例：

(a) 根据第48条第6款或第57条第6款的退出；或

(b) 在本协定生效最少一年以后，将退出通知至少在退出12个月前送达保管人。

第59条

有效期、延长及终止

1. 本协定有效期，除本条另有规定外，应自生效日算起五年。

2. 理事会得以全体生产成员表决权总票数三分之二多数及全体消费成员表决权总票数三分之二多数作出决定，延长本协定的期限一次或数次，但延长时间共计不得超过两年。

3. 理事会应最迟在本协定生效后四年内向各成员建议是否尚需要并是否应该延长本协定,如须延长,应采取何种方式。同时,理事会并应考虑本协定期满时锡的供求关系的大致情况。

4. (a) 成员可以随时以书面通知执行主席,它有意在理事会下届会议上建议终止本协定。

(b) 如经全体生产成员和全体消费成员表决权总票数三分之二多数通过该终止协定的建议,理事会应向各成员建议终止本协定。

(c) 如拥有全体生产成员表决权总票数三分之二和全体消费成员表决权总票数三分之二的成员通知理事会它们接受该项建议,则本协定即应在理事会所决定的日期予以终止。终止日期不得迟于理事会收到这些成员中最后一个送交接受终止的通知后六个月。

5. 理事会应将按照本条第2款或第4款(c)项作出的任何决定通知保管人。

第60条

终止程序

1. 理事会应为执行本条第2款而继续存在所必要的一段时期,监督缓冲储存的清理及第39条规定的任何储存的清理,和监督理事会根据本协定而规定的及第五个协定所规定的各种条件的妥善执行;理事会应有为履行此项任务的需要而由本协定授予的权力和职能。

2. 本协定一经终止,即应:

(a) 依第26条的规定清理缓冲储存;

(b) 由理事会估计其对工作人员所负的义务;在必要时采取步骤,依照第20条的规定追加行政帐户的概算,为履行此项义务筹集足够的经费;

(c) 在理事会已经清偿缓冲储存帐户以外的全部债务以后,按照本条的规定,处理其余的资产;

(d) 在理事会继续存在时期,其档案、统计资料和其他一切文件,应予继续保存;

(e) 如理事会不继续存在而另外成立一个接替机构时,理事会应将其档案、统计资料和其他一切文件,移交给接替机构;并可以经三分之二配分多数决定,

将全部或任何其余资产移交给该接替机构，或依照理事会指示的其他方式予以处理；

(f) 如理事会不继续存在，又不另设接替机构，则应由理事会将其档案、统计资料和其他文件移交给联合国秘书长或经联合国秘书长指定的任何国际组织；倘联合国秘书长未予指定，则移交给理事会自己决定的任何国际组织；并按按照理事会指示的办法将理事会其余非现金资产出售或以其他方式变现；

(g) 然后将变卖非现金资产所得和其余的现金资产，按各成员对第20条所设行政帐户缴纳的比例分配给各成员。

第61条

保留

不得对本协定任何条款提出保留。

为此，下列签字者，经正式授权，于所示日期在本协定签字，以资证明。

一九八一年六月二十六日订于日内瓦，本协定阿拉伯文、中文、英文、法文、俄文和西班牙文本均有同等效力。

兹证明为有效案文

1980年联合国锡会议

秘书

K. W. 史科特

附件 A

生产国的百分数^a

国家	百分数
澳大利亚	5.95
玻利维亚	15.61
巴西	1.23
印度尼西亚	18.62
马来西亚	35.15
尼日利亚	1.43
卢旺达	0.92
泰国	19.28
扎伊尔	1.81
总计	100.00

a 根据1980年锡精矿的产量(巴西是根据锡精矿与锡金属的净出口量)。

说明：本附件所列的国家和百分数是制定第六个国际锡协定的1980年联合国锡会议决定的。

附件 B

各消费国和国家集团的百分数^a

国家/国家集团	百分数
奥地利	0.27
保加利亚	0.55
加拿大	2.69
哥斯达黎加	0.01
古巴	0.03
捷克斯洛伐克	1.80
埃及	0.22
欧洲经济共同体	(27.15)
比利时/卢森堡	1.54
丹麦	0.10
法国	5.54
德意志联邦共和国	7.75
希腊	0.23
爱尔兰	0.05
意大利	3.42
荷兰	2.71
联合王国	5.81
芬兰	0.11
匈牙利	0.72
印度	1.37
伊拉克	0.07
牙买加	0.01
日本	17.20
约旦	0.02

附件B (续)

国家/国家集团	百分数
马耳他	0.00
墨西哥	0.94
新西兰	0.14
挪威	0.26
秘鲁	0.06
菲律宾	0.54
波兰	2.21
大韩民国	1.06
罗马尼亚	1.81
沙特阿拉伯	0.03
塞内加尔	0.00
西班牙	2.40
瑞典	0.24
瑞士	0.45
阿拉伯叙利亚共和国	0.03
突尼斯	0.06
土耳其	0.39
苏维埃社会主义共和国联盟	9.09
美利坚合众国	26.91
委内瑞拉	0.34
南斯拉夫	0.82
共 计	100.00

a 根据1978年至1980年原生锡金属的消耗量(苏联是根据锡精矿与锡金属的净进口量)。

说明: 本附件所列的国家、国家集团和百分数,是制定第六个国际锡协定的1980年联合国锡会议决定的。

附件 C

第一部分为计算出口管制目的锡在各国应视为已经出口的各种情况

- 澳大利亚 根据海关（禁止输出品）条例发给限制输出物资出口许可证之日应视为锡出口日，但从澳大利亚熔炼厂运出并且不受海关（禁止输出品）条例限制的锡，则经贸易和资源部正式证明该批锡已由该精炼厂运出后，即视为已经出口。
- 玻利维亚 锡通过玻利维亚海关缴纳出口税的关口后，应视为已经出口。如果锡精矿是按照收费服务合同在国境外进行精炼，则该批锡由矿业和冶金部发出该已熔炼的锡金属的出口许可证时，视为已经输出玻利维亚。
- 印度尼西亚 锡办完海关手续及（或）锡精矿已送到熔炼厂并已由熔炼厂在海关监督下过称、经海关人员发给验关证书后，应视为已经从印度尼西亚输出。但后来输回供印度尼西亚本国消费的锡不算在内。
- 马来西亚 锡精矿已经马来西亚王家关税厅过称，或未缴出口税以前即已熔炼的锡精矿经该部将熔炼后的金属过称并可缴出口税时，应视为已经从马来西亚输出。
- 尼日利亚 锡从锡精矿送到熔炼厂，已经过称、检验、可付采矿费时起，应视为已经出口。但不送到熔炼厂的锡，则从尼日利亚铁路公司发给运货单、证明已经收到这批出口精矿时起，视为已经出口。
- 泰国 锡经地下资源厅正式证明已将锡精矿送到设在泰国的熔炼公司过称后，应视为已经出口。但不交熔炼公司的输出的锡，则从地下资源厅发给该锡的出口许可证之时起视为已经出口。
- 扎伊尔 锡从扎伊尔共和国内陆运输委员会特约承运人发给联运提单，证明已经收到该锡时起，应视为已经出口。

如果一批货因为某种原因而没有这种提单，则从扎伊尔共和国海关管理局发给输出证件时起，依本协定应视为该批货中的锡已经出口。

一般例外

任何在管制期内从生产成员运出的锡，都应视为该生产成员出口的锡，并应列为该成员在该管制期内准许出口吨数的一部分，但下列两种情形的计算办法除外：

(a) 本附件所述关于澳大利亚的情形；

(b) 理事会根据第35条(b)项所决定的情形，除非本附件该生产成员国名右侧所列有关该锡的手续在管制期开始之前即已完成。

第二部分

生产成员的进口

根据第35条计算锡净出口数量时，其应从管制期内出口量中扣除的进口量，是指有关生产成员在宣布该管制期以前的一个季度所进口的数量，但锡进口熔炼之后再行出口者不予计算。

附件D

为第39条目的所准许的储存吨数^a

国 家	吨 数
澳大利亚	
玻利维亚	
巴 西	
印度尼西亚	
马来西亚	
尼日利亚	
卢旺达	
泰 国	
扎伊尔	

a. 本附件内的数字应由理事会第一届会议决定。

附件E

不可避免增加的额外储存

国 家	其他矿物	每采一公吨其他矿物所 准许增加的精矿锡含量 (公吨)
澳大利亚	钽-铌	1.5
尼日利亚	铌	1.5
泰 国	黑钨砂-白钨砂	1.5
扎伊尔	钽-铌	1.5

附件 F

重订生产成员百分数的规则第 1 项

(a) 重订生产国百分数，第一次应在理事会根据本协定召开的第一届会议中进行。虽有第二项的规定，这一次重订百分数应以实施任何管制期前最近四个已有各生产成员锡产数字的季度为依准。生产成员的新百分数应与各成员在这四个季度里的锡生产成正比。

(b) 第一次以后，应该每间隔一年重订百分数一次，但须在本项规则所指的几个季度以后并未再宣布管制期为条件。

(c) 从第二次以后，依本项规则重订新百分数的计算方法如下：

(一) 第二次重订，各生产成员的百分数应与各成员在最近连续二十四个月已有数字的历月中的锡产量成正比；

(二) 第三次和第三次以后重订，各生产成员的百分数应与各成员在最近连续三十六个月已有数字的历月中的锡产量成正比。

第 2 项

(a) 在一次管制期之后，如果没有管制期的时间还不到连续四个季度，不再重订百分数。但各生产成员在未宣布为管制期的四个连续季度的锡生产数字已经获得后，应该立即进行下一次的重订。此后，只要没有宣布过管制期，应该每年重订一次。

(b) 依本项规则重订新百分数的计算方法如下：

(一) 经过一次管制期以后的第一次重订，各生产成员的百分数应与它们各在最近连续十二个月已有数字的历月中和管制期以前四个季度中的锡产量之和成正比；

(二) 第二次重订，只要没有再宣布管制期，各生产成员的百分数应与它们各在最近连续二十四个月已有数字的历月中的锡产量成正比；

(三) 以后各次重订，只要没有再宣布管制期，各生产成员的百分数应与它们各在最近连续三十六个月已有数字的历月中的锡产量成正比。

第3项

为了本规则目的，重订百分数的季度如与上一历年的重订是在同一个季度，即视为是间隔了一年再重订。

第4项

为了本规则目的，所有生产成员都应将近十二个月的生产数字在最后一个历月以后的三个月内提供理事会。如果一个成员提不出这些数字，则应以该成员在这段时间能够提出数字的月平均数乘以12，作为该成员在这十二个月期间的生产数。

第5项

重订百分数不能用生产成员境内在重订前四十二个历月以前的锡产数字，也不能用在管制期内的锡产数字。

第6项

任何生产成员如果不能输出根据第34条第1款所定准许出口吨数的全部或该成员依该条第2款业已接受输出的更多数量，理事会可以削减该生产成员的百分数。但在作出这项决定时，理事会对于能够及时依照第34条第2款把一部分准许出口吨数缴回，使其他生产成员可以采取步骤补足这些缺额的生产成员，以及虽然没有能够输出根据第34条第5款所定的出口额但却已输出根据第34条第1款或第2款所定准许出口吨数的全部的生产成员，都应该从宽处理。

第7项

根据第六项规则所减少的生产成员的百分数，应按在作出决定之日其他生产成员所占百分数的比例，分配给这些其他国家。

第8项

虽有以上各规则，一个成员的百分数在任何一个月十二个月期间内均不得减少到该期间开始时它的百分数的十分之一以上。

第9项

(a) 理事会如按照本规则提议采取任何行动，应适当考虑生产成员提出的任何例外情况，并得以三分之二配分多数决定放弃或修改本规则的全部适用。

(b) 为了本项规则和第34条第1款的目的，除其他事项外，下列情况可以视为例外：全国性的灾害，大规模罢工在相当长时期内使锡的采矿业陷于瘫痪，电力供应出现严重故障，或通向海岸和通向本协定附件C所规定的出口点的运输干线发生严重故障。

第10项

为了本规则目的，对于大量消费本国锡矿产的生产成员，计算时应以锡的出口量而不是矿产量为依据。

第11项

本附件中“锡产量”一词纯指矿产量，因此熔炼业的产量不予计算。

附件C

1980年联合国锡会议主席估计的缓冲储存费用

估计按照本协定第21条设置的缓冲储存的购锡与业务费用为每公斤35马来西亚元。

[RUSSIAN TEXT — TEXTE RUSSE]

ШЕСТОЕ МЕЖДУНАРОДНОЕ СОГЛАШЕНИЕ ПО ОЛОВУ

ПРЕАМБУЛА

Участники настоящего Соглашения,
признавая:

- a) значительное содействие росту экономики, особенно в развивающихся странах-производителях, которое может быть оказано товарными соглашениями, способствующими стабилизации цен и неуклонному расширению экспортных поступлений и рынков сырьевых товаров;
 - b) общность и взаимосвязь интересов и большое значение непрерывного сотрудничества между странами-производителями и странами-потребителями для содействия целям и принципам Организации Объединенных Наций и Конференции Организации Объединенных Наций по торговле и развитию, а также для решения проблем, относящихся к олову, посредством международного товарного соглашения, принимая во внимание ту роль, которую может играть Международное соглашение по олову в установлении нового международного экономического порядка;
 - c) исключительное значение олова для многих стран, чья экономика в значительной мере зависит от благоприятных и справедливых условий его производства, потребления или торговли им;
 - d) необходимость защиты и содействия улучшению состояния и росту оловянной промышленности, особенно в развивающихся странах-производителях, и обеспечения надлежащих поставок олова в целях защиты интересов потребителей;
 - e) значение для стран-производителей поддержания и расширения покупательной способности их импорта; и
 - f) желательность повышения эффективности использования олова как в развивающихся, так и в промышленно развитых странах в целях содействия сохранению мировых запасов олова;
- согласились о нижеследующем:

ГЛАВА I. ЦЕЛИ

Статья I. Цели

Настоящее Соглашение имеет следующие цели:

- a) обеспечить равновесие между мировым производством и мировым потреблением олова и смягчать серьезные трудности, возникающие в результате излишка или нехватки олова, как ожидаемых, так и фактических;
- b) препятствовать чрезмерным колебаниям цен на олово и поступлений от экспорта олова;

- c) принимать меры, которые будут содействовать увеличению поступлений от экспорта олова, в особенности экспортных поступлений развивающихся стран-производителей, с тем чтобы обеспечить такие страны ресурсами для ускорения их экономического и социального развития, учитывая одновременно интересы потребителей;
- d) создать условия, которые будут способствовать обеспечению динамичного роста производства олова на прибыльной для производителей основе, что будет содействовать обеспечению надлежащего снабжения по справедливым для потребителей ценам и установлению длительного равновесия между производством и потреблением;
- e) препятствовать возникновению массовой безработицы или неполной занятости и других серьезных трудностей, которые могут возникнуть в результате диспропорции между предложением олова и спросом на него;
- f) еще больше расширять использование и местную обработку олова, особенно в развивающихся странах-производителях;
- g) в случае наступившей или ожидаемой нехватки олова принимать меры, направленные на увеличение производства олова и справедливое распределение металлического олова, чтобы смягчить серьезные трудности, с которыми могли бы столкнуться страны-потребители;
- h) в случае наступившего или ожидаемого излишка олова принимать меры, направленные на смягчение серьезных трудностей, с которыми могли бы столкнуться страны-производители;
- i) следить за реализацией некоммерческих запасов олова правительствами и принимать меры, которые устраняли бы любые неопределенности и трудности, которые могут возникнуть;
- j) постоянно изучать потребность в разработке и эксплуатации новых месторождений олова и в содействии внедрению наиболее эффективных методов добычи, обогащения и переплавки оловянных руд, в частности, путем оказания технической и финансовой помощи со стороны Организации Объединенных Наций и прочих организаций, входящих в систему Организации Объединенных Наций;
- k) способствовать развитию рынка олова в развивающихся странах-производителях с целью содействия усилению их роли в сбыте олова; и
- l) продолжать работу, выполняемую Международным советом по олову в рамках пятого Международного соглашения по олову (в дальнейшем именуемого пятым Соглашением) и предыдущих международных соглашений по олову.

ГЛАВА II. ОПРЕДЕЛЕНИЯ

Статья 2. ОПРЕДЕЛЕНИЯ

Для целей настоящего Соглашения:

«олово» означает металлическое олово, любое другое рафинированное олово или олово, содержащееся в концентратах или оловянной руде, извлеченной из месторождения. Для целей настоящего определения из понятия «руда» исключаются: *a*) материалы, извлеченные из рудного тела для цели иной, чем обогащение, и *b*) материалы, которые удаляются в процессе обогащения;

«металлическое олово» означает рафинированное олово хорошего товарного качества чистотой не менее 99,75 процента;

«буферный запас» означает буферный запас, созданный согласно статье 21 и используемый в соответствии с главой XIII настоящего Соглашения;

«гарантии правительств/обязательства правительств» означают финансовые обязательства перед Советом, взятые на себя участниками в качестве обеспечения финансирования дополнительного буферного запаса в соответствии со статьей 21. Они могут в зависимости от обстоятельств обеспечиваться соответствующими учреждениями заинтересованных участников. Участники несут ответственность перед Советом в объеме своих гарантий/обязательств;

«имеющееся в распоряжении металлическое олово» означает металл, находящийся в буферном запасе, включая металл, который куплен для буферного запаса, но еще не получен Управляющим буферным запасом, и исключая металл, который продан из буферного запаса, но еще не отгружен Управляющим буферным запасом;

«тонна» означает метрическую тонну, то есть 1 000 килограммов;

«контрольный период» означает период, который объявлен таковым Советом и для которого установлен общий разрешенный экспортный контингент;

«квартал» означает календарную четверть года, начиная с 1 января, 1 апреля, 1 июля или 1 октября;

«нетто-экспорт» означает количество олова, экспортированное на условиях, изложенных в части первой приложения С к настоящему Соглашению, за вычетом количества олова, импортированного, как определено в соответствии с частью второй того же приложения;

«участник» означает страну, правительство которой ратифицировало, утвердило или приняло настоящее Соглашение или присоединилось к нему либо уведомило депозитария в соответствии со статьей 53, что оно будет применять настоящее Соглашение временно, или организацию, отвечающую требованиям статьи 56;

«участник-производитель» означает участника, которого Совет с его согласия объявил участником-производителем;

«участник-потребитель» означает участника, которого Совет с его согласия объявил участником-потребителем;

«простое большинство голосов» достигается в том случае, если предложение поддерживается большинством голосов, поданных участниками;

«простое раздельное большинство голосов» достигается в том случае, если предложение поддерживается как большинством голосов, поданных участниками-производителями, так и большинством голосов, поданных участниками-потребителями;

«раздельное большинство в две трети голосов» достигается в том случае, если предложение поддерживается как большинством в две трети голосов, поданных участниками-производителями, так и большинством в две трети голосов, поданных участниками-потребителями;

«вступление в силу» означает, если этот термин не уточнен, первоначальное вступление в силу настоящего Соглашения, независимо от того, является ли такое вступление в силу окончательным или временным в соответствии с положениями статьи 55;

«финансовый год» означает период в один год, начинающийся 1 июля и заканчивающийся 30 июня следующего года;

«сессия» включает в себя одно или несколько заседаний Совета.

ЧАСТЬ ПЕРВАЯ

МЕЖДУНАРОДНЫЙ СОВЕТ ПО ОЛОВУ: УСТАВНЫЕ ПОЛОЖЕНИЯ

ГЛАВА III. МЕЖДУНАРОДНЫЙ СОВЕТ ПО ОЛОВУ

Статья 3. ПРОДОЛЖЕНИЕ ФУНКЦИОНИРОВАНИЯ И МЕСТОПРЕБЫВАНИЕ МЕЖДУНАРОДНОГО СОВЕТА ПО ОЛОВУ

1. Международный совет по олову (в дальнейшем именуемый Советом), созданный в силу предыдущих международных соглашений по олову, продолжает функционировать для целей осуществления положений шестого Международного соглашения по олову с членским составом, полномочиями и функциями, предусмотренными настоящим Соглашением.

2. Местопребыванием Совета является территория одного из участников.

3. При условии соблюдения требования пункта 2 настоящей статьи, местопребыванием Совета является Лондон, если Совет не примет иного решения раздельным большинством в две трети голосов.

Статья 4. СОСТАВ СОВЕТА

1. Совет состоит из всех участников.

2. а) Каждый участник представлен в Совете одним делегатом и может назначать заместителей и советников для участия в его сессиях.

б) Заместитель делегата уполномочен действовать и голосовать от имени делегата в случае отсутствия последнего или при других особых обстоятельствах.

Статья 5. КАТЕГОРИИ УЧАСТНИКОВ

1. Каждый участник объявляется Советом, с согласия соответствующего участника, участником-производителем или участником-потребителем в кратчайший по возможности срок по получении Советом уведомления от депозитария, что такой участник сдал на хранение документ о ратификации, принятии или утверждении Соглашения или о присоединении к нему в соответствии со статьей 52 или 54 или уведомил в соответствии со статьей 53 о том, что он будет применять настоящее Соглашение временно.

2. Участие участников-производителей и участников-потребителей основывается соответственно на их производстве олова из отечественной руды или на их потреблении металлического олова, но при условии, что:

а) участие участника-производителя, который потребляет значительную долю металлического олова, производимого из отечественной руды,

основывается, с согласия такого участника, на объеме его экспорта олова; и

- b) участие участника-потребителя, который производит из отечественной руды значительную часть потребляемого им олова, основывается, с согласия такого участника, на объеме его импорта олова.

3. В документе о ратификации, принятии или утверждении Соглашения или присоединении к нему или в своем уведомлении в соответствии со статьей 53 о том, что оно будет применять настоящее Соглашение временно, каждое правительство может указать, к какой категории участников, по его мнению, оно принадлежит.

4. На своей первой сессии после вступления в силу настоящего Соглашения Совет принимает решения, необходимые для применения настоящей статьи, с одобрения участников-производителей, на которых приходится более 50 процентов суммы процентных долей участников-производителей в производстве, указанных в приложении А к настоящему Соглашению, и участников-потребителей, на которых приходится более 50 процентов суммы процентных долей участников-потребителей в потреблении, указанных в приложении В к настоящему Соглашению.

Статья 6. ПЕРЕХОД ИЗ ОДНОЙ КАТЕГОРИИ В ДРУГУЮ

1. Если на основе статистического подсчета какой-либо участник переходит из категории участника-производителя в категорию участника-потребителя, или наоборот, Совет по просьбе данного участника или по собственной инициативе, но с согласия участника, рассматривает создавшееся новое положение, принимает решение о переходе из одной категории в другую и определяет процентную долю, которая будет применяться в соответствии с положениями пункта 4 статьи 14.

2. С даты вступления в силу процентной доли, упомянутой в пункте 1 настоящей статьи, соответствующий участник теряет все права и привилегии и освобождается от всех тех обязательств по настоящему Соглашению, которые относятся к участникам, входящим в его бывшую категорию, кроме невыполненных финансовых или других обязательств, возникших у этого участника в период его принадлежности к его бывшей категории, и приобретает все те права и привилегии и принимает на себя все те обязательства по настоящему Соглашению, которые относятся к участникам, входящим в его новую категорию.

ГЛАВА IV. ПОЛНОМОЧИЯ И ФУНКЦИИ

Статья 7. Полномочия и функции Совета

Совет:

- a) обладает такими полномочиями и выполняет такие функции, которые могут быть необходимыми для осуществления и функционирования настоящего Соглашения;
- b) имеет право получать займы для целей Административного счета, созданного в соответствии со статьей 17, или для целей Счета буферного запаса в соответствии со статьей 24;

- c) получает от Исполнительного председателя в любое время, когда он потребует, информацию об активах буферного запаса и об операциях с ним, которую он считает необходимой для выполнения своих функций по настоящему Соглашению;
- d) может просить участников представить имеющиеся данные о производстве олова, издержках производства олова, уровне производства олова, потреблении олова, международной торговле оловом и его запасах, а также любую другую информацию, необходимую для надлежащего осуществления настоящего Соглашения, если это не противоречит положениям о государственной безопасности, изложенным в статье 47, и участники представляют запрашиваемую таким образом информацию в возможно более полном объеме;
- e) принимает правила операций с буферным запасом, которые включают, в частности, финансовые меры, применяемые к участникам, не выполняющим свои обязательства по статье 22;
- f) публикует по окончании каждого финансового года отчет о своей работе за этот год;
- g) публикует по окончании каждого квартала, но не ранее чем через три месяца после окончания этого квартала, если Совет не примет иного решения, сообщение о количестве металлического олова, имевшегося в буферном запасе к концу этого квартала;
- h) принимает любые надлежащие меры для консультаций и сотрудничества с:
 - i) Организацией Объединенных Наций, ее соответствующими органами, в частности с Конференцией Организации Объединенных Наций по торговле и развитию, специализированными учреждениями, другими организациями, входящими в систему Организации Объединенных Наций, и соответствующими межправительственными организациями; и
 - ii) неучастниками, которые являются членами Организации Объединенных Наций или ее специализированных учреждений или участвовали в предыдущих международных соглашениях по олову.

Статья 8. ПРОЦЕДУРЫ СОВЕТА

Совет:

- a) устанавливает свои правила процедуры;
- b) может принимать любые меры, которые он считает необходимыми для того, чтобы инструктировать Исполнительного председателя в то время, когда Совет не заседает;
- c) может в любое время:
 - i) раздельным большинством в две трети голосов передать любому из вспомогательных органов, указанных в статье 9, любые полномочия, которые Совет может осуществлять простым раздельным большинством голосов, за исключением тех полномочий, которые относятся к:
 - установлению и распределению взносов в соответствии со статьями 20 и 22, соответственно;

- минимальной и максимальной ценам в соответствии со статьями 27 и 31;
 - определению экспортного контроля в соответствии со статьями 32, 33, 34, 35 и 36; или
 - мерам, принимаемым в случае нехватки олова в соответствии со статьей 40; и
- ii) простым большинством голосов аннулировать передачу любых полномочий любому вспомогательному органу.

Статья 9. ВСПОМОГАТЕЛЬНЫЕ ОРГАНЫ СОВЕТА

1. Для оказания Совету помощи при исполнении им своих функций сохраняются следующие вспомогательные органы, созданные Советом в соответствии с предыдущими международными соглашениями по олову:

- a) Группа по экономическим вопросам и рассмотрению цен;
- b) Административный комитет;
- c) Комитет по финансированию буферного запаса;
- d) Комитет по издержкам и ценам;
- e) Комитет по развитию;
- f) Комитет по проверке полномочий; и
- g) Статистический комитет.

2. Совет может учреждать такие другие вспомогательные органы, которые он сочтет необходимыми.

3. Совет определяет раздельным большинством в две трети голосов членский состав и круг ведения своих вспомогательных органов.

4. Любой вспомогательный орган может устанавливать свои правила процедуры, если Совет не примет иного решения.

5. Несмотря на сохранение вспомогательных органов, предусмотренных в пункте 1 настоящей статьи, Совет может в любое время распустить любой вспомогательный орган.

Статья 10. СТАТИСТИКА И ИЗУЧЕНИЕ РЫНКА ОЛОВА

Совет:

- a) принимает меры по оценке, по меньшей мере один раз в квартал, вероятного объема производства и потребления олова в течение следующего квартала или кварталов, с целью оценки общего положения на рынке олова в указанный период на основании статистических данных, и в связи с этим может учитывать и другие факторы, имеющие отношение к рынку олова;
- b) принимает меры для постоянного изучения издержек производства олова, уровня производства олова, тенденций цен, тенденций рынка и краткосрочных и долгосрочных проблем мировой оловянной промышленности и с этой целью проводит или поощряет такие исследования проблем оловянной промышленности, какие он считает нужными;

- c) собирает информацию о новых сферах применения олова и о создании заменителей, которые могут использоваться вместо олова в традиционных сферах его применения; и
- d) поощряет более тесные связи с организациями, которые занимаются исследованиями вопросов, касающихся эффективной разведки, а также добычи, переработки и использования олова, и более широкое участие в таких организациях.

ГЛАВА V. ОРГАНИЗАЦИЯ И АДМИНИСТРАЦИЯ

Статья II. ИСПОЛНИТЕЛЬНЫЙ ПРЕДСЕДАТЕЛЬ И ЗАМЕСТИТЕЛИ ИСПОЛНИТЕЛЬНОГО ПРЕДСЕДАТЕЛЯ СОВЕТА

1. Совет назначает раздельным большинством в две трети голосов путем подачи бюллетеней независимого Исполнительного председателя, который может быть гражданином одного из участников. Вопрос о назначении Исполнительного председателя рассматривается на первой сессии Совета после вступления в силу настоящего Соглашения.

2. Исполнительным председателем не может быть назначено лицо, которое принимало активное участие в оловянной промышленности или торговле оловом в течение пяти лет, предшествовавших дате назначения.

3. Положения пункта 2 настоящей статьи не препятствуют назначению члена персонала Совета в качестве Исполнительного председателя.

4. Исполнительный председатель занимает свою должность в течение такого срока и на таких других условиях, какие может определить Совет.

5. Исполнительный председатель созывает сессии и председательствует на заседаниях Совета. Он не участвует в голосовании.

6. Совет ежегодно избирает двух заместителей Исполнительного председателя, одного — из числа делегатов участников-производителей, другого — из числа делегатов участников-потребителей. Два заместителя Исполнительного председателя называются соответственно: первый заместитель Исполнительного председателя и второй заместитель Исполнительного председателя. Первый заместитель Исполнительного председателя избирается попеременно из числа делегатов участников-производителей и из числа делегатов участников-потребителей соответственно.

7. Если Исполнительный председатель уходит в отставку или в течение длительного времени не в состоянии исполнять свои обязанности, Совет назначает нового Исполнительного председателя в соответствии с процедурой, предусмотренной в пункте 1 настоящей статьи. До такого назначения или в течение временного отсутствия Исполнительного председателя его заменяют первый заместитель Исполнительного председателя или, в случае необходимости, второй заместитель Исполнительного председателя, которые обязаны лишь председательствовать на заседаниях, если Совет не примет иного решения. Совет предусматривает также в своих правилах процедуры назначение Исполняющего обязанности главного исполнительного должностного лица, ответственного за осуществление и функционирование настоящего Соглашения в соответствии со статьей 13 в течение временного отсутствия Исполнительного председателя или до назначения нового Исполнительного председателя в соответствии с настоящим пунктом.

8. Когда один из заместителей Исполнительного председателя заменяет Исполнительного председателя в соответствии с пунктом 7 настоящей статьи, он не участвует в голосовании; право голоса участника, которого он представляет, может осуществляться в соответствии с положениями пункта 2 (b) статьи 4 или пункта 3 статьи 15.

Статья 12. СЕССИИ СОВЕТА

1. Совет, если он не принимает иного решения, проводит четыре сессии в год.

2. а) Сессии Совета созываются Исполнительным председателем или, по консультации с первым заместителем Исполнительного председателя, исполняющим обязанности главного исполнительного должностного лица. Совет в дополнение к заседаниям при других обстоятельствах, конкретно предусмотренных в настоящем Соглашении, собирается:

- i) по просьбе любых пяти участников; или
- ii) по просьбе участников, имеющих вместе по меньшей мере 250 голосов; или
- iii) по усмотрению Исполнительного председателя.

б) Генеральный секретарь Организации Объединенных Наций созывает первую сессию Совета в соответствии с настоящим Соглашением в течение восьми дней после его вступления в силу.

3. Если Совет не принимает иного решения, сессии Совета созываются в месте нахождения Совета. Участники уведомляются о созыве сессий не менее чем за 15 дней, за исключением случаев крайней необходимости, когда сессии могут быть созваны Исполнительным председателем по уведомлению за 72 часа, или случаев, в которых положения настоящего Соглашения требуют иного.

4. Для обеспечения кворума на любом заседании Совета необходимо присутствие делегатов, имеющих две трети общего числа голосов всех участников-производителей и две трети общего числа голосов всех участников-потребителей. При отсутствии указанного выше кворума на день, назначенный для открытия любой сессии Совета, созывается новое заседание по истечении не менее семи дней, на котором делегаты, имеющие по меньшей мере 500 голосов всех участников-производителей и по меньшей мере 500 голосов всех участников-потребителей, вместе взятые, составляют кворум.

Статья 13. ПЕРСОНАЛ СОВЕТА

1. Исполнительный председатель, назначенный в соответствии со статьей 11, несет ответственность перед Советом за осуществление и функционирование настоящего Соглашения в соответствии с решениями Совета.

2. Исполнительный председатель несет также ответственность за руководство административными службами и персоналом.

3. Совет назначает Управляющего буферным запасом (в дальнейшем именуемого Управляющим) и Секретаря Совета (в дальнейшем именуемого Секретарем) и определяет условия деятельности и круг обязанностей обоих должностных лиц.

4. Совет дает указания Исполнительному председателю относительно того, каким образом Управляющий должен выполнять свои обязанности, предусмотренные настоящим Соглашением.

5. В распоряжении Исполнительного председателя выделяется персонал, который Совет считает необходимым. Весь персонал, включая Управляющего и Секретаря, ответственен перед Исполнительным председателем. Порядок назначения и условия найма персонала утверждаются Советом.

6. Ни Исполнительный председатель, ни члены персонала не должны иметь материальной заинтересованности в оловянной промышленности, торговле оловом, транспортировке олова, в рекламе, связанной с оловом, или другой деятельностью, относящейся к олову.

7. При исполнении своих обязанностей Исполнительный председатель и члены персонала не должны спрашивать или получать указаний от какого бы то ни было правительства или от каких бы то ни было лиц или органов, кроме Совета или лица, действующего от имени Совета в соответствии с положениями настоящего Соглашения. Они должны воздерживаться от любых действий, которые могли бы отразиться на их положении как международных должностных лиц, ответственных только перед Советом. Каждый участник обязуется соблюдать строго международный характер обязанностей Исполнительного председателя и членов персонала и не пытаться оказывать на них влияние при исполнении ими своих обязанностей.

8. Исполнительный председатель, Управляющий, Секретарь или другие сотрудники Совета не должны разглашать какие бы то ни было сведения об осуществлении и функционировании настоящего Соглашения, если они не уполномочены на это Советом или если это не является необходимым в связи с надлежащим исполнением их обязанностей по настоящему Соглашению.

ГЛАВА VI. ГОЛОСА В СОВЕТЕ

Статья 14. ПРОЦЕНТНЫЕ ДОЛИ И ЧИСЛО ГОЛОСОВ

1. Участники-производители имеют вместе 1000 голосов. Каждый участник-производитель получает пять первоначальных голосов; оставшиеся голоса распределяются между участниками-производителями в максимально возможной степени пропорционально их индивидуальным процентным долям в производстве, указанным в таблицах, составленных или пересмотренных Советом в соответствии с пунктом 3 или 4 настоящей статьи.

2. Участники-потребители имеют вместе 1000 голосов. Каждый участник-потребитель получает пять первоначальных голосов или, если имеется более 30 участников-потребителей, наибольшее целое число голосов, с тем чтобы общее число таких первоначальных голосов не превышало 150; оставшиеся голоса распределяются между участниками-потребителями в максимально возможной степени пропорционально их индивидуальным процентным долям в потреблении, указанным в таблицах, составленных или пересмотренных Советом в соответствии с пунктом 3 или 4 настоящей статьи.

3. Для целей пунктов 1 и 2 настоящей статьи Совет на своей первой сессии составляет таблицы процентных долей в производстве и потреблении соответственно для участников-производителей и участников-потребителей. Составленные таким образом таблицы немедленно вступают в силу.

4. Таблицы, составленные в соответствии с пунктом 3 настоящей статьи, затем пересматриваются Советом ежегодно и в случае изменений в членстве или категории любого участника. Пересмотренные таким образом таблицы немедленно вступают в силу.

5. Для целей пунктов 3 и 4 настоящей статьи Совет определяет распределение или перераспределение процентных долей в производстве участников-производителей в соответствии с приложением F к настоящему Соглашению.

6. Совет может отдельным большинством в две трети голосов пересмотреть приложение F.

7. Для целей пунктов 3 и 4 настоящей статьи Совет определяет распределение или перераспределение процентных долей в потреблении для участников-потребителей на основе среднего потребления олова каждым из участников-потребителей в каждый год из трех предшествующих календарных лет.

8. Ни один из участников не может иметь больше 450 голосов.

9. Дробление голосов не допускается.

Статья 15. ПРОЦЕДУРА ГОЛОСОВАНИЯ В СОВЕТЕ

1. Каждый участник имеет право подавать то число голосов, которым он располагает в Совете. При голосовании участник не может делить свои голоса. Если участник воздерживается при голосовании, он рассматривается как неголосовавший.

2. Решения Совета, за исключением случаев, в которых предусмотрено иное, принимаются простым отдельным большинством голосов.

3. Любой участник может в форме, приемлемой для Совета, уполномочить любого другого участника представлять его интересы и осуществлять его право голоса на любой сессии или заседании Совета.

ГЛАВА VII. ПРИВИЛЕГИИ И ИММУНИТЕТЫ

Статья 16. ПРИВИЛЕГИИ И ИММУНИТЕТЫ

1. Совет является юридическим лицом. В частности, он обладает дееспособностью заключать договоры, приобретать движимое и недвижимое имущество и распоряжаться им, а также возбуждать судебные дела.

2. На территории каждого участника Совет освобождается в рамках действующего на ней законодательства от уплаты налогов на свои активы, доходы и прочее имущество в такой мере, в какой это необходимо для выполнения им своих функций по настоящему Соглашению.

3. На территории каждого участника Совету предоставляются такие валютные льготы, какие являются необходимыми для выполнения им своих функций по настоящему Соглашению.

4. Юридический статус, привилегии и иммунитеты Совета на территории принимающей страны определяются Соглашением о штаб-квартире между принимающим правительством и Советом.

ЧАСТЬ ВТОРАЯ
ФИНАНСОВЫЕ ПОЛОЖЕНИЯ

ГЛАВА VIII. СЧЕТА И РЕВИЗИЯ

Статья 17. ФИНАНСОВЫЕ СЧЕТА

1. а) Для осуществления и функционирования настоящего Соглашения создаются два счета — Административный счет и Счет буферного запаса.

б) Административные расходы Совета, включая оклады Исполнительного председателя, Управляющего, секретаря и персонала, относятся на Административный счет.

в) Любые расходы, связанные исключительно со сделками или операциями с буферным запасом, включая расходы, связанные с получением займов, складированием, комиссионными и страхованием, относятся Управляющим на Счет буферного запаса.

д) Вопрос об отнесении любого другого вида расходов на Счет буферного запаса решается Исполнительным председателем.

2. Совет не несет ответственности за расходы делегатов в Совете или расходы их заместителей и советников.

Статья 18. ВАЛЮТА ПЛАТЕЖА

Платежи наличными участниками на Административный счет в соответствии со статьями 20 и 60, платежи наличными участниками на Счет буферного запаса в соответствии со статьями 22 и 23, платежи наличными с Административного счета участникам в соответствии со статьей 60 и платежи наличными со Счета буферного запаса участникам в соответствии со статьями 22, 23 и 26 оцениваются в валюте принимающей страны и производятся в этой валюте или, по выбору соответствующего участника, сумма, эквивалентная причитающейся в валюте принимающей страны по валютному курсу на день платежа, может быть выплачена в любой валюте, свободно конвертируемой в валюту принимающей страны на валютных биржах.

Статья 19. РЕВИЗИЯ СЧЕТОВ

1. Совет назначает ревизоров для проверки его счетов.

2. В возможно кратчайший срок по окончании каждого финансового года Совет публикует проверенные независимыми ревизорами отчеты о состоянии Административного счета и Счета буферного запаса при условии, что такой отчет о состоянии Счета буферного запаса публикуется не ранее чем через три месяца после окончания финансового года, к которому он относится.

ГЛАВА IX. АДМИНИСТРАТИВНЫЙ СЧЕТ

Статья 20. БЮДЖЕТ

1. На своей первой сессии после вступления в силу настоящего Соглашения Совет утверждает бюджет доходов и расходов по Административному счету на период со дня вступления в силу настоящего Соглашения и до конца первого финансового года. В последующем Совет утверждает годовой бюджет на каждый финансовый год. Если в любое время в течение любого финансового года обнаруживается, что в силу непредвиденных обстоятельств, которые возникли или могут возникнуть, остаток денежных средств на Административном счете, вероятно, будет недостаточным для покрытия административных расходов Совета, Совет может утвердить дополнительный бюджет на оставшуюся часть финансового года.

2. На основе бюджетов, указанных в пункте 1 настоящей статьи, Совет устанавливает размер взноса в валюте принимающей страны на Административный счет для каждого участника, который обязан полностью уплатить свой взнос Совету по получении извещения о его размере. Каждый участник вносит плату из расчета одной двухтысячной общей требуемой суммы за каждый голос, который он имеет в Совете на день установления размера его взноса.

3. Совет может лишить любого участника, который не уплачивает своего взноса на Административный счет в течение шести месяцев со дня уведомления о размере взноса, его права голоса в Совете. Если такой участник не уплачивает своего взноса в течение 12 месяцев со дня уведомления о размере взноса, Совет может лишить его любых других прав по настоящему Соглашению при условии, что Совет по получении любого такого просроченного взноса восстанавливает соответствующего участника в правах, которых он был лишен в соответствии с настоящим пунктом.

ГЛАВА X. СЧЕТ БУФЕРНОГО ЗАПАСА

Статья 21. СОЗДАНИЕ И РАЗМЕРЫ БУФЕРНОГО ЗАПАСА

Для достижения целей настоящего Соглашения создается, в частности, буферный запас, состоящий из обычного запаса в размере 30 000 тонн металлического олова, который подлежит финансированию за счет взносов правительств, и дополнительного запаса в размере 20 000 тонн металлического олова, который подлежит финансированию за счет займов путем использования в качестве обеспечения складских свидетельств, а в случае необходимости — гарантий правительств/обязательств правительств.

Статья 22. ФИНАНСИРОВАНИЕ ОБЫЧНОГО БУФЕРНОГО ЗАПАСА

1. Финансирование обычного буферного запаса всегда осуществляется на равной основе участниками-производителями и участниками-потребителями. Такое финансирование может в зависимости от обстоятельств обеспечиваться соответствующими учреждениями заинтересованных участников.

2. Первоначальный взнос наличными, эквивалентный стоимости 10 000 тонн металлического олова, подлежит уплате с момента вступления в силу настоящего Соглашения. Последующие взносы наличными, эквивалентные стоимости остающихся 20 000 тонн металлического олова, подлежат уплате в такой срок или сроки, какие может определить Совет.

3. Взносы, указанные в пункте 2 настоящей статьи, распределяются Советом между участниками в соответствии с их процентными долями в производстве или потреблении, определенными в таблицах, составленных или пересмотренных Советом в соответствии с пунктом 3 или 4 статьи 14 и действующих на момент распределения взносов.

4. Размер взносов, указанных в пункте 2 настоящей статьи, определяется на основе минимальной цены на дату востребования взносов.

5. Первоначальный взнос участника, причитающийся в соответствии с пунктом 2 настоящей статьи, может с согласия данного участника быть сделан путем перевода со Счета буферного запаса, созданного в рамках пятого Соглашения.

6. Если в любой момент Совет держит на Счете буферного запаса денежные активы, общая сумма которых превышает сумму наличными, эквивалентную стоимости 10 000 тонн металлического олова по существующей минимальной цене, он может санкционировать возврат средств из такого избытка участникам пропорционально взносам, которые они уплатили в соответствии с настоящей статьей. По просьбе участника средства, которые могут быть ему возвращены, могут быть оставлены на Счете буферного запаса.

7. Пока настоящее Соглашение находится в силе временно и независимо от положений пунктов 2 и 3 настоящей статьи, взнос участника, подлежащий распределению Советом, не должен превышать 125 процентов его взноса, основанного на его процентной доле в производстве или потреблении, указанной в приложении А или В к настоящему Соглашению.

Статья 23. ЗАДОЛЖЕННОСТЬ ПО ВЗНОСАМ НА СЧЕТ БУФЕРНОГО ЗАПАСА

1. Если участник не выполняет свое обязательство по уплате взносов на Счет буферного запаса в срок, установленный для уплаты таких взносов, то за ним числится задолженность. Участник, за которым числится задолженность в течение 60 дней или более, не считается участником для целей принятия Советом решения в соответствии с пунктом 2 настоящей статьи.

2. Право голоса и другие права в Совете участника, за которым числится задолженность в течение 60 дней или более согласно положениям пункта 1 настоящей статьи, приостанавливаются, если Совет раздельным большинством в две трети голосов не примет иного решения, причем любая задержка в выполнении участником обязательства по уплате взноса на Счет буферного запаса не рассматривается как задолженность в целях настоящего пункта, если такая задержка происходит исключительно в отношении той части взноса, которая превышает сумму, соответствующую его доле в оценочных затратах, указанных в приложении G к настоящему Соглашению.

3. Совет может просить других участников покрыть задолженность на добровольной основе.

4. Если обязательство выполнено согласно требованиям Совета, право голоса и другие права участника, за которым числится задолженность,

восстанавливаются. Если задолженность покрыта другими участниками, то эти участники получают полную компенсацию.

Статья 24. ПОЛУЧЕНИЕ ЗАЙМОВ ДЛЯ БУФЕРНОГО ЗАПАСА

1. Совет может занимать для целей буферного запаса и под обеспечение складских свидетельств на олово, хранящихся в буферном запасе, такую сумму или такие суммы, какие он считает необходимыми. Условия любых таких займов должны быть одобрены Советом.

2. Совет может раздельным большинством в две трети голосов принять любые другие меры, которые он сочтет целесообразными для пополнения своих ресурсов.

3. Все расходы, связанные с такими займами и мерами, относятся на Счет буферного запаса.

Статья 25. СВЯЗЬ С ОБЩИМ ФОНДОМ ДЛЯ СЫРЬЕВЫХ ТОВАРОВ

С началом операций Общего фонда Совет проводит с Фондом переговоры по взаимоприемлемым условиям и формам заключения с Общим фондом соглашения об ассоциации в целях полного использования возможностей Фонда.

ГЛАВА XI. ЛИКВИДАЦИЯ БУФЕРНОГО ЗАПАСА

Статья 26. ПРОЦЕДУРА ЛИКВИДАЦИИ

1. По прекращении действия настоящего Соглашения прекращаются все операции с буферным запасом в соответствии со статьей 28, 29, 30 или 31. Управляющий не производит после этого дальнейших закупок олова и может продавать олово только в соответствии с пунктом 2, 3 или 8 настоящей статьи.

2. Если Совет не заменяет мероприятия, предусмотренные настоящей статьей, другими мероприятиями, Управляющий принимает в связи с ликвидацией буферного запаса меры, изложенные в пунктах 3, 4, 5, 6, 7, 8 и 11 настоящей статьи.

3. В возможно кратчайший срок после прекращения действия настоящего Соглашения Управляющий откладывает из средств, остающихся на Счете буферного запаса, сумму, которая, по его оценке, является достаточной для погашения займов, которые могли быть получены в соответствии со статьей 24, и покрытия всех расходов по ликвидации буферного запаса в соответствии с положениями настоящей статьи. Если остаток на Счете буферного запаса является недостаточным для выполнения этих целей, Управляющий продает олово в достаточном объеме в течение такого периода и в таких количествах, какие может определить Совет в целях обеспечения требуемой дополнительной суммы.

4. При условии соблюдения положений настоящего Соглашения доля каждого участника в буферном запасе возмещается данному участнику.

5. Для определения доли каждого участника в буферном запасе Управляющий применяет следующую процедуру:

- a) определяются взносы, внесенные каждым участником наличными в буферный запас;
- b) все олово, находящееся в распоряжении Управляющего на день прекращения действия настоящего Соглашения, оценивается на основе соответствующей цены на олово в этот день на признанном рынке, определяемом Советом, и исчисленная таким образом сумма добавляется к общей сумме наличных денежных средств, находящихся у Управляющего на этот день, за вычетом суммы, требуемой по пункту 3 настоящей статьи;
- c) если общая сумма, определенная в соответствии с подпунктом (b) выше, больше общей суммы всех взносов в буферный запас, внесенных всеми участниками, то избыток распределяется между участниками пропорционально общей сумме взносов в буферный запас каждого участника, определенной в соответствии с подпунктом (a), помноженной на число дней, в течение которых такие взносы находились в распоряжении Управляющего до дня прекращения действия настоящего Соглашения. Для целей подсчета числа этих дней не учитываются ни день получения Управляющим взноса, ни день прекращения действия настоящего Соглашения. Доля избытка, определяемая таким образом для каждого участника, добавляется к общей сумме его взносов, определенной в соответствии с подпунктом (a) выше. При распределении такого избытка взносы, права на которые утрачены внесшим их участником, не считаются находившимися в распоряжении Управляющего в течение периода утраты прав;
- d) если общая сумма, исчисленная в соответствии с подпунктом (b) выше, меньше общей суммы всех взносов в буферный запас, внесенных всеми участниками, дефицит распределяется между участниками пропорционально общей сумме их взносов. Определенная таким образом для каждого участника доля дефицита вычитается из общей суммы взносов данного участника, определенной в соответствии с подпунктом (a) выше;
- e) исчисленная вышеуказанным образом сумма для каждого участника рассматривается как его доля в буферном запасе.

6. С соблюдением положений пункта 3 настоящей статьи доля каждого участника в денежных суммах и в олове, предназначенных для распределения в соответствии с пунктом 5 настоящей статьи, выделяется ему при условии, что, если любой участник утратил полностью или частично свое право участвовать в распределении выручки от ликвидации буферного запаса в силу статьи 20, 23, 36, 48 или 58, он лишается в соответствующем размере права на возвращение его доли и образующийся в результате остаток распределяется между другими участниками пропорционально их соответствующим долям в буферном запасе.

7. Соотношение олова и наличных денежных средств, выделяемых в соответствии с положениями пунктов 4, 5 и 6 настоящей статьи каждому участнику, должно быть одинаковым.

8. a) Каждому участнику выплачивается денежная сумма, выделенная для него в соответствии с процедурой, изложенной в пункте 5 настоящей статьи.

b) Выделенное таким образом каждому участнику олово передается ему такими партиями и в такие сроки, какие Совет может счесть подходящими,

при условии что, если общее количество олова, которое должно быть передано участникам, меньше 30 000 тонн, такой период не превышает 24 месяцев с момента прекращения действия настоящего Соглашения. Если общее количество олова составляет 30 000 тонн или более, оно передается участникам в среднем по 10 000 тонн в течение каждого 12-месячного периода с момента прекращения действия настоящего Соглашения.

с) При каждой передаче Совет учитывает, в частности:

- i) общее количество имеющегося для целей распределения олова;
- ii) воздействие, которое высвобождение такого количества олова может оказать на рынок; и
- iii) интересы участников с целью обеспечения непрерывных поставок олова.

d) По выбору любого участника любая такая партия может быть продана и чистая выручка от такой продажи выплачена этому участнику.

9. Независимо от процедур ликвидации, предусмотренных в настоящей статье, любое количество олова, выделенное участникам в соответствии с пунктом 8 настоящей статьи, может быть передано в буферный запас последующего международного соглашения по олову.

10. Любое количество олова, выделенное участнику, который не является участником последующего международного соглашения по олову, возвращается такому участнику не позднее чем через шесть месяцев после прекращения действия настоящего Соглашения.

11. После распределения всего запаса олова в соответствии с пунктом 8 настоящей статьи Управляющий распределяет между участниками любой остаток суммы, отложенной в соответствии с пунктом 3 настоящей статьи, пропорционально доле каждого участника, исчисленной в соответствии с пунктом 5 настоящей статьи.

ЧАСТЬ ТРЕТЬЯ

ЭКОНОМИЧЕСКИЕ ПОЛОЖЕНИЯ

ГЛАВА XII. МИНИМАЛЬНАЯ И МАКСИМАЛЬНАЯ ЦЕНЫ

Статья 27. Минимальная и максимальная цены

1. Для целей настоящего Соглашения устанавливаются минимальная и максимальная цены на металлическое олово, которые выражаются в малайзийских рингитах или в любой другой валюте, в отношении которой Совет может принять решение. Интервал между минимальной и максимальной ценами составляет 30 процентов от минимальной цены и делится на три равных сектора.

2. Независимо от положений пункта 1 настоящей статьи, первоначальными минимальной и максимальной ценами являются те цены, которые были в силе по пятому Соглашению на день прекращения его действия.

3. На своей первой сессии после вступления в силу настоящего Соглашения и затем на основании исследований, непрерывно проводимых Группой

по экономическим вопросам и рассмотрению цен или другими такими органами, какие может определить Совет, или в соответствии с положениями статьи 31 Совет рассматривает и может пересматривать минимальную и максимальную цены с целью достижения целей настоящего Соглашения.

4. Если Совет не определяет новых минимальной и максимальной цен на своей первой сессии после вступления в силу настоящего Соглашения, то минимальная цена остается такой же, какой она была на день прекращения действия пятого Соглашения, а максимальная цена составляет 130 процентов от минимальной цены.

5. При рассмотрении минимальной и максимальной цен Совет учитывает краткосрочные изменения и различные уровни и тенденции производства и потребления олова, издержки производства олова, существующие мощности по добыче, адекватность существующей цены для поддержания на достаточном уровне производственных мощностей по добыче олова в будущем и другие имеющие отношение к данному вопросу факторы, влияющие на движение цены на олово.

6. Совет незамедлительно публикует любые пересмотренные минимальную и максимальную цены, включая любые временные или пересмотренные цены, определенные в соответствии со статьей 31.

ГЛАВА XIII. ВЕДЕНИЕ ОПЕРАЦИЙ С БУФЕРНЫМ ЗАПАСОМ

Статья 28. ОПЕРАЦИИ С БУФЕРНЫМ ЗАПАСОМ

1. Управляющий, в соответствии со статьей 13 и в рамках положений настоящего Соглашения и инструкций Совета, несет ответственность перед Исполнительным председателем за операции с буферным запасом.

2. Для целей настоящей статьи рыночной ценой на олово является цена олова на рынке, признанном Советом на день прекращения действия пятого Соглашения, или такая другая цена, в отношении которой Совет может в любое время принять решение.

3. Если рыночная цена на олово:

- a) равна максимальной цене или превышает ее, Управляющий, если он не получил иных инструкций от Совета и с соблюдением положений статей 29 и 31, предлагает по рыночной цене олово, имеющееся в его распоряжении, на признанных рынках до тех пор, пока рыночная цена на олово не упадет ниже максимальной цены или пока не иссякнут запасы олова, находящиеся в его распоряжении;
- b) находится в верхнем секторе интервала между минимальной и максимальной ценами, Управляющий может производить операции с оловом на признанных рынках по рыночной цене, для того чтобы предупредить чрезмерно быстрое повышение этой цены, при условии, что он является нетто-продавцом олова;
- c) находится в среднем секторе интервала между минимальной и максимальной ценами, Управляющий может производить операции с оловом только при получении разрешения раздельным большинством в две трети голосов Совета;

- d) находится в нижнем секторе интервала между минимальной и максимальной ценами, Управляющий может производить операции с оловом на признанных рынках по рыночной цене, для того чтобы предупредить чрезмерно быстрое понижение этой цены, при условии, что он является нетто-покупателем олова; или
- e) равна минимальной цене или ниже ее, Управляющий, если он не получил иных инструкций от Совета и если у него имеются денежные средства, а также с соблюдением положений статей 29 и 31, выступает с предложениями о закупке олова на признанных рынках по рыночной цене до тех пор, пока рыночная цена на олово не поднимется выше минимальной цены или пока не иссякнут денежные средства, находящиеся в его распоряжении.

4. Для целей настоящего Соглашения признанными рынками являются рынок олова «стрейтс» в Пинанге, Лондонская биржа металлов и/или любой другой рынок, который может время от времени признаваться Советом для целей операций с буферным запасом.

5. Управляющий может заключать срочные сделки в соответствии с пунктом 3 настоящей статьи только в том случае, если их срок истекает до даты прекращения действия настоящего Соглашения или до какой-либо другой даты после прекращения действия настоящего Соглашения, определенной Советом.

Статья 29. ОГРАНИЧЕНИЕ ИЛИ ПРИОСТАНОВЛЕНИЕ ОПЕРАЦИЙ С БУФЕРНЫМ ЗАПАСОМ

1. Независимо от положений подпунктов (b) и (d) пункта 3 статьи 28 Совет может ограничивать или приостанавливать срочные сделки с оловом, когда Совет считает это необходимым для достижения целей настоящего Соглашения.

2. Независимо от положений подпунктов (a) и (e) пункта 3 статьи 28 Совет, если он заседает, может ограничить или приостановить операции с буферным запасом, если, по его мнению, выполнение обязательств, возложенных на Управляющего по этим подпунктам, не приведет к достижению целей настоящего Соглашения.

3. В периоды, когда Совет не заседает, право ограничивать или приостанавливать операции в соответствии с пунктом 2 настоящей статьи принадлежит Исполнительному председателю.

4. Исполнительный председатель может в любое время отменить ограничение или приостановление операций в соответствии с пунктом 3 настоящей статьи.

5. Немедленно по принятии Исполнительным председателем решения об ограничении или приостановлении операций с буферным запасом в соответствии с пунктом 3 настоящей статьи он созывает сессию Совета для рассмотрения такого решения. Такая сессия проводится в течение 14 дней со дня ограничения или приостановления операций.

6. Совет может подтвердить или отменить любое ограничение или приостановление операций в соответствии с пунктом 3 настоящей статьи. Если Совет не приходит ни к какому решению, операции с буферным запасом продолжают без ограничения или возобновляются в соответствии с положениями статьи 28.

7. Пока любое ограничение или приостановление операций с буферным запасом, о котором было принято решение в соответствии с настоящей статьей, остается в силе, Совет рассматривает это решение не реже чем каждые шесть недель. Если на сессии, созванной для такого рассмотрения, Совет не принимает решения о продлении ограничения или приостановления операций с буферным запасом, эти операции продолжают без ограничения или возобновляются.

Статья 30. ДРУГИЕ ОПЕРАЦИИ С БУФЕРНЫМ ЗАПАСОМ

1. Совет может уполномочить Управляющего закупать олово из правительственных некоммерческих запасов или продавать олово в такие запасы или для таких запасов. Совет может также уполномочить Управляющего закупать олово у стран-вкладчиков в буферный запас пятого Соглашения за счет их долей, полученных при ликвидации буферного запаса по указанному Соглашению. Положения пункта 3 статьи 28 не применяются к закупке и продаже олова, в отношении которого было дано такое разрешение в соответствии с положениями настоящего пункта.

2. Независимо от положений статей 28 и 29, Совет может уполномочить Управляющего, если имеющиеся в его распоряжении денежные средства недостаточны для покрытия его расходов, связанных с операциями, продавать достаточные количества олова по существующей цене для покрытия этих расходов.

Статья 31. БУФЕРНЫЙ ЗАПАС И ИЗМЕНЕНИЯ ВАЛЮТНЫХ КУРСОВ

1. Исполнительный председатель может созвать или любой участник может просить его созвать сессию Совета для немедленного рассмотрения минимальной и максимальной цен, если Исполнительный председатель или участник, в зависимости от случая, считает, что такое рассмотрение является необходимым в результате изменений валютных курсов. Сессии в соответствии с настоящим пунктом могут быть созваны с уведомлением менее чем за семь дней.

2. В случае наступления условий, изложенных в пункте 1 настоящей статьи, Исполнительный председатель может до указанной в вышеупомянутом пункте сессии Совета временно ограничить или приостановить операции с буферным запасом, если такое ограничение или приостановление является, по его мнению, необходимым для предотвращения закупок или продаж олова Управляющим в таких размерах, что эти операции могли бы нанести ущерб достижению целей настоящего Соглашения.

3. Ограничение или приостановление операций с буферным запасом в соответствии с настоящей статьей может быть подтверждено, изменено или отменено Советом. Если Совет не приходит к определенному решению, операции с буферным запасом, если они были временно ограничены или приостановлены, продолжают без ограничения или возобновляются.

4. В течение 30 дней со дня принятия им решения подтвердить, изменить или отменить ограничение или приостановление операций с буферным запасом в соответствии с настоящей статьей Совет рассматривает вопрос об установлении временных минимальной и максимальной цен и может установить такие цены. Если Совет не устанавливает временных минимальной и

максимальной цен в соответствии с настоящим пунктом, существующие минимальная и максимальная цены остаются в силе при условии соблюдения положений пункта 6 настоящей статьи.

5. В течение 90 дней со дня установления временных минимальной и максимальной цен Совет рассматривает эти цены и может установить новые минимальную и максимальную цены. Если Совет не устанавливает новых минимальной и максимальной цен в соответствии с настоящим пунктом, временные минимальная и максимальная цены становятся существующими минимальной и максимальной ценами.

6. Если Совет не устанавливает временных минимальной и максимальной цен в соответствии с пунктом 4 настоящей статьи, он может на любой последующей сессии определить минимальную и максимальную цены.

7. Операции с буферным запасом возобновляются в соответствии с положениями статьи 28 на основе таких минимальной и максимальной цен, какие установлены в соответствии с пунктом 4, 5 или 6 настоящей статьи, в зависимости от случая.

ГЛАВА XIV. ЭКСПОРТНЫЙ КОНТРОЛЬ

Статья 32. УСТАНОВЛЕНИЕ ЭКСПОРТНОГО КОНТРОЛЯ

1. В том случае, когда по меньшей мере 70 процентов максимального объема, установленного согласно статье 21, или максимального объема, установленного согласно статье 21 и измененного финансовыми положениями пункта 7 статьи 22, в зависимости от того, какой объем меньше, находится в буферном запасе в виде металлического олова, Совет может раздельным большинством в две трети голосов объявить контрольный период.

2. В том случае, когда по меньшей мере 80 процентов максимального объема, установленного согласно статье 21, или максимального объема, установленного согласно статье 21 и измененного финансовыми положениями пункта 7 статьи 22, в зависимости от того, какой объем меньше, находится в буферном запасе в виде металлического олова, Совет может объявить контрольный период.

3. При объявлении контрольного периода в соответствии с пунктом 1 или 2 настоящей статьи Совет устанавливает общий разрешенный экспортный контингент для участников-производителей на такой контрольный период с учетом оценок производства и потребления, составленных в соответствии с подпунктом (а) статьи 10, количества металлического олова и наличных денежных средств в буферном запасе, объема, наличия и вероятного движения прочих запасов олова, состояния торговли оловом, существующей цены на металлическое олово и всех прочих факторов, имеющих отношение к данному вопросу.

4. Совет должен также обеспечивать соответствие предложения спросу, с тем чтобы поддерживать цену на металлическое олово в пределах между минимальной и максимальной ценами. Совет стремится также к тому, чтобы в буферном запасе находились металлическое олово и наличные денежные средства, достаточные для исправления любого несоответствия между предложением и спросом, которое может возникнуть.

5. Ограничение экспорта по настоящему Соглашению в течение каждого контрольного периода зависит от решения Совета, и никакие такие ограничения не могут быть введены в действие в течение какого-либо периода, если Совет не объявляет данный период контрольным и не устанавливает для него общий разрешенный экспортный контингент.

6. Совет может объявлять контрольные периоды и устанавливать общие разрешенные экспортные контингенты независимо от ограничения или приостановления операций с буферным запасом в соответствии с положениями статьи 29 или 31.

7. Общий разрешенный экспортный контингент, ранее установленный в соответствии с пунктом 3 настоящей статьи, может быть увеличен, но не сокращен Советом в течение контрольного периода, к которому он относится.

8. Если в течение контрольного периода, для которого установлен общий разрешенный экспортный контингент в соответствии с пунктом 3 настоящей статьи, скользящая средняя рыночной цены на олово, рассчитанная на основе периода в 15 дней, остается равной или превышает верхний предел нижнего сектора диапазона цен, установленного в соответствии со статьей 27, в течение 12 последовательных рыночных дней, разрешенный экспортный контингент увеличивается, с тем чтобы общий разрешенный экспортный контингент на весь этот период соответствовал:

- a) уровню экспорта за соответствующий период, вычисленному на основе квартального среднего уровня экспорта в течение последних четырех последовательных кварталов, которые предшествовали контрольному периоду и которые не были объявлены контрольными периодами; или
- b) 110 процентам от общего разрешенного экспортного контингента, установленного на этот контрольный период,

в зависимости от того, какой из этих объемов больше.

9. Независимо от положений пункта 8 настоящей статьи, общий разрешенный экспортный контингент на указанный контрольный период не увеличивается:

- a) если период с момента введения экспортного контроля, которому непосредственно предшествовал промежуток, когда не действовало никаких экспортных ограничений, и до первого из 12 последовательных рыночных дней, упомянутых в пункте 8 настоящей статьи, составляет меньше трех месяцев; или
- b) если последняя известная рыночная цена находилась в нижнем секторе диапазона цен, при условии, что если требования, изложенные в пункте 8 настоящей статьи, продолжают выполняться, то такое увеличение немедленно вступает в силу, когда рыночная цена достигает верхнего уровня указанного сектора или любого более высокого уровня.

10. Для целей настоящей статьи рыночной ценой на олово является цена на олово на рынке олова «стрейтс» в Пинанге, если Совет не примет иного решения.

11. В тех случаях, когда Совет объявляет контрольный период и устанавливает общий разрешенный экспортный контингент на данный период, он может одновременно предложить любой стране, которая также добывает олово на своей территории или территориях, ввести в действие на этот период такое ограничение своего экспорта олова, полученного путем такой добычи, какое Совет и соответствующая страна могут совместно признать

целесообразным. Совет может также консультироваться со странами, являющимися потребителями олова, с целью повышения эффективности контроля над поставками олова на международные рынки.

12. Совет может проводить с участниками-потребителями консультации о соответствующих мерах, не противоречащих другим международным торговым соглашениям, с тем чтобы попытаться в течение контрольного периода обеспечить предпочтение в отношении импорта олова из участников-производителей.

Статья 33. КОНТРОЛЬНЫЕ ПЕРИОДЫ

1. Контрольные периоды соответствуют кварталам года при условии, что в любом случае введения ограничения экспорта в первый раз во время действия настоящего Соглашения или повторного введения в действие такого ограничения после промежутка времени, в течение которого экспорт не был ограничен, Совет может объявить контрольным периодом любой период продолжительностью не более пяти месяцев и не менее двух месяцев, заканчивающийся 31 марта, 30 июня, 30 сентября или 31 декабря.

2. Общий разрешенный экспортный контингент, который вступил в силу, не перестает быть действительным в течение контрольного периода, к которому он относится, в силу только того факта, что количество металлического олова в буферном запасе стало меньше минимального количества, которое требуется в соответствии с пунктами 1 и 2 статьи 32, или любого другого количества, которым оно было заменено в соответствии с положениями указанных пунктов.

3. Уже объявленный контрольный период может быть отменен Советом до начала его действия или прекращен в течение этого периода.

4. Независимо от положений настоящей статьи, если в соответствии с пятым Соглашением для последнего квартала срока действия указанного Соглашения установлен общий разрешенный экспортный контингент и он все еще действителен в момент прекращения действия указанного Соглашения и если Совет не принимает иного решения на своей первой сессии, то:

- a) считается, что контрольный период, действительный в момент вступления в силу настоящего Соглашения, объявлен в соответствии с настоящим Соглашением; и
- b) общий разрешенный экспортный контингент на такой контрольный период сохраняется на том же квартальном уровне, который установлен в соответствии с пятым Соглашением для последнего квартала срока его действия, до тех пор, пока он не будет пересмотрен Советом в соответствии с положениями статьи 32.

Статья 34. РАСПРЕДЕЛЕНИЕ ОБЩЕГО РАЗРЕШЕННОГО ЭКСПОРТНОГО КОНТИНГЕНТА

1. Общий разрешенный экспортный контингент для любого контрольного периода распределяется между участниками-производителями пропорционально показателям их производства или экспорта, в зависимости от случая, за последние четыре последовательные квартала, существовавшие контрольному периоду и не объявленные контрольными периодами. При

распределении общего разрешенного экспортного контингента в соответствии с настоящим пунктом Совет должным образом учитывает любые обстоятельства, указанные в правиле 6 приложения F к настоящему Соглашению или объявленные любым участником-производителем исключительными в соответствии с правилом 9 приложения F, и может с согласия других участников-производителей использовать, в зависимости от случая, показатели производства или экспорта этого участника, относящиеся к другому периоду, определенному Советом.

2. а) Независимо от положений пункта 1 настоящей статьи, Совет может с согласия участника-производителя сократить его долю в общем разрешенном экспортном контингенте и перераспределить количество, на которое данная доля была сокращена, между другими участниками-производителями пропорционально процентным долям этих участников или же, если этого требуют обстоятельства, каким-либо другим образом.

б) Для целей настоящей статьи количество олова, определенное в соответствии с подпунктом (а) выше в отношении любого участника-производителя для любого контрольного периода, считается разрешенным экспортным контингентом данного участника для этого контрольного периода.

3. Нетто-экспорт олова каждого участника-производителя в каждом контрольном периоде ограничивается, если в настоящем Соглашении не предусмотрено иное, разрешенным экспортным контингентом в отношении данного участника на данный контрольный период.

4. Каждый участник-производитель принимает такие меры, какие могут быть необходимыми для выполнения и соблюдения положений настоящей статьи, с тем чтобы его экспорт возможно более точно соответствовал его разрешенному экспортному контингенту для любого контрольного периода.

5. а) Каждый участник-производитель, который считает, что он, возможно, не сможет экспортировать в течение какого-либо контрольного периода то количество олова, которое он имеет право экспортировать в соответствии с его разрешенным экспортным контингентом для данного контрольного периода, обязан сообщить об этом Совету как можно скорее, но во всяком случае не позже, чем через два календарных месяца со дня, когда такой разрешенный экспортный контингент вступил в силу.

б) Если Совет получает такое сообщение или если он считает, что какой-либо участник-производитель, возможно, не сможет экспортировать в течение какого-либо контрольного периода то количество олова, которое он имеет право экспортировать в соответствии с его разрешенным экспортным контингентом, Совет может предпринять такие шаги, какие, по его мнению, обеспечат фактический вывоз общего разрешенного экспортного контингента.

6. Для целей настоящей статьи Совет может решить, что экспорт олова любого участника-производителя включает олово, содержащееся в любом материале, полученном в результате добычи полезных ископаемых соответствующим участником.

Статья 35. ОПРЕДЕЛЕНИЕ ДАТЫ ЭКСПОРТА

Олово считается экспортированным, если в отношении участника, указанного в приложении С к настоящему Соглашению, выполнены формаль-

ности, изложенные в указанном приложении против названия данного участника, при условии, что:

- a) Совет может с согласия соответствующего участника время от времени пересматривать приложение С, и результаты любого такого пересмотра имеют такую же силу, как если бы они были включены в указанное приложение; и
- b) если какое-либо количество олова экспортируется каким-либо участником-производителем любым методом, не предусмотренным в приложении С, Совет определяет, следует ли считать такое количество экспортированным для целей настоящего Соглашения, и если следует, то определяет, к какому периоду надлежит отнести экспорт этого олова.

Статья 36. САНКЦИИ В СВЯЗИ С ЭКСПОРТНЫМ КОНТРОЛЕМ

1. a) Если, независимо от положений статьи 34, нетто-экспорт олова какого-либо участника-производителя в любой контрольный период превышает его разрешенный экспортный контингент на этот контрольный период больше чем на 5 процентов, Совет может предложить соответствующему участнику внести в буферный запас дополнительный взнос, не превышающий то количество, на которое объем вышеуказанного экспорта превышает его разрешенный экспортный контингент. Такой взнос вносится металлическим оловом или наличными или содержит такую часть металлического олова и наличных и вносится до такой даты или таких дат, какие могут быть установлены Советом. Если часть этого взноса вносится наличными, то она исчисляется на основе минимальной цены, действующей в день принятия решения. Если часть этого взноса вносится металлическим оловом, то она включается в разрешенный экспортный контингент соответствующего участника на контрольный период, в течение которого такой взнос должен быть внесен, и не является добавлением к этому разрешенному экспортному контингенту.

b) Если, независимо от положений статьи 34, совокупный нетто-экспорт какого-либо участника-производителя в течение любых четырех последовательных контрольных периодов, включающих в себя следующие случаи указанный в подпункте (a) выше контрольный период, превышает более чем на 1 процент его совокупный разрешенный экспортный контингент на эти периоды, то разрешенный экспортный контингент данного участника в течение каждого из четырех последующих контрольных периодов может быть сокращен на одну четверть всего такого превышения экспорта или, если Совет примет соответствующее решение, — на более крупную величину, но не более половины его. Такое сокращение вступает в силу с контрольного периода, следующего за тем, в течение которого указанное решение было принято Советом.

c) Если по истечении любых таких четырех последовательных контрольных периодов, в течение которых совокупный нетто-экспорт олова какого-либо участника превысил его разрешенный экспортный контингент, указанный в подпункте (b) выше, совокупный нетто-экспорт олова данного участника в течение любых четырех дальнейших последовательных контрольных периодов, не включающих какой-либо контрольный период, предусмотренный положениями подпункта (b) выше, превышает совокупный разрешенный экспортный контингент на эти четыре контрольных периода,

то Совет может, помимо сокращения общего разрешенного экспортного контингента данного участника в соответствии с положениями подпункта (b) выше, объявить, что данный участник утрачивает часть — которая для первого раза не превышает половины — своих прав на участие в результатах ликвидации буферного запаса. Совет может в любое время восстановить соответствующего участника в той части его прав, которая была таким образом утрачена, на таких условиях, какие он может определить.

d) Участник-производитель, который экспортировал олово в количестве, превышающем его разрешенный экспортный контингент и любое количество олова, которое ему было разрешено экспортировать в соответствии со статьей 34 и другими положениями настоящей статьи, обязан принять эффективные меры для исправления при первой возможности нарушения им положений настоящего Соглашения. Совет, принимая решение о мерах, которые должны быть приняты в соответствии с настоящим пунктом, учитывает все случаи, когда данный участник не принял таких мер или принял их с опозданием.

2. Для целей подпунктов (a), (b) и (c) пункта 1 настоящей статьи общие разрешенные экспортные контингенты, установленные в отношении контрольных периодов, количества, экспортированные сверх таких общих разрешенных экспортных контингентов, и санкции, введенные в действие в соответствии с пятым Соглашением, считаются с момента вступления в силу настоящего Соглашения соответственно установленными, экспортированными или введенными в действие в соответствии с настоящим Соглашением.

Статья 37. СПЕЦИАЛЬНЫЙ ЭКСПОРТ

1. В любое время после объявления Советом контрольного периода он может отдельным большинством в две трети голосов разрешить экспорт (в дальнейшем именуемый специальным экспортом) определенного количества олова в дополнение к разрешенному экспортному контингенту, указанному в пункте 1 статьи 34, при условии, что:

- a) он считает, что предложенный специальный экспорт предназначается для включения в правительственный запас; и
- b) он считает, что предложенный специальный экспорт не будет, вероятно, использован ни для какой коммерческой или промышленной цели во время действия настоящего Соглашения.

2. Совет может отдельным большинством в две трети голосов устанавливать такие условия для специального экспорта, какие он считает необходимыми.

3. В случае выполнения положений статьи 39 и условий, установленных Советом в соответствии с пунктом 2 настоящей статьи, специальный экспорт не принимается во внимание при применении положений пунктов 2 и 4 статьи 34 и пункта 1 статьи 36.

4. Совет может отдельным большинством в две трети голосов в любое время пересмотреть условия, указанные в пункте 1 настоящей статьи, если любой такой пересмотр не нанесет ущерба для каких-либо мер, принятых любым участником в соответствии с предоставленным разрешением и условиями, уже установленными в соответствии с пунктом 2 настоящей статьи.

Статья 38. СПЕЦИАЛЬНЫЕ ДЕПОЗИТЫ

1. Участник-производитель может с согласия Совета в любое время сдавать Управляющему в специальный депозит металлическое олово. Специальный депозит не считается частью буферного запаса и не находится в распоряжении Управляющего.

2. Участнику-производителю, уведомившему Совет о своем намерении сдать в специальный депозит металлическое олово, произведенное на его территории, разрешается, по представлении Совету таких доказательств, каких он может потребовать для установления, что это именно тот металл или те концентраты, подлежащие переработке в металлическое олово, которые являются предметом специального депозита, экспортировать такой металл или такие концентраты сверх любого разрешенного экспортного количества, которое могло быть установлено для данного участника в соответствии со статьей 34, и к такому экспорту не применяются положения пунктов 2 и 4 статьи 34 и пункта 1 статьи 36 при условии, что участник-производитель соблюдает требования статьи 39.

3. Управляющий может принимать специальные депозиты только в удобном для него месте или местах.

4. Исполнительный председатель уведомляет участников о получении любого такого специального депозита, но не ранее чем через три месяца после его получения.

5. Участник-производитель, внесший металлическое олово в специальный депозит, может изъять весь этот металл или часть его, чтобы осуществить полностью или частично экспорт в счет его разрешенного экспортного количества в любой контрольный период. В таких случаях изъятые из специального депозита количество олова рассматривается как экспортированное для целей экспортного контроля в контрольный период, в котором оно было изъято.

6. В течение любого квартала, не объявленного контрольным периодом, любой специальный депозит находится в распоряжении участника, внесшего его, с тем единственным условием, что он должен соблюдать положения пункта 8 статьи 39.

7. Все расходы, связанные с каким-либо специальным депозитом, покрываются участником, вносящим его, и Совет никаких расходов в связи с этим не несет.

Статья 39. ЗАПАСЫ, ХРАНЯЩИЕСЯ У УЧАСТНИКОВ-ПРОИЗВОДИТЕЛЕЙ

1. а) Запасы олова, хранящиеся у любого участника-производителя и не экспортированные согласно содержащемуся в приложении С к настоящему Соглашению определению, относящемуся к данному участнику, не могут превышать в любой момент в течение какого-либо контрольного периода количество, указанное для данного участника в приложении D к настоящему Соглашению.

б) В такие запасы не включается олово, находящееся в пути с рудника, вплоть до даты экспорта, определенной тем способом, который указан в приложении С.

с) Совет может пересматривать приложение D, но в случае увеличения при этом количества, указанного в приложении D для любого участника, он

может установить условия, в том числе касающиеся периода и последующего экспорта, в отношении любого дополнительного количества.

2. Любое увеличение процентной доли, одобренное в соответствии с пунктом (а) статьи 39 пятого Соглашения и еще действующее в момент прекращения действия указанного Соглашения, и любые условия, установленные в связи с ним, считаются одобренными или установленными в соответствии с настоящим Соглашением, если Совет не примет иного решения в течение шести месяцев после вступления в силу настоящего Соглашения.

3. Любой специальный депозит, внесенный в соответствии со статьей 38, вычитается из объема запасов, которые в соответствии с настоящей статьей разрешается держать в течение контрольного периода соответствующему участнику-производителю.

4. а) Если на территории какого-либо участника-производителя, указанного в приложении Е к настоящему Соглашению, оловянная руда неизбежно извлекается из месторождений при добыче других полезных ископаемых, упомянутых в указанном приложении, и по этой причине ограничение запасов, предусматриваемое в пункте 1 настоящей статьи, необоснованно ограничило бы добычу этих других полезных ископаемых, то такому участнику разрешается хранить на своей территории дополнительные запасы оловянных концентратов в той степени, в которой, согласно официальному свидетельству правительства данного участника, они были добыты исключительно попутно с этими другими полезными ископаемыми и фактически остались на территории этого участника, при условии, что отношение объема таких дополнительных запасов к общему количеству других добытых полезных ископаемых никогда не должно превышать отношения, указанного в приложении Е.

б) За исключением тех случаев, когда Совет дает на то свое согласие, экспорт таких дополнительных запасов не может быть начат до ликвидации всех запасов металлического олова в буферном запасе, и после этого объем экспорта за счет дополнительных запасов не может превышать в каждом квартале одну сороковую часть всех дополнительных запасов или 250 тонн, в зависимости от того, какое из этих количеств окажется больше.

5. Участники, перечисленные в приложении D или E, по консультации с Советом издадут в отношении таких дополнительных запасов, какие могут быть одобрены в соответствии с настоящей статьей, правила о порядке хранения, охраны и контроля.

6. Совет может с согласия соответствующего участника-производителя пересматривать приложения D и E.

7. Каждый участник-производитель направляет Совету в сроки, определяемые Советом, сообщения относительно запасов олова на его территории, не экспортированных согласно определению для данного участника в приложении С. В такие сообщения не включается олово, находящееся в пути с рудника, вплоть до даты экспорта, определенной тем способом, который указан в приложении С. Запасы, хранящиеся в соответствии с пунктом 4 настоящей статьи, указываются в этих сообщениях отдельно.

8. Участник-производитель, который вносит специальные депозиты в соответствии со статьей 38 или которому разрешено увеличить количество в соответствии с положениями пункта 1 настоящей статьи, не позднее чем за 12 месяцев до прекращения действия настоящего Соглашения информирует Совет о своих планах в отношении реализации таких специальных депозитов или экспорта всего или части такого увеличенного количества, кроме

дополнительных запасов, экспорт которых регулируется пунктом 4 настоящей статьи, и консультируется с Советом относительно наиболее целесообразных способов осуществления такого экспорта с возможно меньшей дезорганизацией рынка олова. Соответствующий участник-производитель надлежащим образом учитывает рекомендации Совета.

ГЛАВА XV. НЕХВАТКА ОЛОВА

Статья 40. МЕРЫ, ПРИНИМАЕМЫЕ В СЛУЧАЕ НЕХВАТКИ ОЛОВА

1. Если в какой-либо момент, когда цена находится в верхнем секторе или превышает его, Совет приходит к заключению, что наблюдается или, вероятно, будет наблюдаться серьезная нехватка олова, Совет:

- a) прекращает любой экспортный контроль, который может действовать, и рекомендует уровень запасов, который не должен превышать; и
- b) рекомендует участникам принять все возможные меры для обеспечения возможно более быстрого увеличения количества олова, которое они смогут предлагать.

2. Совет определяет период, в течение которого действуют меры, предусмотренные в настоящей статье; такой период исчисляется в кварталах, причем, когда эти меры применяются в соответствии с настоящим Соглашением в первый раз или применяются вновь после промежутка, когда не было признанной нехватки олова, Совет может объявить периодом действия этих мер любой период продолжительностью не более пяти месяцев и не менее одного месяца, заканчивающийся 31 марта, 30 июня, 30 сентября или 31 декабря.

3. Совет может аннулировать любые меры, принятые на основании настоящей статьи, до начала их реализации, прекратить их действие, когда они находятся в процессе осуществления, или продлевать их из квартала в квартал.

4. С учетом оценок производства и потребления, которые Совет делает в соответствии с подпунктом (a) статьи 10, и с учетом количества металлического олова и наличных денежных средств, имеющихся в буферном запасе, и всех других соответствующих факторов, в частности использования производственных мощностей, наличия других запасов олова и тенденции существующих цен, Совет проводит любые исследования, необходимые для того, чтобы позволить ему оценить общий спрос на олово и наличие олова на объявленный период и такие последующие периоды, какие он может определить.

5. Совет может отдельным большинством в две трети голосов предложить участникам договориться с ним о таких мерах, какие могли бы обеспечить участникам-потребителям справедливое распределение имевшегося олова.

6. Совет может проводить с участниками-производителями консультации о соответствующих мерах, не противоречащих другим международным торговым соглашениям, с тем чтобы попытаться в случае нехватки олова обеспечить предпочтение в отношении поставок олова участникам-потребителям.

7. Совет на каждой проводимой в период применения настоящей статьи сессии рассматривает результаты мер, принятых в соответствии с настоящей статьей после предшествующей сессии.

ЧАСТЬ ЧЕТВЕРТАЯ ПРОЧИЕ ПОЛОЖЕНИЯ

ГЛАВА XVI. ОБЯЗАТЕЛЬСТВА УЧАСТНИКОВ

Статья 41. ОБЩИЕ ОБЯЗАТЕЛЬСТВА

1. В течение срока действия настоящего Соглашения участники прилагают все возможные усилия и сотрудничают друг с другом в целях облегчения достижения целей Соглашения.

2. Участники признают обязательными все решения Совета, принятые в соответствии с настоящим Соглашением.

3. Без ущерба для общего значения пункта 1 настоящей статьи участники соблюдают, в частности, следующие условия:

- a) до тех пор, пока имеется достаточное количество олова для полного удовлетворения их потребностей, они не запрещают и не ограничивают использование олова в конкретных сферах применения, за исключением тех случаев, когда такое запрещение или ограничение не противоречит другим международным соглашениям о торговле;
- b) они создают условия, способствующие экономической разработке месторождений в соответствии с потребностями рынка; и
- c) они поощряют охрану месторождений олова, предотвращая преждевременное прекращение их разработки.

Статья 42. ДИФФЕРЕНЦИРОВАННЫЕ И КОРРЕКТИРОВОЧНЫЕ МЕРЫ

Участники-потребители, которые являются развивающимися странами, и наименее развитые страны-участники, на интересы которых оказывают неблагоприятное влияние меры, принимаемые в соответствии с настоящим Соглашением, могут обращаться к Совету с просьбой принять соответствующие дифференцированные и корректировочные меры. Совет рассматривает вопрос о принятии таких соответствующих мер в соответствии с пунктом 3 раздела III резолюции 93 (IV) Конференции Организации Объединенных Наций по торговле и развитию.

Статья 43. КОНСУЛЬТАЦИИ

Совет по просьбе любого участника проводит консультации относительно факторов, непосредственно затрагивающих предложение или спрос. Совет может представлять свои рекомендации на рассмотрение участников.

Статья 44. ПРЕПЯТСТВИЯ В ТОРГОВЛЕ

1. Совет в свете изучения им рынка олова выявляет любые препятствия на пути к расширению торговли оловом, полуфабрикатами и готовыми изделиями из него.

2. Совет может с учетом положений пункта 1 настоящей статьи сам принимать или стремиться к принятию в рамках других соответствующих организаций рекомендаций, направленных на снижение, а где это возможно, на полное устранение таких препятствий. Совет периодически изучает результаты осуществления таких рекомендаций.

Статья 45. СПРАВЕДЛИВЫЕ ТРУДОВЫЕ НОРМЫ

Участники заявляют, что во избежание снижения жизненного уровня и установления несправедливых конкурентных условий в мировой торговле они будут стремиться обеспечить справедливые трудовые нормы в оловянной промышленности.

Статья 46. РЕАЛИЗАЦИЯ ОЛОВА ИЗ НЕКОММЕРЧЕСКИХ ЗАПАСОВ

1. Участник, желающий реализовать олово из своих некоммерческих запасов, заблаговременно предупредив Совет, консультируется с ним о своих планах реализации.

2. Когда участник уведомляет о плане реализации олова из своих некоммерческих запасов, Совет немедленно начинает официальные консультации с данным участником по поводу этого плана, с тем чтобы обеспечить надлежащее выполнение положений пункта 4 настоящей статьи.

3. Совет время от времени рассматривает ход реализации таких запасов и может делать рекомендации соответствующему участнику. Такой участник надлежащим образом учитывает рекомендации Совета.

4. Реализация олова из некоммерческих запасов осуществляется с должным учетом необходимости защиты оловодобывающей и оловоплавильной промышленности, а также потребителей олова от любой дезорганизации их обычных рынков, которой можно избежать, и от неблагоприятных последствий такой реализации для капиталовложений в геологоразведочные работы и в разработку новых месторождений, а также для процветания и развития оловодобывающей промышленности на территории или территориях участников-производителей. Реализация осуществляется такими партиями и в такие сроки, чтобы она не оказывала неблагоприятного влияния на производство и занятость в оловянной промышленности на территории или территориях участников-производителей и не вызывала трудностей в экономике участников-производителей.

Статья 47. ПОЛОЖЕНИЯ О ГОСУДАРСТВЕННОЙ БЕЗОПАСНОСТИ

Ни одно положение настоящего Соглашения не может рассматриваться как требование, чтобы тот или иной участник представлял какую-либо информацию, разглашение которой идет вразрез с существенными интересами его безопасности.

ГЛАВА XVII. ЖАЛОБЫ И СПОРЫ

Статья 48. ЖАЛОБЫ

1. Любая жалоба на нарушение каким-либо участником настоящего Соглашения передается, если другими положениями настоящего Соглашения не предусмотрены меры по исправлению положения, по просьбе подающего эту жалобу участника на разрешение Совета.

2. За исключением случаев, когда в настоящем Соглашении предусмотрено иное, ни один участник не может быть признан нарушившим настоящее Соглашение, если по этому поводу не принята соответствующая резолюция. Во всякой такой резолюции указываются характер и степень нарушения.

3. Если Совет устанавливает в соответствии с настоящей статьей, что участник нарушил настоящее Соглашение, он может, если другими положениями настоящего Соглашения не предусмотрены какие-либо иные санкции, лишить соответствующего участника права голоса и других прав впредь до исправления им этого положения или до выполнения им своих обязательств каким-либо иным образом.

4. Для целей настоящей статьи под понятием «нарушение настоящего Соглашения» понимается нарушение любых условий, установленных Советом, или невыполнение любого обязательства, возложенного на участника в соответствии с настоящим Соглашением.

5. Любой участник, считающий, что его экономические интересы в рамках настоящего Соглашения серьезно ущемляются в результате действий любого другого участника или участников, за исключением действий, предпринимаемых во время войны, может обратиться в Совет с жалобой.

6. По получении такой жалобы Совет рассматривает создавшееся фактическое положение и решает большинством общего числа голосов всех участников-потребителей и большинством общего числа голосов всех участников-производителей, является ли жалоба участника обоснованной, и, если он решает этот вопрос утвердительно, разрешает участнику, подавшему жалобу, выйти из настоящего Соглашения.

Статья 49. СПОРЫ

1. Всякий спор о толковании или применении настоящего Соглашения, не урегулированный путем переговоров, передается по просьбе любого участника на разрешение Совета.

2. В случае передачи спора в Совет в соответствии с настоящей статьей большинство участников или любые участники, которые располагают не менее чем одной третью голосов в Совете, могут потребовать, чтобы Совет после всестороннего обсуждения спорных вопросов запросил до вынесения решения заключение консультативной группы, указанной в пункте 3 настоящей статьи, по этим вопросам.

3. а) Если Совет не примет единогласно всеми поданными голосами иного решения, то консультативная группа состоит из:

- i) двух назначенных участниками-производителями лиц, одно из которых имеет большой опыт в вопросах, аналогичных данному спорному вопросу, а другое — большой юридический авторитет и опыт;

- ii) двух таких лиц, назначенных участниками-потребителями; и
 - iii) председателя, единогласно избираемого четырьмя лицами, назначенными, как указано выше, или, если они не смогут прийти к согласию, — Исполнительным председателем.
- b) Лица, назначенные в состав консультативной группы, действуют в личном качестве, не получая инструкций от какого-либо правительства.
 - c) Расходы консультативной группы оплачиваются Советом.
4. Заключение консультативной группы и его мотивировка представляются Совету, который по рассмотрении всей относящейся к делу информации выносит решение по данному спору.

ГЛАВА XVIII. ЗАКЛЮЧИТЕЛЬНЫЕ ПОЛОЖЕНИЯ

Статья 50. ДЕПОЗИТАРИЙ

Депозитарием настоящего Соглашения назначается Генеральный секретарь Организации Объединенных Наций.

Статья 51. ПОДПИСАНИЕ СОГЛАШЕНИЯ

Настоящее Соглашение будет открыто для подписания в Центральном учреждении Организации Объединенных Наций в Нью-Йорке с 3 августа 1981 года по 30 апреля 1982 года включительно сторонами пятого Соглашения и другими государствами, которые являются членами ЮНКТАД.

Статья 52. РАТИФИКАЦИЯ, ПРИНЯТИЕ ИЛИ УТВЕРЖДЕНИЕ СОГЛАШЕНИЯ

Настоящее Соглашение подлежит ратификации, принятию или утверждению подписавшими его правительствами согласно их соответствующим конституционным процедурам. Документы о ратификации, принятии или утверждении сдаются на хранение депозитарию.

Статья 53. УВЕДОМЛЕНИЕ О ВРЕМЕННОМ ПРИМЕНЕНИИ

1. Правительство, которое подписало настоящее Соглашение и которое намеревается ратифицировать, принять или утвердить настоящее Соглашение, или правительство, для которого Совет установил условия присоединения в соответствии с положениями статьи 54, но которое еще не смогло сдать на хранение свой документ, может в любое время уведомить депозитария о том, что оно будет в пределах ограничений, обусловленных его конституционными и/или законодательными процедурами, применять настоящее Соглашение временно либо с момента его вступления в силу в соответствии со статьей 55, либо, если оно уже вступило в силу, с той или иной указанной даты.

2. Любое правительство, указанное в пункте 1 настоящей статьи, которое направляет депозитарию уведомление о том, что вследствие применения настоящего Соглашения в пределах ограничений, обусловленных его кон-

ституционными и/или законодательными процедурами, оно не сможет внести свои взносы на Счет буферного запаса, не осуществляет свое право голоса по вопросам, касающимся положений глав X-XV включительно настоящего Соглашения. Однако такое правительство выполняет все свои финансовые обязательства, связанные с Административным счетом. Временное участие правительства, направляющего уведомление, указанное в настоящем пункте, не превышает 12 месяцев с момента временного вступления в силу настоящего Соглашения, если Совет не примет иного решения.

Статья 54. ПРИСОЕДИНЕНИЕ К СОГЛАШЕНИЮ

1. Настоящее Соглашение открыто для присоединения правительств всех государств на условиях, устанавливаемых Советом. Присоединение осуществляется посредством сдачи документа о присоединении на хранение депозитарию. В документах о присоединении указывается, что правительство принимает все условия, установленные Советом.

2. Любое правительство, которое намерено присоединиться к настоящему Соглашению, информирует об этом Совет или, до вступления в силу настоящего Соглашения, — Совет пятого Соглашения.

3. Установленные Советом условия являются одинаковыми в отношении права голоса и финансовых обязательств как для правительств, которые намерены присоединиться к настоящему Соглашению, так и для других правительств, уже участвующих в нем.

4. При присоединении к настоящему Соглашению какой-либо страны-производителя, которая становится участником-производителем, Совет:

- a) с согласия этого участника устанавливает количество и процентную долю, которые должны быть указаны для этого участника в приложениях D и E к настоящему Соглашению соответственно; и
- b) устанавливает также обстоятельства для целей экспортного контроля, которые должны быть указаны против наименования этого участника в приложении C к настоящему Соглашению.

Установленные таким образом количество, процентная доля и обстоятельства имеют такую же силу, как если бы они были включены в указанные приложения.

5. Совет пятого Соглашения до вступления в силу настоящего Соглашения может устанавливать условия, указанные в пункте 1 настоящей статьи, при условии подтверждения их Советом на его первой сессии.

Статья 55. ВСТУПЛЕНИЕ В СИЛУ

1. Настоящее Соглашение вступает в силу окончательно 1 июля 1982 года или в любую другую последующую дату, если к этой дате правительства стран-производителей, на которые приходится по меньшей мере 80 процентов от общего объема производства, указанного в процентах в приложении А к настоящему Соглашению, и правительства стран-потребителей, на которые приходится по меньшей мере 80 процентов от общего объема потребления, указанного в процентах в приложении В к настоящему Соглашению, сдадут на хранение документы о ратификации, принятии, утверждении или присоединении.

2. Если 1 июля 1982 года настоящее Соглашение не вступит в силу в соответствии с пунктом 1 настоящей статьи, оно вступает в силу временно, если на эту дату правительства стран-производителей, на которые приходится по меньшей мере 65 процентов от общего объема производства, указанного в процентах в приложении А, и правительства стран-потребителей, на которые приходится по меньшей мере 65 процентов от общего объема потребления, указанного в процентах в приложении В, сдадут на хранение документы о ратификации, принятии, утверждении или присоединении или уведомят депозитария в соответствии со статьей 53 о том, что они будут применять настоящее Соглашение временно.

3. Если 1 июня 1982 года процентные показатели, необходимые для вступления настоящего Соглашения в силу в соответствии с пунктом 1 или 2 настоящей статьи, не будут достигнуты, то Генеральный секретарь Организации Объединенных Наций предлагает тем правительствам, которые сдали на хранение документы о ратификации, принятии, утверждении или присоединении или которые уведомили депозитария о том, что они будут применять настоящее Соглашение временно, провести совещание для принятия решения об окончательном или временном вступлении настоящего Соглашения в силу между ними в целом или частично с такой даты, какую они могут установить. Генеральный секретарь Организации Объединенных Наций приглашает также другие правительства, которые подписали настоящее Соглашение или участвовали в пятом Международном соглашении по олову, присутствовать на этом совещании в качестве наблюдателей.

4. Если через 18 месяцев по истечении продленного срока действия пятого Соглашения настоящее Соглашение вступит в силу временно, но не вступит в силу окончательно в соответствии с пунктом 1 настоящей статьи, те правительства, которые сдали на хранение документы о ратификации, принятии, утверждении или присоединении, могут на основе взаимного согласия принять решение о том, что, независимо от положений пункта 1 настоящей статьи, настоящее Соглашение вступает в силу между ними окончательно. Если эти правительства не примут решения об окончательном вступлении в силу между ними настоящего Соглашения, оно остается в силе временно.

5. Для любого правительства, сдавшего на хранение документ о ратификации, принятии, утверждении или присоединении после вступления в силу настоящего Соглашения, оно вступает в силу в день сдачи такого документа на хранение.

Статья 56. УЧАСТИЕ МЕЖПРАВИТЕЛЬСТВЕННЫХ ОРГАНИЗАЦИЙ

1. Любая ссылка в настоящем Соглашении на «правительство» или «правительства» рассматривается как включающая ссылку на Европейское экономическое сообщество и на любую межправительственную организацию, имеющую обязательства в отношении переговоров, заключения и применения международных соглашений, в частности товарных соглашений. Соответственно, любая ссылка в настоящем Соглашении на его подписание, ратификацию, принятие или утверждение, на уведомление о его временном применении или на присоединение к нему рассматривается по отношению к таким межправительственным организациям как включающая ссылку на подписание, ратификацию, принятие или утверждение, на уведомление о времен-

ном применении или на присоединение таких межправительственных организаций.

2. В случае голосования по вопросам, входящим в их компетенцию, такие организации подают число голосов, равное общему числу голосов, которое может быть предоставлено в соответствии со статьей 14 их государствам-членам, которые в этом случае не подают свои голоса индивидуально.

Статья 57. ПОПРАВКИ

1. Совет может большинством в две трети общего числа голосов всех участников-производителей и большинством в две трети общего числа голосов всех участников-потребителей рекомендовать участникам внести поправки в настоящее Соглашение. В своей рекомендации Совет устанавливает срок, в течение которого каждый участник должен уведомить депозитария о том, ратифицирует ли он, принимает или утверждает поправку или нет.

2. Совет может продлить срок представления уведомления о ратификации, принятии или утверждении, установленный им в соответствии с пунктом 1 настоящей статьи. Совет уведомляет депозитария о любом таком продлении.

3. Если в течение срока, установленного в соответствии с пунктом 1 настоящей статьи или продленного в соответствии с пунктом 2 настоящей статьи, поправка ратифицируется, принимается или утверждается всеми участниками, она вступает в силу немедленно по получении депозитарием последнего уведомления о ратификации, принятии или утверждении.

4. Если в течение срока, установленного в соответствии с пунктом 1 настоящей статьи или продленного в соответствии с пунктом 2 настоящей статьи, поправка не ратифицируется, не принимается или не утверждается участниками, которые располагают по меньшей мере 80 процентами общего числа голосов участников-производителей и по меньшей мере 80 процентами общего числа голосов участников-потребителей, она не вступает в силу.

5. Если в течение срока, установленного в соответствии с пунктом 1 настоящей статьи или продленного в соответствии с пунктом 2 настоящей статьи, поправка ратифицируется, принимается или утверждается участниками, которые располагают по меньшей мере 80 процентами общего числа голосов участников-производителей и по меньшей мере 80 процентами общего числа голосов участников-потребителей:

- a) эта поправка вступает в силу для участников, которые сообщили о ее ратификации, принятии или утверждении, через три месяца со дня получения депозитарием последнего уведомления о ратификации, принятии или утверждении, необходимого для достижения по меньшей мере 80 процентов общего числа голосов участников-производителей и по меньшей мере 80 процентов общего числа голосов участников-потребителей; и
- b) любой участник, который не ратифицировал, не принял или не утвердил поправку к дате вступления ее в силу, перестает с этой даты участвовать в Соглашении, если такой участник не докажет Совету на его первой сессии после даты вступления поправки в силу, что он не мог своевременно ратифицировать, принять или утвердить ее вследствие затруднений конституционного характера, и Совет не решит продлить для

такого участника срок, установленный для ратификации, принятия или утверждения поправки, до тех пор, пока эти затруднения не будут преодолены.

6. Если какой-либо участник считает, что его интересы будут существенно затронуты той или иной поправкой, он может до вступления последней в силу уведомить депозитария о своем выходе из настоящего Соглашения. Этот выход становится действительным в день вступления поправки в силу. Совет может в любое время разрешить такому участнику, на условиях, которые он сочтет приемлемыми, аннулировать свое уведомление о выходе.

7. Любая поправка к настоящей статье вступает в силу только в том случае, если она ратифицирована, принята или утверждена всеми участниками.

8. Положения настоящей статьи не затрагивают никаких предусмотренных настоящим Соглашением прав пересматривать любое приложение к нему или действие любой другой статьи настоящего Соглашения, предусматривающей специальную процедуру в отношении изменения настоящего Соглашения.

Статья 58. ВЫХОД ИЗ СОГЛАШЕНИЯ

Любой участник, который выходит из настоящего Соглашения в течение срока его действия, за исключением случаев, когда он выходит:

- a) в соответствии с положениями пункта 6 статьи 48 или пункта 6 статьи 57; или
- b) по уведомлению депозитария по меньшей мере за 12 месяцев до выхода, сделанному не ранее одного года после вступления в силу настоящего Соглашения,

не имеет права ни на какую долю выручки от ликвидации буферного запаса в соответствии с условиями статьи 26 и ни на какую долю других активов Совета в соответствии с условиями статьи 60 о прекращении действия настоящего Соглашения.

Статья 59. СРОК ДЕЙСТВИЯ, ПРОДЛЕНИЕ И ПРЕКРАЩЕНИЕ

1. Срок действия настоящего Соглашения, за исключением случаев, когда в настоящей статье предусмотрено иное, составляет пять лет со дня его вступления в силу.

2. Совет может большинством в две трети общего числа голосов всех участников-производителей и большинством в две трети общего числа голосов всех участников-потребителей принять решение продлить срок действия настоящего Соглашения на период или периоды, не превышающие в общей сложности двух лет.

3. Совет в рекомендации участникам не позднее чем через четыре года после вступления в силу настоящего Соглашения информирует их о том, является ли необходимым и целесообразным возобновить настоящее Соглашение, и если это целесообразно, то в какой форме. В то же время он рассматривает вопрос о вероятном соотношении предложения олова и спроса на него к моменту истечения срока действия настоящего Соглашения.

4. а) Любой участник может в любое время письменно уведомить Исполнительного председателя о том, что он намерен внести на следующей сессии Совета предложение о прекращении действия настоящего Соглашения.

б) Если Совет большинством в две трети общего числа голосов всех участников-производителей и участников-потребителей принимает предложение о прекращении, он рекомендует участникам прекратить действие настоящего Соглашения.

с) Если участники, располагающие двумя третями общего числа голосов всех участников-производителей и двумя третями общего числа голосов всех участников-потребителей, уведомляют Совет, что они принимают эту рекомендацию, действие настоящего Соглашения прекращается в установленный Советом срок, но не позднее шести месяцев после получения Советом последнего из уведомлений от указанных участников.

5. Совет уведомляет депозитария о любом решении, принятом в соответствии с пунктом 2 или 4 (с) настоящей статьи.

Статья 60. ПРОЦЕДУРА ПО ПРЕКРАЩЕНИИ ДЕЙСТВИЯ СОГЛАШЕНИЯ

1. Совет продолжает существовать в течение времени, необходимого для выполнения положений пункта 2 настоящей статьи, для наблюдения за ликвидацией буферного запаса и любых запасов, хранящихся в соответствии со статьей 39, а также для наблюдения за надлежащим выполнением условий, установленных в настоящем Соглашении Советом или в соответствии с пятым Соглашением; Совет осуществляет такие полномочия и функции, возложенные на него настоящим Соглашением, какие необходимы для этой цели.

2. По прекращении действия настоящего Соглашения:

- а) буферный запас ликвидируется в соответствии с положениями статьи 26;
- б) Совет оценивает обязательства, принятые им на себя в отношении своего персонала, и, если это необходимо, принимает меры, с тем чтобы обеспечить, путем составления дополнительной сметы к Административному счету в соответствии со статьей 20, наличие достаточных денежных средств для выполнения этих обязательств;
- с) после выполнения всех обязательств, возникших у Совета, кроме обязательств, связанных со Счетом буферного запаса, остающиеся активы реализуются способом, указанным в настоящей статье;
- д) если Совет продолжает свою работу, он сохраняет свои архивы, статистические материалы и все другие документы;
- е) если Совет не продолжает своей работы, а создается орган-преемник, Совет передает ему свои архивы, статистические материалы и все другие документы и может передать ему в силу решения, принимаемого раздельным большинством в две трети голосов, все свои остающиеся активы или часть таких активов или реализовать их по собственному усмотрению;
- ф) если Совет не продолжает своей работы и органа-преемника не создается, Совет передает свои архивы, статистические материалы и любые другие документы Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций или любой международной организации по указанию Гене-

рального секретаря или, за неимением такого указания, по усмотрению Совета, а остающиеся неденежные активы Совета продаются или реализуются иным способом по указанию Совета; и

- g) выручка от реализации неденежных активов и любые остающиеся денежные активы распределяются затем таким образом, чтобы каждый участник получил долю, пропорциональную общей сумме его взносов на Административный счет, созданный в соответствии со статьей 20.

Статья 61. ОГОВОРКИ

Оговорки в отношении любого из положений настоящего Соглашения не допускаются.

В УДОСТОВЕРЕНИЕ ЧЕГО нижеподписавшиеся, должным образом на то уполномоченные, подписали настоящее Соглашение в указанные дни.

СОВЕРШЕНО в Женеве двадцать шестого июня тысяча девятьсот восемьдесят первого года, причем тексты настоящего Соглашения на английском, арабском, испанском, китайском, русском и французском языках являются равно аутентичными.

ПРИЛОЖЕНИЕ А

ПРОЦЕНТНЫЕ ДОЛИ СТРАН-ПРОИЗВОДИТЕЛЕЙ^а

<i>Страна</i>	<i>Процентная доля</i>
Австралия	5,95
Боливия	15,61
Бразилия	1,23
Заир	1,81
Индонезия	18,62
Малайзия	35,15
Нигерия	1,43
Руанда	0,92
Таиланд	19,28
Итого	100,00

^а На основании производства оловянных концентратов в 1980 году (нетто-экспорт оловянных концентратов и металлического олова в случае Бразилии).

Примечание: Список стран и процентных долей в настоящем приложении составлен Конференцией Организации Объединенных Наций по олову 1980 года, на которой был разработан текст шестого Международного соглашения по олову.

ПРИЛОЖЕНИЕ В

ПРОЦЕНТНЫЕ ДОЛИ ОТДЕЛЬНЫХ СТРАН-ПОТРЕБИТЕЛЕЙ И ГРУПП СТРАН^а

<i>Страна/группа стран</i>	<i>Процентная доля</i>
Австрия	0,27
Болгария	0,55
Венгрия	0,72
Венесуэла	0,34
Европейское экономическое сообщество (27,15)	
Бельгия-Люксембург	1,54
Федеративная Республика Германии	7,75
Греция	0,23
Дания	0,10
Ирландия	0,05
Италия	3,42
Нидерланды	2,71
Соединенное Королевство	5,81
Франция	5,54
Египет	0,22
Индия	1,37
Иордания	0,02
Ирак	0,07
Испания	2,40
Канада	2,69
Корейская Республика	1,06
Коста-Рика	0,01
Куба	0,03
Мальта	0,00
Мексика	0,94
Новая Зеландия	0,14
Норвегия	0,26
Перу	0,06
Польша	2,21
Румыния	1,81
Саудовская Аравия	0,03
Сенегал	0,00
Сирийская Арабская Республика	0,03
Соединенные Штаты Америки	26,91

<i>Страна/группа стран</i>	<i>Процентная доля</i>
Союз Советских Социалистических Республик	9,09
Тунис	0,06
Турция	0,39
Филиппины	0,54
Финляндия	0,11
Чехословакия	1,80
Швейцария	0,45
Швеция	0,24
Югославия	0,82
Ямайка	0,01
Япония	17,20
Итого	100,00

^a На основании потребления первичного металлического олова в 1978-1980 годах (нетто-импорт оловянных концентратов и металлического олова в случае СССР).

Примечание: Список стран и процентных долей в настоящем приложении составлен Конференцией Организации Объединенных Наций по олову 1980 года, на которой был разработан текст шестого Международного соглашения по олову.

ПРИЛОЖЕНИЕ С

ЧАСТЬ ПЕРВАЯ. ОБСТОЯТЕЛЬСТВА, ПРИ НАСТУПЛЕНИИ КОТОРЫХ ОЛОВО СЧИТАЕТСЯ ЭКСПОРТИРОВАННЫМ ДЛЯ ЦЕЛЕЙ ЭКСПОРТНОГО КОНТРОЛЯ

- Австралия** Олово считается экспортированным в день выдачи разрешения на экспорт ограниченных товаров на основании Таможенных правил (Запрещенный экспорт) при условии, что олово, отправленное с плавильной компании в Австралии и не подпадающее под действие Таможенных правил (Запрещенный экспорт), считается экспортированным, когда Отдел торговли и ресурсов официально удостоверил, что олово отправлено с плавильной компании.
- Боливия** Олово считается экспортированным, когда оно прошло контроль таможенных властей Боливии для оплаты экспортной пошлины. В тех случаях, когда оловянные концентраты переплавляются за пределами территории страны на основе договоров на переплавку руды с оплатой частью продукции, олово считается экспортированным из Боливии, когда Министерство горной и металлургической промышленности дало экспортное разрешение, покрывающее полученное металлическое олово.
- Индонезия** Олово считается экспортированным из Индонезии, когда уплачены таможенные пошлины и/или когда оловянные концентраты постав-

- лены на плавильный завод и взвешены там под наблюдением представителя таможи и когда должностные лица таможи выдали таможенный сертификат на такое олово. В это олово не включается олово, которое впоследствии импортируется в Индонезию для внутреннего потребления.
- Малайзия Олово считается экспортированным из Малайзии тогда, когда Королевское таможенное и акцизное управление Малайзии взвесило концентраты или, если концентраты переплавлены до уплаты экспортной пошлины, взвесило металл с целью уплаты экспортной пошлины.
- Нигерия Олово считается экспортированным, когда концентраты доставлены на плавильный завод, взвешены и подготовлены к взиманию роялти, при условии, что олово, которое не доставлено на плавильный завод, считается экспортированным, когда Железнодорожная корпорация Нигерии прислала железнодорожную накладную, подтверждающую доставку концентратов этой Корпорации для экспорта.
- Таиланд Олово считается экспортированным из Таиланда, когда Управление минеральных ресурсов официально засвидетельствовало, что концентраты доставлены и взвешены плавильной компанией Таиланда, при условии, что олово, предназначенное на экспорт, которое не доставлено на плавильную компанию, считается экспортированным из Таиланда, когда Управление минеральных ресурсов выдало разрешение на экспорт такого олова.
- Заир Олово считается экспортированным, когда перевозчик, входящий в Комитет внутреннего транспорта Республики Заир, выдал сквозной коносамент, который подтверждает доставку олова этому перевозчику. Если по каким-либо причинам такой документ не выдан на какую-либо партию олова, то олово в этой партии считается экспортированным для целей настоящего Соглашения, когда Таможенное управление Республики Заир выдало экспортные документы.
- Общее условие Любое олово, транспортируемое из участника-производителя во время контрольного периода, считается экспортированным и рассматривается как часть разрешенного экспортного контингента данного участника для данного контрольного периода, кроме:
- a) случаев, изложенных в настоящем приложении в отношении Австралии; или
 - b) случаев, которые могут быть определены Советом в соответствии с подпунктом (b) статьи 35, если формальности, изложенные в настоящем приложении против названия данного участника-производителя, не были закончены по отношению к данному олову до начала контрольного периода.

ЧАСТЬ ВТОРАЯ. ИМПОРТ УЧАСТНИКОВ-ПРОИЗВОДИТЕЛЕЙ

Для цели определения нетто-экспорта олова в соответствии со статьей 35 объемом импорта, вычитаемым из объема экспорта в течение контрольного периода, считается объем импорта соответствующего участника-производителя в течение квартала, непосредственно предшествовавшего объявлению данного контрольного периода, при условии, что олово, импортированное для переплавки и затем экспортированное, не принимается во внимание.

ПРИЛОЖЕНИЕ D

РАЗРЕШЕННОЕ КОЛИЧЕСТВО ЗАПАСОВ ДЛЯ ЦЕЛЕЙ СТАТЬИ 39^a

<i>Страна</i>	<i>Количество в тоннах</i>
Австралия	
Боливия	
Бразилия	
Заир	
Индонезия	
Малайзия	
Нигерия	
Руанда	
Таиланд	

^a Цифровые данные, подлежащие включению в настоящее приложение, будут определены Советом на его первой сессии.

ПРИЛОЖЕНИЕ E

ДОПОЛНИТЕЛЬНЫЕ ЗАПАСЫ ОЛОВА, ДОБЫЧА КОТОРОГО НЕРАЗРЫВНО СВЯЗАНА С ДОБЫЧЕЙ ДРУГОГО ПОЛЕЗНОГО ИСКОПАЕМОГО

<i>Страна</i>	<i>Другие полезные ископаемые</i>	<i>Количество металлического олова в концентратах, которое можно поместить в запас дополнительно в расчете на одну тонну другого добытого полезного ископаемого (в тоннах)</i>
Австралия	Тантало-ниобиевая руда	1,5
Заир	Тантало-ниобиевая руда	1,5
Нигерия	Ниобиевая руда	1,5
Таиланд	Вольфрамит-шеелит	1,5

ПРИЛОЖЕНИЕ F

ПРАВИЛА, ПРИМЕНЯЕМЫЕ ПРИ ПЕРЕСМОТРЕ ПРОЦЕНТНЫХ ДОЛЕЙ
УЧАСТНИКОВ-ПРОИЗВОДИТЕЛЕЙ*Правило 1*

a) Процентные доли участников-производителей определяются заново в первый раз на первой сессии Совета в соответствии с положениями настоящего Соглашения. Независимо от положений правила 2, этот пересмотр проводится на основании сведений за последние четыре квартала, непосредственно предшествующие введению любого контрольного периода, за которые имеются цифровые данные о производстве олова каждым из участников-производителей. Новые процентные доли для участников-производителей определяются прямо пропорционально их производству олова в течение этих четырех кварталов.

b) Последующие пересмотры процентных долей проводятся с интервалами в один год со времени первого пересмотра при условии, что ни один из периодов, следующих за кварталами, указанными в настоящем правиле, не был объявлен контрольным.

c) При таких последующих пересмотрах, проводимых в соответствии с настоящим правилом, новые процентные доли подсчитываются следующим образом:

- i)* процентные доли, устанавливаемые при втором пересмотре, должны быть прямо пропорциональны производству олова каждым из участников-производителей за последние 24 последовательных календарных месяца, за которые имеются цифровые данные; и
- ii)* процентные доли, устанавливаемые при третьем пересмотре и при всех последующих пересмотрах, должны быть прямо пропорциональны производству олова каждым из участников-производителей за последние 36 последовательных календарных месяцев, за которые имеются цифровые данные.

Правило 2

a) Если какой-либо период объявляется контрольным, процентные доли не определяются заново до истечения четырех дальнейших последовательных кварталов, ни один из которых не был объявлен контрольным периодом. Затем процентные доли определяются заново немедленно по получении цифровых данных о производстве олова каждым из участников-производителей в течение четырех таких последовательных кварталов; дальнейшие пересмотры проводятся с интервалами в один год до тех пор, пока какой-либо период не объявляется контрольным.

b) При любом пересмотре, проводимом в соответствии с настоящим правилом, новые процентные доли подсчитываются следующим образом:

- i)* процентные доли, устанавливаемые при первом пересмотре, следующем за контрольным периодом, должны быть прямо пропорциональны сумме объема производства олова каждым из участников-производителей за последние 12 последовательных календарных месяцев, за которые имеются цифровые данные, и объема производства за четыре квартала, непосредственно предшествующие этому контрольному периоду;
- ii)* процентные доли, устанавливаемые при втором пересмотре, при условии, что ни один последующий период не был объявлен контрольным, должны быть прямо пропорциональны производству олова каждым из участников-производителей за последние 24 последовательных календарных месяца, за которые имеются цифровые данные;

- iii) процентные доли, устанавливаемые при каждом последующем пересмотре, при условии, что ни один последующий период не был объявлен контрольным, должны быть прямо пропорциональны производству олова каждым из участников-производителей за последние 36 последовательных календарных месяцев, за которые имеются цифровые данные.

Правило 3

Для целей настоящих правил считается, что пересмотры проводятся с интервалами в один год, если они проводятся в том же квартале календарного года, что и предыдущие пересмотры.

Правило 4

Для целей настоящих правил все участники-производители представляют Совету цифровые данные о производстве за последние 12 месяцев в течение трех месяцев после даты последнего календарного месяца. Если участник не представил этих данных, объем производства этого участника за период в 12 месяцев исчисляется посредством умножения цифровых данных о среднемесячном объеме производства, имеющихся за этот период, на 12.

Правило 5

Цифровые данные о производстве олова на территории любого участника-производителя за любой период, который окончился раньше, чем за 42 месяца до дня какого-либо пересмотра, не принимаются в расчет при пересмотре, равно как и цифровые данные о производстве олова в течение контрольных периодов.

Правило 6

Совет может сократить процентную долю любого участника-производителя, который не экспортировал весь свой разрешенный экспортный контингент, установленный в соответствии с пунктом 1 статьи 34, или все какое-либо увеличенное количество, которое он согласился экспортировать в соответствии с пунктом 2 указанной статьи. При вынесении решения Совет учитывает в качестве смягчающего обстоятельства тот факт, что соответствующий участник-производитель отказался в соответствии с пунктом 2 статьи 34 от части своего разрешенного экспортного контингента достаточно заблаговременно, для того чтобы позволить другим участникам-производителям принять эффективные меры для восполнения дефицита, или же тот факт, что соответствующий участник-производитель, который не экспортировал количество, установленное в соответствии с пунктом 5 статьи 34, экспортировал весь свой разрешенный экспортный контингент, установленный в соответствии с пунктом 1 или 2 статьи 34.

Правило 7

Если процентная доля любого участника-производителя сокращается в соответствии с правилом 6, то освобождающаяся таким образом процентная доля распределяется между другими участниками-производителями пропорционально их процентным долям, действующим на день принятия решения о таком сокращении.

Правило 8

Независимо от положений вышеизложенных правил процентная доля любого участника-производителя не должна быть сокращена в любой двенадцатимесячный период более чем на одну десятую его процентной доли в начале данного периода.

Правило 9

а) Совет, собираясь принять какие-либо меры в соответствии с настоящими правилами, учитывает должным образом любые обстоятельства, на которые тот или иной участник-производитель указывает как на исключительные, и может отдельным большинством в две трети голосов отменить или изменить полное применение настоящих правил.

б) Для целей настоящего правила и пункта 1 статьи 34 следующие обстоятельства могут, в частности, считаться исключительными: национальное бедствие, массовая забастовка, парализовавшая оловодобывающую промышленность в течение продолжительного времени, продолжительное прекращение снабжения энергией или продолжительная приостановка движения на транспортной магистрали, ведущей к побережью или к пункту экспорта, как это определено в приложении С к настоящему Соглашению.

Правило 10

Для целей настоящих правил расчеты, касающиеся тех участников-производителей, которые являются крупными потребителями олова, выплаваемого из отечественной руды, основываются на объеме их экспорта, а не на объеме их добычи олова.

Правило 11

В настоящем приложении под выражением «производство олова» понимается исключительно добыча олова и соответственно не учитывается продукция оловоплавильных заводов.

ПРИЛОЖЕНИЕ G

ЗАТРАТЫ В СВЯЗИ С БУФЕРНЫМ ЗАПАСОМ ПО ОЦЕНКЕ ПРЕДСЕДАТЕЛЯ КОНФЕРЕНЦИИ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ ПО ОЛОВУ 1980 ГОДА

Затраты, связанные с приобретением и использованием буферного запаса, установленного в соответствии со статьей 21 настоящего Соглашения, оцениваются в 35 малайзийских рингитов за килограмм.

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

SEXTO CONVENIO INTERNACIONAL DEL ESTAÑO

PREÁMBULO

Las partes en el presente Convenio,

Reconociendo:

- a) La considerable ayuda que los convenios sobre productos básicos pueden proporcionar al crecimiento económico, especialmente de los países productores en desarrollo, al contribuir a asegurar la estabilización de los precios y el constante desarrollo de los ingresos de exportación y de los mercados de productos primarios,
- b) La comunidad e interrelación de intereses de los países productores y consumidores y la importancia de una continua cooperación entre ellos a fin de apoyar los propósitos y principios de las Naciones Unidas y de la Conferencia de las Naciones Unidas sobre Comercio y Desarrollo y de resolver los problemas relativos al estaño por medio de un convenio internacional sobre este producto, teniendo en cuenta la función que puede desempeñar el Convenio Internacional del Estaño en el establecimiento de un nuevo orden económico internacional,
- c) La excepcional importancia que el estaño tiene para gran número de países cuya economía depende en medida considerable de la existencia de condiciones favorables y equitativas para la producción, el consumo o el comercio de ese producto,
- d) La necesidad de proteger y fomentar la buena marcha y el crecimiento de la industria del estaño, especialmente en los países productores en desarrollo, y asegurar suministros suficientes de estaño para salvaguardar los intereses de los consumidores,
- e) La importancia que para los países productores de estaño tienen el mantenimiento y la ampliación de su poder adquisitivo de importación,
- f) La conveniencia de aumentar la eficiencia en el uso del estaño tanto en los países en desarrollo como en los países industrializados, para contribuir a conservar los recursos de estaño del mundo,

Han convenido en lo siguiente:

CAPÍTULO I. OBJETIVOS

Artículo 1. OBJETIVOS

Los objetivos del presente Convenio son:

- a) Lograr un equilibrio entre la producción y el consumo mundiales de estaño y atenuar las graves dificultades que podrían producirse a consecuencia de un excedente o de una escasez de estaño, ya sean previstos o reales;
- b) Evitar fluctuaciones excesivas del precio del estaño y de los ingresos provenientes de las exportaciones de estaño;

- c) Adoptar disposiciones que contribuyan a incrementar los ingresos provenientes de las exportaciones de estaño, especialmente los de los países productores en desarrollo, con objeto de facilitar a tales países recursos para acelerar su crecimiento económico y su desarrollo social, teniendo en cuenta al propio tiempo los intereses de los consumidores;
- d) Asegurar condiciones que contribuyan a lograr una tasa dinámica y ascendente de producción de estaño sobre la base de ingresos remuneradores para los productores, lo cual coadyuvará a garantizar un suministro suficiente de estaño a precios equitativos para los consumidores y a proporcionar un equilibrio a largo plazo entre la producción y el consumo;
- e) Evitar un extenso desempleo o subempleo y otras dificultades graves que pudieran resultar de desajustes entre la oferta y la demanda de estaño;
- f) Continuar favoreciendo la expansión del uso del estaño y el tratamiento del estaño en los países productores, especialmente en los países productores en desarrollo;
- g) En caso de que se produzca o se prevea una escasez de estaño, tomar medidas encaminadas a asegurar un aumento de la producción de estaño y una distribución justa del estaño metal, para mitigar las graves dificultades que pudieran plantearse a los países consumidores;
- h) En caso de que se produzca o se prevea un excedente de estaño, tomar medidas para mitigar las graves dificultades que pudieran plantearse a los países productores;
- i) Examinar las ventas de existencias no comerciales de estaño por los gobiernos y adoptar medidas destinadas a evitar cualesquiera incertidumbres y dificultades que pudieran plantearse;
- j) Mantener en examen la necesidad de desarrollar y explotar nuevos yacimientos de estaño y de promover, mediante entre otras cosas los recursos de asistencia técnica y financiera de las Naciones Unidas y otras organizaciones del sistema de las Naciones Unidas, los métodos más eficientes de extracción, concentración y fundición de los minerales de estaño;
- k) Promover el desarrollo del mercado del estaño en los países productores en desarrollo para que puedan desempeñar un papel más importante en la comercialización del estaño; y
- l) Continuar la labor del Consejo Internacional del Estaño desarrollada en virtud del Quinto Convenio Internacional del Estaño (denominado en lo sucesivo el Quinto Convenio) y de anteriores Convenios Internacionales del Estaño.

CAPÍTULO II. DEFINICIONES

Artículo 2. DEFINICIONES

A los efectos del presente Convenio:

Por "estaño" se entiende estaño metal, cualquier otro estaño refinado o el contenido de estaño de los concentrados o del mineral de estaño extraído del yacimiento natural. A los efectos de esta definición, se considerará que "mineral" no incluye *a*) el material extraído de la masa mineral para otro propósito que el de su tratamiento, y *b*) el material descartado durante el proceso de tratamiento;

Por “estaño metal” se entiende el estaño refinado de buena calidad comercial con una ley no inferior a 99,75%;

Por “reserva de estabilización” se entiende la reserva establecida por el artículo 21 y regida conforme a las disposiciones del capítulo XIII del presente Convenio;

Por “garantías estatales/compromisos estatales” se entiende las obligaciones financieras que contraen los Miembros con el Consejo como garantía para la financiación de la reserva de estabilización adicional conforme al artículo 21. Esas garantías/compromisos podrán ser proporcionados, en su caso, por los organismos pertinentes de los Miembros de que se trate. Los Miembros serán responsables ante el Consejo y hasta el monto de sus garantías/compromisos;

Por “estaño metal en poder” (de la reserva de estabilización) se entiende las existencias de estaño metal de la reserva, con inclusión del estaño metal adquirido para la reserva pero aún no recibido por el Gerente de la Reserva de Estabilización y con exclusión del metal vendido por la reserva pero aún no entregado;

Por “tonelada” se entiende una tonelada métrica, es decir, 1.000 kilogramos;

Por “período de control” se entiende un período así declarado por el Consejo y para el cual se ha fijado un tonelaje total de exportaciones autorizadas;

Por “trimestre” se entiende un trimestre civil que empieza el 1° de enero, el 1° de abril, el 1° de julio o el 1° de octubre;

Por “exportaciones netas” se entiende la cantidad exportada en las condiciones expuestas en la parte I del anexo C del presente Convenio, menos la cantidad importada con arreglo a lo dispuesto en la Parte II del mismo anexo;

Por “Miembro” se entiende un país cuyo gobierno ha ratificado, aceptado o aprobado el presente Convenio o se ha adherido a él, o ha notificado al depositario conforme al artículo 53 que aplicará el presente Convenio provisionalmente, o una de las organizaciones que cumplen las condiciones del artículo 56;

Por “Miembro Productor” se entiende un Miembro que, con su consentimiento, ha sido declarado por el Consejo Miembro Productor;

Por “Miembro Consumidor” se entiende un Miembro que, con su consentimiento, ha sido declarado por el Consejo Miembro Consumidor;

“Mayoría simple” es la que se obtiene si una moción es apoyada por la mayoría de los votos emitidos por los Miembros;

“Mayoría repartida simple” es la que se obtiene si una moción es apoyada por la mayoría de los votos emitidos por los Miembros Productores y la mayoría de los votos emitidos por los Miembros Consumidores;

“Mayoría repartida de dos tercios” es la que se obtiene si una moción es apoyada por una mayoría de dos tercios de los votos emitidos por los Miembros Productores y una mayoría de dos tercios de los votos emitidos por los Miembros Consumidores;

Por “entrada en vigor” se entiende, salvo cuando la expresión se encuentra calificada, la entrada en vigor inicial del presente Convenio, independientemente de que dicha entrada en vigor sea definitiva o provisional conforme al artículo 55;

Por “ejercicio financiero” se entiende el período de un año que empieza el 1° de julio y expira el 30 de junio del año siguiente;

Un “período de sesiones” comprenderá una o varias sesiones del Consejo.

PRIMERA PARTE

EL CONSEJO INTERNACIONAL DEL ESTAÑO: DISPOSICIONES CONSTITUCIONALES

CAPÍTULO III. CONSEJO INTERNACIONAL DEL ESTAÑO

Artículo 3. CONTINUACIÓN Y SEDE DEL CONSEJO INTERNACIONAL DEL ESTAÑO

1. El Consejo Internacional del Estaño (denominado en lo sucesivo el Consejo), creado en virtud de los precedentes Convenios Internacionales del Estaño, seguirá en funciones a fin de administrar el Sexto Convenio Internacional del Estaño, con la composición, atribuciones y funciones previstas en el presente Convenio.

2. La sede del Consejo estará situada en el territorio de un Miembro.

3. Con sujeción al requisito fijado en el párrafo 2 de este artículo, el Consejo tendrá su sede en Londres, salvo que el Consejo decida otra cosa por mayoría repartida de dos tercios.

Artículo 4. COMPOSICIÓN DEL CONSEJO

1. El Consejo estará integrado por todos los Miembros.

2. a) Cada Miembro estará representado en el Consejo por un delegado y podrá designar suplentes y asesores para asistir a sus períodos de sesiones.

b) Un delegado suplente tendrá atribuciones para actuar y votar en nombre del delegado en ausencia de éste o en otras circunstancias especiales.

Artículo 5. CATEGORÍAS DE MIEMBROS

1. Cada Miembro será declarado por el Consejo, con el consentimiento del Miembro interesado, Miembro Productor o Miembro Consumidor, lo antes posible después de que el Consejo haya recibido aviso del depositario de que tal Miembro ha depositado su instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión conforme al artículo 52 o al artículo 54, o ha notificado conforme al artículo 53 que aplicará el presente Convenio provisionalmente.

2. La clasificación de los Miembros Productores y los Miembros Consumidores se basará en su producción minera y en su consumo de estaño metal, respectivamente, con las siguientes salvedades:

a) La clasificación de un Miembro Productor que consuma una proporción considerable de estaño metal procedente de su propia producción minera se basará, con el consentimiento de ese Miembro, en sus exportaciones de estaño; y

b) La clasificación de un Miembro Consumidor que satisfaga una proporción considerable de su consumo de estaño con su propia producción minera se basará, con el consentimiento de ese Miembro, en sus importaciones de estaño.

3. En su instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión, o en la notificación que haga conforme al artículo 53 de que aplicará el presente Convenio provisionalmente, cada gobierno podrá declarar la categoría de Miembros a la que estima que debe pertenecer.

4. En su primer período de sesiones después de la entrada en vigor del presente Convenio el Consejo tomará las decisiones necesarias para la aplicación de este artículo con la aprobación de Miembros Productores que reúnan más del 50% del total de los porcentajes de producción indicados en el anexo A del presente Convenio para los Miembros Productores y de Miembros Consumidores que reúnan más del 50% del total de los porcentajes de consumo indicados en el anexo B del presente Convenio para los Miembros Consumidores.

Artículo 6. CAMBIO DE CATEGORÍA

1. Cuando, sobre la base de una posición estadística, un Miembro haya cambiado de la posición de Miembro Productor a la de Miembro Consumidor, o viceversa, el Consejo, a petición de dicho Miembro o por iniciativa del propio Consejo con el consentimiento del Miembro, considerará la nueva situación, decidirá el cambio de categoría o determinará el porcentaje que será aplicable de conformidad con lo dispuesto en el párrafo 4 del artículo 14.

2. A partir de la fecha de entrada en vigor del porcentaje indicado en el párrafo 1 de este artículo, el Miembro interesado cesará de tener cualesquiera derechos, privilegios y obligaciones establecidos en el presente Convenio que sean propios de los Miembros de su anterior categoría, excepto cualquier obligación financiera o de otro carácter contraída por el Miembro en su categoría anterior, y adquirirá todos los derechos y privilegios y estará sujeto a todas las obligaciones que sean propios de su nueva categoría de conformidad con el presente Convenio.

CAPÍTULO IV. FACULTADES Y FUNCIONES

Artículo 7. FACULTADES Y FUNCIONES DEL CONSEJO

El Consejo:

- a) Tendrá las facultades y ejercerá las funciones que sean necesarias para la administración y aplicación del presente Convenio;
- b) Tendrá la facultad de tomar préstamos para las necesidades de la Cuenta Administrativa establecida de conformidad con el artículo 17, o de la Cuenta de la Reserva de Estabilización de conformidad con el artículo 24;
- c) Recibirá del Presidente Ejecutivo, cuando así lo solicite, la información relativa a los activos y operaciones de la reserva de estabilización que considere necesaria para el ejercicio de sus funciones con arreglo al presente Convenio;
- d) Podrá requerir de los Miembros que faciliten la información disponible relativa a la producción de estaño, los costos de producción del estaño, el nivel de producción del estaño, el consumo de estaño, el comercio internacional y las existencias de estaño, así como cualquier otra información que necesite para la satisfactoria administración del presente Convenio y que no sea incompatible con las disposiciones del artículo 47 sobre la seguridad nacional, y los Miembros facilitarán en lo posible la información solicitada;

- e) Establecerá unas normas por las que se regulen las operaciones de la reserva de estabilización, normas que incluirán, entre otras cosas, las medidas financieras que habrán de aplicarse a los Miembros que no cumplan las obligaciones que les impone el artículo 22;
- f) Publicará después de cada ejercicio financiero un informe sobre sus actividades durante ese ejercicio;
- g) Publicará después de cada trimestre, pero no antes de que hayan transcurrido tres meses desde el final de ese trimestre, a menos que el Consejo decida otra cosa, un estado que indique el tonelaje de estaño metal en poder de la reserva de estabilización al finalizar dicho trimestre;
- h) Adoptará todas las disposiciones adecuadas para facilitar la consulta y la colaboración con:
 - i) Las Naciones Unidas, sus órganos competentes, en particular la Conferencia de las Naciones Unidas sobre Comercio y Desarrollo, los organismos especializados, otras organizaciones del sistema de las Naciones Unidas y las organizaciones intergubernamentales pertinentes; y
 - ii) Los países no miembros que sean Miembros de las Naciones Unidas o miembros de sus organismos especializados o que hayan sido partes en los precedentes Convenios Internacionales del Estaño.

Artículo 8. PROCEDIMIENTOS DEL CONSEJO

El Consejo:

- a) Elaborará su propio reglamento;
- b) Tomará cualquier medida que juzgue necesaria para asesorar al Presidente Ejecutivo cuando el Consejo no esté reunido;
- c) Podrá en todo momento:
 - i) Por mayoría repartida de dos tercios, delegar en cualquiera de los órganos auxiliares a que se hace referencia en el artículo 9 las facultades que el Consejo pueda ejercer por mayoría repartida simple, salvo las relativas a:
 - La determinación y el reparto de las contribuciones según lo dispuesto en los artículos 20 y 22, respectivamente;
 - Los precios mínimo y máximo según lo dispuesto en los artículos 27 y 31;
 - La determinación del control de las exportaciones según lo dispuesto en los artículos 32, 33, 34, 35 y 36; o
 - Las medidas que habrán de adoptarse en caso de escasez de estaño según lo dispuesto en el artículo 40; y
 - ii) Por mayoría simple, revocar cualquier delegación de facultades que haya hecho en cualquier órgano auxiliar.

Artículo 9. ORGANOS AUXILIARES DEL CONSEJO

1. Para asistir al Consejo en el desempeño de sus funciones seguirán existiendo los siguientes órganos auxiliares establecidos por el Consejo con arreglo a los anteriores Convenios Internacionales del Estaño:

- a) Grupo de Asuntos Económicos y de Revisión de Precios;

- b) Comité de Asuntos Administrativos;
- c) Comité de Financiación de la Reserva de Estabilización;
- d) Comité de Costos y Precios;
- e) Comité de Desarrollo;
- f) Comité de Verificación de Poderes; y
- g) Comité de Estadística.

2. El Consejo podrá establecer los demás órganos auxiliares que considere necesarios.

3. El Consejo, por mayoría repartida de dos tercios, determinará las atribuciones de sus órganos auxiliares y designará sus miembros.

4. Salvo que el Consejo disponga otra cosa, todo órgano auxiliar podrá elaborar su propio reglamento.

5. Pese a lo dispuesto acerca de la continuación de la existencia de los órganos auxiliares en el párrafo 1 de este artículo, el Consejo podrá suprimir en todo momento cualquiera de sus órganos auxiliares.

Artículo 10. ESTADÍSTICAS Y ESTUDIOS

El Consejo:

- a) Tomará las disposiciones necesarias para el cálculo, por lo menos una vez cada trimestre, de la producción y el consumo probables de estaño durante el trimestre o los trimestres siguientes, con miras a evaluar la posición estadística global del estaño durante el mismo período, y a este respecto podrá tener en cuenta otros factores pertinentes;
- b) Tomará las medidas necesarias para mantener en estudio constante los costos de producción del estaño, el nivel de producción de estaño, las tendencias de los precios, las tendencias del mercado y los problemas a corto y a largo plazo de la industria mundial del estaño, y con este fin emprenderá o fomentará los estudios sobre los problemas de la industria del estaño que considere apropiados;
- c) Se mantendrá informado de las nuevas aplicaciones del estaño y del desarrollo de los productos de sustitución que puedan reemplazar al estaño en sus usos tradicionales; y
- d) Fomentará relaciones más estrechas con las organizaciones que se dedican a la investigación de la eficiente exploración, producción, elaboración y utilización del estaño, así como una participación más amplia en esas organizaciones.

CAPÍTULO V. ORGANIZACIÓN Y ADMINISTRACIÓN

Artículo 11. PRESIDENTE EJECUTIVO Y VICEPRESIDENTES DEL CONSEJO

1. El Consejo designará, por mayoría repartida de dos tercios y por votación escrita, un Presidente Ejecutivo independiente que podrá tener la nacionalidad de uno de los Miembros. La designación del Presidente Ejecutivo se considerará en el primer período de sesiones del Consejo después de la entrada en vigor del presente Convenio.

2. No se podrá elegir Presidente Ejecutivo a ninguna persona que haya tenido alguna participación activa en la industria o el comercio del estaño durante los cinco años precedentes a la fecha de la designación.

3. Un miembro del personal del Consejo no quedará excluido del nombramiento de Presidente Ejecutivo en virtud del párrafo 2 de este artículo.

4. El Presidente Ejecutivo ejercerá sus funciones por el período y en los demás términos y condiciones que determine el Consejo.

5. El Presidente Ejecutivo convocará los períodos de sesiones y presidirá las sesiones del Consejo; no tendrá voto.

6. El Consejo elegirá anualmente dos Vicepresidentes, uno entre los delegados de los Miembros Productores y uno entre los delegados de los Miembros Consumidores. Los dos Vicepresidentes serán designados respectivamente Primer Vicepresidente y Segundo Vicepresidente. El Primer Vicepresidente será escogido alternativamente cada año entre los Miembros Productores y entre los Miembros Consumidores respectivamente.

7. En caso de dimisión o incapacidad de carácter permanente del Presidente Ejecutivo, el Consejo designará un nuevo Presidente Ejecutivo conforme al procedimiento establecido en el párrafo 1 de este artículo. En espera de tal designación o en ausencia temporal del Presidente Ejecutivo, éste será reemplazado por el Primer Vicepresidente o, en caso necesario, por el Segundo Vicepresidente, quien sólo tendrá la función de presidir las sesiones, a menos que el Consejo decida otra cosa. El Consejo dispondrá también en su reglamento el nombramiento de un Oficial Ejecutivo Principal Interino que se encargará de la administración y funcionamiento del presente Convenio, de conformidad con el artículo 13, en ausencia temporal del Presidente Ejecutivo o en espera del nombramiento de un nuevo Presidente Ejecutivo de conformidad con este párrafo.

8. Si un Vicepresidente reemplaza al Presidente Ejecutivo conforme al párrafo 7 de este artículo, no tendrá voto; el derecho de voto del Miembro al que represente podrá ser ejercido con arreglo a las disposiciones del apartado *b*) del párrafo 2 del artículo 4 y el párrafo 3 del artículo 15.

Artículo 12. PERÍODOS DE SESIONES DEL CONSEJO

1. El Consejo, a menos que decida otra cosa, celebrará cuatro períodos de sesiones al año.

2. *a*) Los períodos de sesiones serán convocados por el Presidente Ejecutivo o, previa consulta con el Primer Vicepresidente, por el Oficial Ejecutivo Principal Interino. El Consejo, aparte de reunirse en las otras circunstancias específicamente estipuladas en el presente Convenio, se reunirá también:

- i) a petición de cualesquiera cinco Miembros; o
- ii) a petición de Miembros que reúnan como mínimo 250 votos; o
- iii) cuando el Presidente Ejecutivo lo juzgue oportuno.

b) El Secretario General de las Naciones Unidas convocará el primer período de sesiones del Consejo con arreglo al presente Convenio para que comience dentro de los ocho días siguientes a su entrada en vigor.

3. A menos que el Consejo decida otra cosa, los períodos de sesiones se celebrarán en la sede del Consejo. La convocatoria de los períodos de sesiones

será notificada al menos con 15 días de antelación, excepto en caso de urgencia, en que los períodos de sesiones podrán ser convocados por el Presidente Ejecutivo con 72 horas de antelación, o cuando las disposiciones del presente Convenio exijan otra cosa.

4. En cualquier sesión del Consejo los delegados que reúnan dos tercios del total de los votos de todos los Miembros Productores y dos tercios del total de los votos de todos los Miembros Consumidores constituirán conjuntamente quórum. Si en el día fijado para la apertura de un período de sesiones del Consejo no se ha alcanzado el quórum arriba indicado, se convocará, dentro de un plazo mínimo de siete días, una nueva sesión en la cual los delegados que tengan por lo menos 500 votos de los Miembros Productores y por lo menos 500 votos de los Miembros Consumidores constituirán conjuntamente quórum.

Artículo 13. PERSONAL DEL CONSEJO

1. El Presidente Ejecutivo designado conforme al artículo 11 será responsable ante el Consejo de la administración y el funcionamiento del presente Convenio con arreglo a las decisiones del Consejo.

2. El Presidente Ejecutivo asumirá, además, la dirección de los servicios administrativos y del personal.

3. El Consejo nombrará un Gerente de la Reserva de Estabilización (denominado en lo sucesivo el Gerente) y un Secretario del Consejo (denominado en lo sucesivo el Secretario), y fijará los términos y condiciones de empleo de estos dos funcionarios.

4. El Consejo dará instrucciones al Presidente Ejecutivo sobre la forma en que el Gerente ha de desempeñar las funciones establecidas en el presente Convenio.

5. El Presidente Ejecutivo dispondrá del personal que el Consejo estime necesario. Todo el personal, incluidos el Gerente y el Secretario, será responsable ante el Presidente Ejecutivo. El método de nombramiento y las condiciones de empleo del personal deberán ser aprobados por el Consejo.

6. Ni el Presidente Ejecutivo ni los miembros del personal tendrán interés financiero alguno en la industria, el comercio, el transporte y la publicidad del estaño o en otras actividades relacionadas con el estaño.

7. En el desempeño de sus funciones, ni el Presidente Ejecutivo ni los miembros del personal solicitarán o recibirán instrucciones de ningún gobierno ni de ninguna persona o autoridad que no sean el Consejo o la persona que actúe en nombre de éste con arreglo a lo dispuesto en el presente Convenio. Uno y otros se abstendrán de cualquier acto que pueda influir en su posición como funcionarios internacionales responsables únicamente ante el Consejo. Cada Miembro se compromete a respetar el carácter exclusivamente internacional de las funciones del Presidente Ejecutivo y de los miembros del personal y a no tratar de influir en ellos en el cumplimiento de esas funciones.

8. Ninguna información relativa a la administración o el funcionamiento del presente Convenio será revelada por el Presidente Ejecutivo, el Gerente, el Secretario u otro miembro del personal del Consejo, salvo cuando el Consejo lo autorice o cuando ello sea menester para el buen desempeño de sus funciones con arreglo al presente Convenio.

CAPÍTULO VI. VOTOS EN EL CONSEJO

Artículo 14. PORCENTAJES Y VOTOS

1. Los Miembros Productores tendrán en conjunto 1.000 votos. Cada Miembro Productor recibirá cinco votos iniciales; el resto se distribuirá entre los Miembros Productores en una proporción que corresponda lo más posible a sus respectivos porcentajes de producción consignados en los cuadros establecidos o revisados por el Consejo de conformidad con el párrafo 3 o el párrafo 4 de este artículo.

2. Los Miembros Consumidores tendrán en conjunto 1.000 votos. Cada Miembro Consumidor recibirá cinco votos iniciales, o, si el número de Miembros Consumidores es superior a 30, el número de votos iniciales de cada Miembro Consumidor será el mayor número entero posible, quedando entendido que el total de esos votos iniciales no excederá de 150; el resto será dividido entre los Miembros Consumidores en una proporción que corresponda lo más posible a sus respectivos porcentajes de producción consignados en los cuadros establecidos o revisados por el Consejo de conformidad con el párrafo 3 o el párrafo 4 de este artículo.

3. A los efectos de los párrafos 1 y 2 de este artículo, el Consejo, en su primer período de sesiones, establecerá un cuadro de los porcentajes de producción de los Miembros Productores y un cuadro de los porcentajes de consumo de los Miembros Consumidores. Los cuadros así establecidos entrarán inmediatamente en vigor.

4. Los cuadros establecidos de conformidad con el párrafo 3 de este artículo se revisarán en adelante anualmente y siempre que se produzcan cambios en la composición del Consejo o en la categoría de cualquier Miembro. Los cuadros así revisados entrarán inmediatamente en vigor.

5. A los efectos de los párrafos 3 y 4 de este artículo, el Consejo determinará la distribución o la redistribución de los porcentajes de producción entre los Miembros Productores conforme al anexo F del presente Convenio.

6. El Consejo podrá, por mayoría repartida de dos tercios, modificar el anexo F.

7. A los efectos de los párrafos 3 y 4 de este artículo, el Consejo determinará la distribución o redistribución de los porcentajes de consumo entre los Miembros Consumidores sobre la base del promedio del consumo de estaño de cada Miembro Consumidor en cada uno de los tres años civiles anteriores.

8. Ningún Miembro tendrá más de 450 votos.

9. En ningún caso se asignarán votos fraccionarios.

Artículo 15. PROCEDIMIENTO DE VOTACIÓN EN EL CONSEJO

1. Cada Miembro tendrá derecho a emitir el número de votos que posea en el Consejo. Al efectuar la votación, ningún Miembro podrá dividir sus votos. Cuando un Miembro se abstenga, se considerará que no ha emitido sus votos.

2. Salvo disposición en contrario, las decisiones del Consejo se adoptarán por mayoría repartida simple.

3. Cualquier Miembro podrá autorizar a otro Miembro a que represente sus intereses y a que ejerza sus derechos de voto en cualquier período de sesiones

o sesión del Consejo, siempre que la autorización se haya otorgado a satisfacción del Consejo.

CAPÍTULO VII. PRIVILEGIOS E INMUNIDADES

Artículo 16. PRIVILEGIOS E INMUNIDADES

1. El Consejo tendrá personalidad jurídica. En particular, tendrá capacidad para contratar, para adquirir y enajenar bienes muebles e inmuebles y para litigar.
2. En el territorio de cada Miembro y siempre que lo permita la legislación en vigor, el Consejo gozará de exenciones de impuestos sobre sus activos, ingresos y demás bienes en la medida necesaria para el ejercicio de sus funciones con arreglo al presente Convenio.
3. En el territorio de cada Miembro se otorgarán al Consejo cuantas facilidades de cambio de divisas sean necesarias para el ejercicio de sus funciones con arreglo al presente Convenio.
4. La condición, los privilegios y las inmunidades del Consejo en el territorio del gobierno huésped se regirán por un acuerdo de sede entre el gobierno huésped y el Consejo.

SEGUNDA PARTE

DISPOSICIONES FINANCIERAS

CAPÍTULO VIII. CUENTAS Y AUDITORÍA DE CUENTAS

Artículo 17. CUENTAS FINANCIERAS

1. *a)* Para la administración y el funcionamiento del presente Convenio se llevarán dos cuentas: la Cuenta Administrativa y la Cuenta de la Reserva de Estabilización.
b) Los gastos administrativos del Consejo, incluidas las remuneraciones del Presidente Ejecutivo, del Gerente, del Secretario y del personal, se cargarán a la Cuenta Administrativa.
c) Cualquier gasto que sea imputable exclusivamente a transacciones u operaciones de la reserva de estabilización, incluidos los gastos por concepto de concertación de préstamos, almacenamiento, comisiones y seguros, será cargado a la Cuenta de la Reserva de Estabilización por el Gerente.
d) El Presidente Ejecutivo decidirá si cualquier otro tipo de gastos debe sufragarse con cargo a la Cuenta de la Reserva de Estabilización.
2. El Consejo no será responsable de los gastos de los delegados en el Consejo ni de los gastos de sus suplentes y asesores.

Artículo 18. MONEDA EN QUE SE EFECTUARÁN LOS PAGOS

Los pagos en efectivo que los Miembros hagan a la Cuenta Administrativa en virtud de los artículos 20 y 60, los pagos en efectivo que los Miembros hagan a la Cuenta de la Reserva de Estabilización en virtud de los artículos 22 y 23, los pagos en efectivo de la Cuenta Administrativa a los Miembros en virtud del artículo 60 y los pagos en efectivo de la Cuenta de la Reserva de Estabilización a los Miembros en virtud de los artículos 22, 23 y 26 se determinarán en la

moneda del país huésped y se pagarán en esa moneda o, a opción del Miembro interesado, el equivalente de la cantidad debida en la moneda del país huésped podrá pagarse, al cambio registrado en la fecha del pago, en cualquier moneda convertible libremente en la moneda del país huésped en el mercado de divisas de Londres.

Artículo 19. AUDITORÍA DE CUENTAS

1. El Consejo designará auditores para que lleven a cabo la auditoría de sus libros de contabilidad.

2. El Consejo publicará, a la mayor brevedad posible después de terminado cada ejercicio financiero, los estados de la Cuenta Administrativa y de la Cuenta de la Reserva de Estabilización certificados por un auditor independiente, quedando entendido que los estados de la Cuenta de la Reserva de Estabilización no se publicarán hasta después de transcurridos tres meses desde la fecha en que termine el ejercicio financiero correspondiente.

CAPÍTULO IX. CUENTA ADMINISTRATIVA

Artículo 20. PRESUPUESTO

1. El Consejo, en su primer período de sesiones después de la entrada en vigor del presente Convenio, aprobará el presupuesto de gastos e ingresos de la Cuenta Administrativa para el período comprendido entre la fecha de entrada en vigor del presente Convenio y el final del primer ejercicio financiero. Posteriormente, aprobará un presupuesto anual para cada ejercicio financiero. Si en un momento dado, en el curso de un ejercicio financiero, por circunstancias imprevistas que hayan surgido o puedan surgir, no parece probable que el saldo existente en la Cuenta Administrativa vaya a ser suficiente para cubrir los gastos administrativos del Consejo, éste podrá aprobar un presupuesto suplementario para el resto de ese ejercicio financiero.

2. Sobre la base de los presupuestos descritos en el párrafo 1 de este artículo, el Consejo fijará en la moneda del país huésped la contribución a la Cuenta Administrativa de cada Miembro, que deberá pagar la totalidad de su contribución al Consejo en cuanto reciba la notificación de su importe. Cada Miembro pagará, por cada voto de que disponga en la fecha en que se fije su contribución, la mitad de la milésima parte de la suma total requerida.

3. El Consejo podrá privar de su derecho de voto a todo Miembro que no haya pagado su contribución a la Cuenta Administrativa dentro de los seis meses siguientes a la fecha en que se le haya notificado su importe. En el caso de que dicho Miembro no haya pagado su contribución en un plazo de 12 meses a contar desde la fecha de notificación, el Consejo podrá privarle de todos los demás derechos que le otorga el presente Convenio, quedando entendido que si el Miembro interesado satisface sus contribuciones atrasadas, el Consejo le reintegrará en el ejercicio de los derechos de que haya sido privado con arreglo a este párrafo.

CAPÍTULO X. CUENTA DE LA RESERVA DE ESTABILIZACIÓN

Artículo 21. ESTABLECIMIENTO Y VOLUMEN DE LA RESERVA DE ESTABILIZACIÓN

A fin de alcanzar los objetivos del presente Convenio, entre otras cosas se establecerá una reserva de estabilización, que se compondrá de una reserva ordi-

naría de 30.000 toneladas de estaño metal, que se financiará con contribuciones estatales, y de una reserva adicional de 20.000 toneladas de estaño metal, que se financiará con préstamos obtenidos con la garantía de los resguardos de depósito de existencias de estaño y, si fuera necesario, con garantías estatales/compromisos estatales.

Artículo 22. FINANCIACIÓN DE LA RESERVA DE ESTABILIZACIÓN ORDINARIA

1. La financiación de la reserva de estabilización ordinaria se repartirá en todo momento por partes iguales entre los Miembros Productores y los Miembros Consumidores. Los recursos pertinentes podrán, cuando proceda, ser aportados por los organismos competentes de los Miembros interesados.

2. A la entrada en vigor del presente Convenio deberá pagarse una contribución inicial que será igual al equivalente en efectivo de 10.000 toneladas de estaño metal. Las contribuciones subsiguientes, que serán iguales al equivalente en efectivo de 20.000 toneladas de estaño metal, deberán pagarse en la fecha o las fechas que fije el Consejo.

3. Las contribuciones a que se refiere el párrafo 2 de este artículo serán repartidas por el Consejo entre los Miembros en proporción a sus respectivos porcentajes de producción o de consumo, consignados en los cuadros establecidos o revisados por el Consejo de conformidad con el párrafo 3 o el párrafo 4 del artículo 14, que estén en vigor en el momento de proceder al reparto de las contribuciones.

4. La cuantía de las contribuciones a que se refiere el párrafo 2 de este artículo se determinará tomando como base el precio mínimo vigente en la fecha en que deban pagarse tales contribuciones.

5. La contribución inicial que deberá pagar cada Miembro con arreglo al párrafo 2 de este artículo podrá satisfacerse, con el consentimiento de dicho Miembro, mediante una transferencia de la Cuenta de la Reserva de Estabilización constituida en virtud del Quinto Convenio.

6. Si en cualquier momento el Consejo tiene en la Cuenta de la Reserva de Estabilización activos en efectivo que en total excedan del equivalente en efectivo de 10.000 toneladas de estaño metal al precio mínimo vigente, el Consejo podrá autorizar reembolsos a los Miembros con cargo a tal excedente en proporción a las contribuciones que hayan satisfecho conforme a lo dispuesto en este artículo. A petición de un Miembro, el reembolso que le corresponda se podrá mantener en la reserva de estabilización.

7. Mientras el presente Convenio esté en vigor provisionalmente, y no obstante lo dispuesto en los párrafos 2 y 3 de este artículo, la contribución que el Consejo asigne a un Miembro no excederá del 125% de la contribución que le corresponda sobre la base del porcentaje de producción o de consumo que para ese Miembro se consigna en los anexos A o B del presente Convenio.

Artículo 23. ATRASOS EN EL PAGO DE LAS CONTRIBUCIONES A LA CUENTA DE LA RESERVA DE ESTABILIZACIÓN

1. Si un Miembro no ha cumplido su obligación de contribuir a la Cuenta de la Reserva de Estabilización para la fecha en que sea exigible tal contribución, se le considerará atrasado en el pago. El Miembro que esté atrasado en el pago

durante 60 días o más no será considerado como Miembro a los efectos de las decisiones que pueda adoptar el Consejo con arreglo al párrafo 2 de este artículo.

2. Se suspenderán los derechos de voto y otros derechos en el Consejo de un Miembro que esté atrasado en el pago durante 60 días o más conforme al párrafo 1 de este artículo, a menos que el Consejo, por mayoría repartida de dos tercios, decida otra cosa. No obstante, cualquier demora que se produzca en el cumplimiento por un Miembro de su obligación de contribuir a la Cuenta de la Reserva de Estabilización no se considerará atraso en el pago a los efectos de este párrafo si tal demora se ha producido exclusivamente con respecto a la parte de su contribución que exceda de la suma correspondiente a su participación en el costo estimado consignado en el anexo G del presente Convenio.

3. El Consejo podrá pedir a otros Miembros que paguen voluntariamente el importe de las sumas atrasadas.

4. Cuando se haya subsanado el incumplimiento a satisfacción del Consejo, se restablecerán los derechos de voto y otros derechos del Miembro atrasado en el pago. Si otros Miembros han pagado las sumas atrasadas, se reembolsarán éstas íntegramente a esos Miembros.

Artículo 24. OBTENCIÓN DE PRÉSTAMOS PARA LA RESERVA DE ESTABILIZACIÓN

1. El Consejo podrá tomar en préstamo, para los fines de la reserva de estabilización y con la garantía de los resguardos de depósito de estaño en poder de esta reserva, la cantidad o cantidades que juzgue necesarias. El Consejo deberá aprobar las modalidades y condiciones de esos préstamos.

2. El Consejo podrá, por mayoría repartida de dos tercios, adoptar las demás disposiciones que juzgue oportunas a fin de complementar sus recursos.

3. Todas las cargas relacionadas con estos préstamos y disposiciones se imputarán a la Cuenta de la Reserva de Estabilización.

Artículo 25. RELACIÓN CON EL FONDO COMÚN PARA LOS PRODUCTOS BÁSICOS

Cuando el Fondo Común entre en funcionamiento, el Consejo negociará con él unas condiciones y modalidades mutuamente aceptables para la celebración de un acuerdo de asociación con el Fondo Común, a fin de aprovechar plenamente las facilidades que ofrece éste.

CAPÍTULO XI. LIQUIDACIÓN DE LA RESERVA DE ESTABILIZACIÓN

Artículo 26. PROCEDIMIENTO DE LIQUIDACIÓN

1. En la fecha de terminación del presente Convenio cesarán todas las operaciones de la reserva de estabilización con arreglo a los artículos 28, 29, 30 ó 31. A partir de esa fecha el Gerente se abstendrá de comprar estaño, y podrá vender estaño únicamente de conformidad con lo estipulado en los párrafos 2, 3 u 8 de este artículo.

2. A menos que el Consejo tome disposiciones distintas de las mencionadas en este artículo, el Gerente adoptará las medidas que, en relación con la liquidación de la reserva de estabilización, se establecen en los párrafos 3, 4, 5, 6, 7, 8 y 11 de este artículo.

3. Lo antes posible después de la terminación del presente Convenio, el Gerente retendrá del saldo sobrante en la Cuenta de la Reserva de Estabilización

la suma que, según sus cálculos, sea suficiente para reembolsar cuantos préstamos estén pendientes con arreglo al artículo 24 y para hacer frente a todos los gastos relacionados con la liquidación de la reserva de estabilización de conformidad con las disposiciones de este artículo. Si el saldo sobrante en la Cuenta de la Reserva de Estabilización no basta para atender a esos fines, el Gerente venderá estaño durante el período y en las cantidades que el Consejo decida para obtener la suma adicional necesaria.

4. Con sujeción a las estipulaciones del presente Convenio y de conformidad con las mismas, se reintegrará a cada Miembro su parte en la reserva de estabilización.

5. Para determinar la parte de la reserva de estabilización que corresponda a cada Miembro, el Gerente adoptará el siguiente procedimiento:

- a) Se determinarán las contribuciones aportadas en efectivo por cada Miembro a la reserva de estabilización;
- b) El valor de todo el estaño en poder del Gerente en la fecha de terminación del presente Convenio será calculado sobre la base de un precio apropiado del estaño en esa fecha en un mercado reconocido que apruebe el Consejo, y el importe de dicho valor se sumará al total del efectivo en poder del Gerente en dicha fecha, después de retenida la suma prevista en el párrafo 3 de este artículo;
- c) Si el total obtenido con arreglo al apartado *b)* de este párrafo es mayor que la suma de todas las contribuciones aportadas a la reserva de estabilización por todos los Miembros, el excedente se dividirá entre los Miembros en proporción a las contribuciones totales aportadas a la reserva de estabilización por cada uno de ellos y determinadas de conformidad con el apartado *a)* de este párrafo, multiplicadas por el número de días que dichas contribuciones hayan permanecido a disposición del Gerente hasta la terminación del presente Convenio. A los efectos del cálculo del número de días que una contribución ha permanecido a disposición del Gerente no se incluirá el día en que el Gerente recibió las contribuciones ni el día de la terminación del presente Convenio. La parte del excedente así asignada a cada Miembro se sumará al total de las contribuciones de ese Miembro determinadas de conformidad con el apartado *a)* de este párrafo. Al calcular la asignación de tal excedente, cualquier contribución que haya sido retenida se considerará como si no hubiera permanecido a disposición del Gerente durante el período de retención;
- d) Si el total obtenido con arreglo al apartado *b)* de este párrafo es menor que la suma de todas las contribuciones aportadas a la reserva de estabilización por todos los Miembros, el déficit se dividirá entre los Miembros en proporción a sus contribuciones totales. La parte del déficit así asignada a cada Miembro se deducirá del total de las contribuciones de ese Miembro determinadas de conformidad con el apartado *a)* de este párrafo;
- e) El resultado del cálculo anterior se considerará, en lo que respecta a cada Miembro, como la parte de este Miembro en la reserva de estabilización.

6. Con sujeción a las disposiciones del párrafo 3 de este artículo, se asignará a cada Miembro la parte que le corresponda en el efectivo y en el estaño disponibles para su distribución con arreglo a lo establecido en el párrafo 5 de este artículo, quedando entendido que si a un Miembro le ha sido suspendida la totalidad o parte de sus derechos a participar en el producto de la liquidación

de la reserva de estabilización en virtud de lo dispuesto en los artículos 20, 23, 36, 48 ó 58, quedará excluido de este reintegro en la parte que le corresponda y el saldo se repartirá entre los demás Miembros en proporción a sus respectivas partes en la reserva de estabilización.

7. La proporción entre el estaño y el efectivo asignados en virtud de lo dispuesto en los párrafos 4, 5 y 6 de este artículo será la misma para cada uno de los Miembros.

8. a) A cada Miembro se le reembolsará el efectivo que se le haya asignado como resultado del procedimiento establecido en el párrafo 5 de este artículo;

b) El estaño que se haya asignado a cada Miembro será transferido a este último en las entregas y durante el período que el Consejo estime convenientes; sin embargo, si la cantidad total de estaño que haya de transferirse a los Miembros es inferior a 30.000 toneladas, el período no deberá exceder de 24 meses a contar desde la terminación del presente Convenio. Si la cantidad total de estaño es de 30.000 toneladas o más, deberá transferirse a los Miembros a razón de 10.000 toneladas, en promedio, en cada período de 12 meses a contar desde la terminación del presente Convenio;

c) Al efectuar cada transferencia, el Consejo tomará en consideración, en particular:

- i) La cantidad total de estaño de que se disponga para distribución;
- ii) Los efectos que la liberación de tal cantidad de estaño pueda tener en el mercado; y
- iii) Los intereses de los Miembros con miras a asegurar una oferta ininterrumpida de estaño.

d) A opción de cualquier Miembro, se podrá vender cualquiera de tales entregas y se abonará a ese Miembro el producto neto de la venta.

9. No obstante los procedimientos de liquidación previstos en este artículo, toda cantidad de estaño asignada a los Miembros de conformidad con el párrafo 8 de este artículo podrá ser transferida a la reserva de estabilización de un ulterior Convenio Internacional del Estaño.

10. Toda cantidad de estaño asignada a un Miembro que no sea parte en un Convenio Internacional del Estaño sucesor será devuelta a ese Miembro a más tardar seis meses después de la terminación del presente Convenio.

11. Cuando, de conformidad con el párrafo 8 de este artículo, se haya liquidado todo el estaño, el Gerente distribuirá entre los Miembros, en las proporciones asignadas a cada Miembro con arreglo al párrafo 5 de este artículo, cualquier saldo de la cantidad reservada en virtud del párrafo 3 de este artículo.

TERCERA PARTE

DISPOSICIONES ECONÓMICAS

CAPÍTULO XII. PRECIO MÍNIMO Y PRECIO MÁXIMO

Artículo 27. PRECIO MÍNIMO Y PRECIO MÁXIMO

1. A los efectos del presente Convenio se establecerán un precio mínimo y un precio máximo para el estaño metal que serán expresados en ringgit malasios

o en cualquier otra moneda que el Consejo decida. La diferencia entre el precio mínimo y el precio máximo será igual al 30% del primero, y la escala entre ambos se dividirá en tres sectores iguales.

2. No obstante lo dispuesto en el párrafo 1 de este artículo, los precios mínimo y máximo iniciales serán los que rijan con arreglo al Quinto Convenio en la fecha de terminación de éste.

3. En su primer período de sesiones después de la entrada en vigor del presente Convenio y, a partir de entonces, sobre la base de los estudios que efectúe el Grupo de Asuntos Económicos y de Revisión de Precios o cualquier otro órgano que designe el Consejo, o con arreglo a lo previsto en el artículo 31, el Consejo revisará, y podrá modificar, el precio mínimo y el precio máximo con objeto de conseguir los objetivos del presente Convenio.

4. Si el Consejo no determina nuevos precios mínimo y máximo en el primer período de sesiones que celebre después de la entrada en vigor del presente Convenio, el precio mínimo continuará siendo el que rija en la fecha de terminación del Quinto Convenio y el precio máximo será un 130% más elevado que dicho precio mínimo.

5. Al efectuar sus revisiones de los precios máximo y mínimo, el Consejo tendrá en cuenta la evolución a corto plazo y los diversos niveles y tendencias de la producción y el consumo de estaño, los costos de producción del estaño, la capacidad de producción minera existente, la medida en que el precio corriente sea apropiado para mantener una capacidad futura de producción minera suficiente y otros factores pertinentes que afecten a los movimientos del precio del estaño.

6. El Consejo publicará sin demora los precios mínimo y máximo modificados, incluso los precios provisionales o modificados que se determinen en virtud del artículo 31.

CAPÍTULO XIII. ADMINISTRACIÓN DE LA RESERVA DE ESTABILIZACIÓN

Artículo 28. FUNCIONAMIENTO DE LA RESERVA DE ESTABILIZACIÓN

1. De conformidad con el artículo 13 y con arreglo a lo dispuesto en el presente Convenio y a las instrucciones que le dé el Consejo, el Gerente será responsable ante el Presidente Ejecutivo del funcionamiento de la reserva de estabilización.

2. A los efectos de este artículo, el precio de mercado del estaño será el precio del estaño en el mercado reconocido por el Consejo al terminar el Quinto Convenio o cualquier otro precio que el Consejo pueda decidir en cualquier momento.

3. Si el precio de mercado del estaño:

- a) Es igual o superior al precio máximo, el Gerente, salvo que el Consejo le dé instrucciones para operar de otro modo, y con sujeción a lo dispuesto en los artículos 29 y 31, ofrecerá a la venta en los mercados reconocidos, al precio de mercado, el estaño de que disponga hasta que el precio de mercado del estaño sea inferior al precio máximo o hasta que se agote el estaño de que disponga;

- b) Se halla situado en el sector superior de la escala entre los precios mínimo y máximo, el Gerente podrá efectuar operaciones en los mercados reconocidos, al precio de mercado, con objeto de evitar que se produzca un alza demasiado brusca del precio de mercado, siempre que esas operaciones den lugar a ventas netas de estaño;
- c) Se halla situado en el sector medio de la escala entre los precios mínimo y máximo, el Gerente podrá efectuar operaciones solamente si lo autoriza el Consejo por mayoría repartida de dos tercios;
- d) Se halla situado en el sector inferior de la escala entre los precios mínimo y máximo, el Gerente podrá efectuar operaciones en los mercados reconocidos, al precio de mercado, con objeto de evitar una baja demasiado brusca del precio de mercado, siempre que esas operaciones den lugar a compras netas de estaño; o
- e) Es igual o inferior al precio mínimo, el Gerente, si dispone de fondos, salvo que el Consejo le dé instrucciones para operar de otro modo, y con sujeción a lo dispuesto en los artículos 29 y 31, hará ofertas de compra de estaño en los mercados reconocidos, al precio de mercado, hasta que el precio de mercado del estaño sea superior al precio mínimo o hasta que se agoten los fondos de que disponga.

4. A los efectos del presente Convenio, se entenderá por mercados reconocidos el Mercado de Estaño de los Estrechos de Penang, la Bolsa de Metales de Londres y/o cualquier otro mercado que el Consejo pueda reconocer en cualquier momento a los efectos de las operaciones de la reserva de estabilización.

5. El Gerente sólo podrá realizar transacciones a plazo de conformidad con el párrafo 3 de este artículo cuando esas transacciones vayan a quedar terminadas antes de la fecha de terminación del presente Convenio o antes de alguna otra fecha posterior a la terminación del presente Convenio determinada por el Consejo.

Artículo 29. RESTRICCIÓN O SUSPENSIÓN DE LAS OPERACIONES DE LA RESERVA DE ESTABILIZACIÓN

1. No obstante lo dispuesto en los apartados b) y d) del párrafo 3 del artículo 28, el Consejo podrá restringir o suspender las transacciones a plazo de estaño cuando lo estime necesario para los fines del presente Convenio.

2. No obstante lo dispuesto en los apartados a) y e) del párrafo 3 del artículo 28, el Consejo, si se halla reunido, podrá restringir o suspender las operaciones de la reserva de estabilización si, en su opinión, el cumplimiento de las obligaciones impuestas al Gerente en virtud de esos apartados no permitiera conseguir los propósitos del presente Convenio.

3. Cuando el Consejo no se halle reunido, la facultad de restringir o suspender las operaciones con arreglo al párrafo 2 de este artículo corresponderá al Presidente Ejecutivo.

4. En todo momento el Presidente Ejecutivo podrá revocar una restricción o suspensión que haya decidido de conformidad con el párrafo 3 de este artículo.

5. Inmediatamente después de que el Presidente Ejecutivo haya decidido, de conformidad con el párrafo 3 de este artículo, restringir o suspender las operaciones de la reserva de estabilización, convocará un período de sesiones del Con-

sejo con el fin de examinar tal decisión. Dicho período de sesiones se celebrará dentro de los 14 días siguientes a la fecha de la restricción o suspensión.

6. El Consejo podrá confirmar o cancelar cualquier restricción o suspensión decidida de conformidad con el párrafo 3 de este artículo. Si el Consejo no llega a una decisión, se continuarán sin restricción o se reanudarán las operaciones de la reserva de estabilización de conformidad con lo dispuesto en el artículo 28.

7. Mientras siga en vigor una restricción o suspensión de las operaciones de la reserva de estabilización decidida conforme a este artículo, el Consejo deberá reexaminar esa decisión a intervalos no mayores de seis semanas. Si en un período de sesiones para efectuar ese examen el Consejo no llega a ninguna decisión de que continúe la restricción o suspensión, se continuarán sin restricción o se reanudarán las operaciones de la reserva de estabilización.

Artículo 30. OTRAS OPERACIONES DE LA RESERVA DE ESTABILIZACIÓN

1. El Consejo podrá autorizar al Gerente a comprar o vender estaño a las existencias no comerciales de un Estado o a venderlo por cuenta de las mismas. El Consejo podrá también autorizar al Gerente a comprar estaño a los países contribuyentes a la reserva de estabilización del Quinto Convenio de la parte que les correspondió de la liquidación de la reserva de estabilización con arreglo a ese Convenio. Las disposiciones del párrafo 3 del artículo 28 no se aplicarán a las compras o las ventas de estaño para las cuales se haya concedido autorización de conformidad con lo dispuesto en este párrafo.

2. No obstante lo dispuesto en los artículos 28 y 29, cuando el Gerente no disponga de fondos suficientes para los gastos de funcionamiento, el Consejo podrá autorizarle a vender al precio corriente las cantidades de estaño necesarias para hacer frente a tales gastos.

Artículo 31. RESERVA DE ESTABILIZACIÓN Y MODIFICACIONES DE LOS TIPOS DE CAMBIO

1. El Presidente Ejecutivo podrá convocar o cualquier Miembro podrá pedirle que convoque un período de sesiones del Consejo inmediatamente para examinar los precios mínimo y máximo si el Presidente Ejecutivo o el Miembro, según sea el caso, estiman que es necesaria dicha revisión por haberse producido modificaciones en los tipos de cambio. La convocatoria de los períodos de sesiones con arreglo a este párrafo se podrá hacer con menos de siete días de antelación.

2. En las condiciones indicadas en el párrafo 1 de este artículo el Presidente Ejecutivo, en espera del período de sesiones del Consejo a que se hace referencia en ese párrafo, podrá restringir o suspender provisionalmente las operaciones de la reserva de estabilización si en su opinión dicha restricción o suspensión es necesaria para evitar que las compras o ventas de estaño por el Gerente alcancen un volumen que pueda ser perjudicial para los fines del presente Convenio.

3. El Consejo podrá confirmar, modificar o anular la restricción o la suspensión de las operaciones de la reserva de estabilización de conformidad con este artículo. Si el Consejo no llega a ninguna decisión, continuarán sin restricción o se reanudarán las operaciones de la reserva de estabilización, en el caso de que hayan sido provisionalmente restringidas o suspendidas.

4. Dentro de los 30 días siguientes a la fecha en que haya decidido confirmar, modificar o anular la restricción o la suspensión de las operaciones de la reserva de estabilización de conformidad con este artículo, el Consejo examinará si procede fijar un precio mínimo y un precio máximo provisionales y podrá fijar estos precios. Si el Consejo no fija los precios mínimo y máximo provisionales de conformidad con este párrafo, los precios mínimo y máximo existentes continuarán en vigor, sin perjuicio de lo dispuesto en el párrafo 6 de este artículo.

5. Dentro de los 90 días siguientes al establecimiento de los precios mínimo y máximo provisionales, el Consejo reexaminará estos precios y podrá fijar nuevos precios mínimo y máximo. Si el Consejo no fija nuevos precios mínimo y máximo de conformidad con este párrafo, los precios mínimo y máximo provisionales pasarán a ser los precios mínimo y máximo corrientes.

6. Si el Consejo no fija los precios mínimo y máximo provisionales de conformidad con el párrafo 4 de este artículo, podrá fijar en cualquier período de sesiones ulterior los precios mínimo y máximo que habrán de regir.

7. Las operaciones de la reserva de estabilización se reanudarán de conformidad con las disposiciones del artículo 28, sobre la base de los precios mínimo y máximo que se hayan fijado con arreglo al párrafo 4, el párrafo 5 o el párrafo 6 de este artículo, según sea el caso.

CAPÍTULO XIV. CONTROL DE LAS EXPORTACIONES

Artículo 32. DETERMINACIÓN DEL CONTROL DE LAS EXPORTACIONES

1. Cuando en la reserva de estabilización se mantenga en estaño metal por lo menos el 70% del volumen máximo de la reserva de estabilización establecida en virtud del artículo 21, o del volumen máximo de la reserva de estabilización establecida en virtud del artículo 21 pero modificada por las disposiciones financieras del párrafo 7 del artículo 22, según la cantidad que sea menor, el Consejo podrá, por mayoría repartida de dos tercios, declarar un período de control.

2. Cuando en la reserva de estabilización se mantenga en estaño metal por lo menos el 80% del volumen máximo de la reserva de estabilización establecida en virtud del artículo 21, o del volumen máximo de la reserva de estabilización establecida en virtud del artículo 21 pero modificada por las disposiciones financieras del párrafo 7 del artículo 22, según la cantidad que sea menor, el Consejo podrá declarar un período de control.

3. Al declarar un período de control con arreglo al párrafo 1 o al párrafo 2 de este artículo, el Consejo fijará el tonelaje total de exportaciones autorizadas de los Miembros Productores para ese período de control, teniendo en cuenta los cálculos de producción y de consumo hechos con arreglo a lo dispuesto en el apartado a) del artículo 10, la cantidad de estaño metal y de efectivo en poder de la reserva de estabilización, la cantidad, disponibilidad y tendencia probable de otras existencias de estaño, el comercio del estaño, el precio corriente del estaño metal y cualesquiera otros factores pertinentes.

4. El Consejo deberá también ajustar la oferta a la demanda con objeto de mantener el precio del estaño metal entre los precios mínimo y máximo. El Consejo procurará asimismo mantener disponibles en la reserva de estabilización cantidades de estaño metal y de efectivo suficientes para rectificar cualquier desequilibrio que pueda producirse entre la oferta y la demanda.

5. La limitación de las exportaciones conforme al presente Convenio en cada período de control dependerá de la decisión del Consejo, y no se impondrá tal limitación en ningún período salvo que el Consejo lo declare período de control y fije un tonelaje total de exportaciones autorizadas con respecto al mismo.

6. El Consejo podrá declarar períodos de control y fijar los tonelajes totales de exportaciones autorizadas, a pesar de la restricción o suspensión de las operaciones de la reserva de estabilización conforme a lo dispuesto en los artículos 29 ó 31.

7. El Consejo podrá aumentar cualquier tonelaje total de exportaciones autorizadas previamente fijado con arreglo al párrafo 3 de este artículo durante el período de control a que se refiere ese tonelaje, pero no podrá reducirlo.

8. Si, durante un período de control para el cual se haya fijado de conformidad con el párrafo 3 de este artículo un tonelaje total de exportaciones autorizadas, la media móvil del precio de mercado del estaño de 15 días se mantiene durante 12 días de mercado consecutivos a un nivel igual o superior al límite superior del sector inferior de la escala de precios establecida en virtud del artículo 27, se aumentará el tonelaje de exportaciones autorizadas de modo que el tonelaje total de exportaciones autorizadas para todo ese período equivalga:

- a) Al nivel de las exportaciones para el período correspondiente calculado sobre la base del promedio trimestral del nivel de las exportaciones durante los últimos cuatro trimestres consecutivos anteriores al período de control que no fueron declarados períodos de control; o
 - b) Al 110% del tonelaje total de exportaciones autorizadas fijado para el período de control,
- según la cantidad que sea mayor.

9. Sin perjuicio de lo dispuesto en el párrafo 8 de este artículo, el tonelaje total de exportaciones autorizadas para ese período de control no se aumentará si:

- a) Ha transcurrido un período de menos de tres meses desde la imposición de un control de las exportaciones, inmediatamente precedido de un intervalo durante el cual no haya estado en vigor ninguna limitación de las exportaciones y antes de los primeros 12 días de mercado consecutivos mencionados en el párrafo 8 de este artículo; o
- b) El último precio de mercado conocido estaba en el sector inferior de la escala de precios, con la salvedad de que, si se siguen cumpliendo las condiciones establecidas en el párrafo 8 de este artículo, dicho aumento surtirá efectos inmediatos cuando el precio del mercado suba al límite superior de dicho sector o a niveles más altos.

10. A los efectos de este artículo, el precio de mercado del estaño será el precio del estaño en el Mercado de Estaño de los Estrechos de Penang, a menos que el Consejo decida otra cosa.

11. Cuando el Consejo haya declarado un período de control y haya fijado el tonelaje total de exportaciones autorizadas con respecto a dicho período, el Consejo podrá al mismo tiempo pedir a todo país que sea también productor de estaño extraído de minas situadas en su territorio o territorios que aplique durante dicho período a sus exportaciones de estaño derivado de tal producción la limita-

ción que el Consejo y el país interesado puedan considerar apropiadas. El Consejo podrá también consultar a los países que son consumidores de estaño con miras a aumentar la eficacia de los controles de la oferta de estaño en los mercados internacionales.

12. El Consejo podrá consultar a los Miembros Consumidores acerca de las medidas, no incompatibles con otros acuerdos comerciales internacionales, que convenga adoptar con miras a tratar, durante un período de control, de dar preferencia a las importaciones de estaño procedentes de Miembros Productores.

Artículo 33. PERÍODOS DE CONTROL

1. Los períodos de control coincidirán con trimestres; sin embargo, cuando la limitación de las exportaciones se introduzca por vez primera durante la vigencia del presente Convenio o se implante de nuevo después de un intervalo durante el cual no haya regido ninguna limitación de las exportaciones, el Consejo podrá declarar como período de control cualquier período no mayor de cinco meses ni menor de dos que expire el 31 de marzo, el 30 de junio, el 30 de septiembre o el 31 de diciembre.

2. Todo tonelaje total de exportaciones autorizadas que entre en vigor no cesará de regir durante el período de control al cual se refiera por la única razón de que las existencias de la reserva de estabilización lleguen a ser menores que el tonelaje mínimo de estaño metal requerido en virtud de los párrafos 1 y 2 del artículo 32 o que cualquier otro tonelaje que se haya fijado en su lugar conforme esos mismos párrafos.

3. El Consejo podrá revocar un período de control previamente declarado antes de que entre en vigor o declararlo terminado en el transcurso del mismo.

4. No obstante lo dispuesto en este artículo, cuando en virtud del Quinto Convenio se haya fijado un tonelaje total de exportaciones autorizadas para el último trimestre de tal Convenio y ese tonelaje siga en vigor a la terminación de dicho Convenio, y a menos que el Consejo decida otra cosa en su primer período de sesiones:

- a) Se considerará que todo período de control que esté vigente en el momento de la entrada en vigor del presente Convenio ha sido declarado conforme a este último; y
- b) El tonelaje total de exportaciones autorizadas para tal período de control se calculará a la misma tasa trimestral que la que se haya fijado en virtud del Quinto Convenio para el último trimestre del mismo, hasta que el Consejo la revise de conformidad con las disposiciones del artículo 32.

Artículo 34. REPARTICIÓN DEL TONELAJE TOTAL DE EXPORTACIONES AUTORIZADAS

1. El tonelaje total de exportaciones autorizadas para un período de control se repartirá entre los Miembros Productores proporcionalmente a sus cifras de producción o de exportación, según proceda, en los últimos cuatro trimestres consecutivos que precedan al período de control y que no hayan sido declarados períodos de control. En la repartición del tonelaje total de exportaciones autorizadas que se haga con arreglo a este párrafo, el Consejo tomará debidamente en consideración las circunstancias a que se hace referencia en la regla 6 del anexo F del presente Convenio, o que cualquier Miembro Productor haya declarado excep-

cionales con arreglo a la regla 9 del anexo F, y podrá, con el consentimiento de los demás Miembros Productores, utilizar para ese Miembro cifras de producción o de exportación, según proceda, correspondientes a otro período decidido por el Consejo.

2. *a)* No obstante lo dispuesto en el párrafo 1 de este artículo, el Consejo, con el consentimiento del Miembro Productor interesado, podrá reducir la parte que corresponda a dicho Miembro en el tonelaje total de exportaciones autorizadas y distribuir la cantidad así reducida entre el resto de los Miembros Productores en proporción al porcentaje correspondiente a cada uno de ellos o, si las circunstancias lo exigen, de otra manera.

b) A los efectos de este artículo se considerará que la cantidad de estaño determinada de conformidad con las disposiciones del apartado *a)* de este párrafo para cualquier Miembro Productor durante un período de control cualquiera constituye el tonelaje de exportaciones autorizadas para ese Miembro durante el citado período de control.

3. Las exportaciones netas de estaño de cada Miembro Productor durante cada período de control se limitarán, a menos que en el presente Convenio se disponga otra cosa, al tonelaje de las exportaciones autorizadas para tal Miembro durante ese período de control.

4. Para el mejor cumplimiento y aplicación de este artículo, todo Miembro Productor adoptará las medidas que juzgue necesarias a fin de que sus exportaciones correspondan lo más exactamente posible al tonelaje de sus exportaciones autorizadas para cada período de control.

5. *a)* Si, durante un determinado período de control, un Miembro Productor estima que posiblemente no estará en condiciones de exportar la cantidad de estaño que tenga derecho a exportar con arreglo al tonelaje de sus exportaciones autorizadas para dicho período de control, ese Miembro tendrá la obligación de enviar una declaración en ese sentido al Consejo a la mayor brevedad posible, y en todo caso dentro de los dos meses civiles siguientes a la fecha en que haya entrado en vigor tal tonelaje de exportaciones autorizadas.

b) Si el Consejo ha recibido una declaración en este sentido o estima que posiblemente un Miembro Productor cualquiera no estará en condiciones de exportar durante un determinado período de control la cantidad de estaño que tenga derecho a exportar con arreglo al tonelaje de sus exportaciones autorizadas para dicho período de control, el Consejo podrá adoptar las medidas que juzgue necesarias para garantizar que el tonelaje total de exportaciones autorizadas será exportado efectivamente.

6. A los efectos de este artículo, el Consejo podrá decidir que las exportaciones de estaño de cualquier Miembro Productor comprenderán el contenido de estaño de cualquier material derivado de la producción minera del Miembro de que se trate.

Artículo 35. PUNTO DE EXPORTACIÓN

Con respecto a cualquiera de los Miembros enumerados en el anexo C del presente Convenio se considerará que el estaño ha sido exportado si se han cumplido las formalidades indicadas en dicho anexo frente al nombre de ese Miembro, quedando entendido que:

- a) El Consejo podrá modificar en todo momento el anexo C con el consentimiento del Miembro interesado, y esta modificación surtirá los mismos efectos que si estuviese incluida en dicho anexo; y
- b) Si un Miembro Productor exporta estaño en condiciones distintas de las establecidas en el anexo C, el Consejo decidirá si dicho estaño se considerará exportado a los efectos del presente Convenio y, en caso afirmativo, el momento en que considerará que se ha efectuado tal exportación.

Artículo 36. SANCIONES RELATIVAS AL CONTROL DE LAS EXPORTACIONES

1. a) Si, no obstante lo dispuesto en el artículo 34, las exportaciones netas de estaño de un Miembro Productor durante cualquier período de control exceden en más de un 5% de su tonelaje de exportaciones autorizadas para ese período, el Consejo podrá reclamar al Miembro interesado que aporte a la reserva de estabilización una contribución adicional que no podrá ser superior a la cantidad exportada en exceso. Esa contribución se aportará en estaño metal o en efectivo o en las proporciones de estaño metal y de efectivo que decida el Consejo y antes de la fecha o las fechas que el Consejo fije. De decidirse que una parte de la contribución se aporte en efectivo, esa parte se calculará al precio mínimo vigente en la fecha de la decisión del Consejo. De decidirse que una parte de la contribución se aporte en estaño metal, esa parte se incluirá en el tonelaje de exportaciones autorizadas del Miembro interesado para el período de control durante el cual se deba aportar la contribución y no se añadirá a ese tonelaje.

b) Si, no obstante lo dispuesto en el artículo 34, el total de las exportaciones netas de estaño de un Miembro Productor durante cuatro períodos de control consecutivos, incluyendo, si corresponde, el período de control mencionado en el apartado a) de este párrafo, es superior en más del 1% al total de sus exportaciones autorizadas para esos períodos, el tonelaje de exportaciones autorizadas para dicho Miembro durante cada uno de los cuatro períodos de control subsiguientes podrá ser reducido en una cuarta parte del tonelaje total exportado en exceso o, si el Consejo así lo decide, en una fracción mayor que no podrá exceder de la mitad de dicho tonelaje. Esta reducción surtirá efecto durante y a partir del período de control siguiente a aquel durante el cual el Consejo tome la decisión.

c) Si, después de dichos cuatro períodos de control consecutivos durante los cuales el total de las exportaciones netas de estaño de un Miembro exceda del tonelaje de sus exportaciones autorizadas en la cantidad indicada en el apartado b) de este párrafo, el total de las exportaciones netas de estaño de ese Miembro durante otros cuatro futuros períodos de control consecutivos, que no comprenderán ninguno de los períodos de control a que se hace referencia en el apartado b) de este párrafo, es superior al total de los tonelajes de exportaciones autorizadas para esos cuatro períodos de control, el Consejo, además de reducir el tonelaje de exportaciones autorizadas de dicho Miembro de conformidad con lo dispuesto en el apartado b) de este párrafo, podrá privarle de una parte, que la primera vez no podrá ser superior a la mitad, de sus derechos a participar en la liquidación de la reserva de estabilización. El Consejo podrá, en cualquier momento y en los términos y condiciones que decida, restituir al citado Miembro la parte de los derechos de que se le haya privado.

d) Un Miembro productor que haya rebasado el tonelaje de sus exportaciones autorizadas de estaño y cualquier otro tonelaje autorizado en virtud del artículo 34

y de otras disposiciones de este artículo tendrá la obligación de tomar medidas efectivas, a la mayor brevedad posible, para subsanar la infracción del presente Convenio. El Consejo, al adoptar una decisión con arreglo a este párrafo, tendrá en cuenta el hecho de no haber tomado tales medidas o la demora en hacerlo.

2. A los efectos de los apartados *a)*, *b)* y *c)* del párrafo 1 de este artículo, se considerará, a partir de la entrada en vigor del presente Convenio, que todo tonelaje total de exportaciones autorizadas que haya sido fijado con respecto a los períodos de control, que todo tonelaje que haya sido exportado en exceso de tal tonelaje de exportaciones autorizadas y que toda sanción que haya sido impuesta con arreglo al Quinto Convenio se ha fijado, exportado o impuesto, respectivamente, conforme al presente Convenio.

Artículo 37. EXPORTACIONES ESPECIALES

1. En cualquier momento después de declarar un período de control el Consejo podrá, por mayoría repartida de dos tercios, autorizar la exportación (denominada en lo sucesivo exportación especial) de una cantidad determinada de estaño además del tonelaje de exportaciones autorizadas mencionado en el párrafo 1 del artículo 34, a condición de que:

- a)* Considere que la exportación especial propuesta está destinada a formar parte de unas existencias estatales; y
- b)* Considere que la exportación especial propuesta probablemente no será utilizada para fines comerciales o industriales durante el período de vigencia del presente Convenio.

2. El Consejo podrá, por mayoría repartida de dos tercios, imponer las condiciones que juzgue necesarias con respecto a toda exportación especial.

3. De cumplirse las disposiciones del artículo 39 y las condiciones impuestas por el Consejo con arreglo al párrafo 2 de este artículo, no se tendrán en cuenta las exportaciones especiales al aplicarse las disposiciones de los párrafos 2 y 4 del artículo 34 y del párrafo 1 del artículo 36.

4. El Consejo podrá, por mayoría repartida de dos tercios, modificar en cualquier momento las condiciones contenidas en el párrafo 1 de este artículo, en la inteligencia de que dicha modificación no deberá afectar a ninguna operación realizada por un Miembro en virtud de alguna autorización concedida ni a las condiciones ya impuestas en virtud del párrafo 2 de este artículo.

Artículo 38. DEPÓSITOS ESPECIALES

1. Todo Miembro Productor podrá en cualquier momento, con el consentimiento del Consejo, hacer depósitos especiales de estaño metal en poder del Gerente. Ningún depósito especial será considerado parte de la reserva de estabilización ni estará a disposición del Gerente.

2. Todo Miembro Productor que informe al Consejo de su intención de hacer un depósito especial de estaño metal procedente de su territorio, siempre que presente las pruebas que el Consejo pueda requerir para identificar el metal o los concentrados para conversión a metal que sean objeto del depósito especial, estará autorizado a exportar dicho metal o dichos concentrados además de cualquier tonelaje de exportaciones autorizadas que se le pueda haber asignado con arreglo al artículo 34 y, a condición de que el Miembro Productor cumpla las

disposiciones del artículo 39, no se aplicarán a tales exportaciones las disposiciones de los párrafos 2 y 4 del artículo 34 ni las del párrafo 1 del artículo 36.

3. El Gerente podrá aceptar los depósitos especiales únicamente en el lugar o los lugares que estime convenientes.

4. El Presidente Ejecutivo notificará a los Miembros la recepción de cualquier depósito especial después de que hayan transcurrido tres meses por lo menos desde la fecha de recepción.

5. Un Miembro Productor que haya hecho un depósito especial de estaño metal podrá retirar la totalidad o una parte de dicho depósito especial con objeto de cubrir la totalidad o una parte del tonelaje de sus exportaciones autorizadas en cualquier período de control. En tal caso se considerará que la cantidad retirada del depósito especial ha sido exportada, a los efectos del control de las exportaciones, en el período de control en que se efectúe ese retiro.

6. En un trimestre que no haya sido declarado período de control, todo depósito especial permanecerá a disposición del Miembro que haya hecho el depósito, con sujeción únicamente a las disposiciones del párrafo 8 del artículo 39.

7. Todos los gastos que se realicen en relación con un depósito especial serán por cuenta del Miembro que efectúe dicho depósito y el Consejo no se hará cargo de ningún gasto.

Artículo 39. EXISTENCIAS MANTENIDAS POR LOS MIEMBROS PRODUCTORES

1. *a)* Las existencias de estaño mantenidas por cualquier Miembro Productor que no hayan sido exportadas de conformidad con la definición dada para ese Miembro en el anexo C del presente Convenio no deberán exceder en ningún momento durante un período de control de la cantidad señalada para ese Miembro en el anexo D del presente Convenio.

b) No se incluirá en dichas existencias el estaño que esté en camino entre la mina y el punto de exportación, tal como éste se define en el anexo C.

c) El Consejo podrá modificar el anexo D, pero, si al hacerlo aumenta el tonelaje señalado en el anexo D para cualquier Miembro, podrá imponer condiciones, en particular con respecto a la exportación ulterior de las cantidades adicionales y al período de exportación.

2. Se considerará que todo aumento en la proporción aprobada con arreglo al párrafo *a)* del artículo 39 del Quinto Convenio y todavía en vigor a la terminación del mismo y que toda condición impuesta a este respecto se ha aprobado o impuesto de conformidad con el presente Convenio, a menos que el Consejo decida otra cosa dentro de un plazo de seis meses desde la entrada en vigor del presente Convenio.

3. Todo depósito especial efectuado con arreglo al artículo 38 se deducirá de las existencias que, con arreglo a este artículo, pueda mantener el Miembro Productor interesado durante un período de control.

4. *a)* Cuando en el territorio de un Miembro Productor mencionado en el anexo E del presente Convenio se extraiga inevitablemente el mineral de estaño de su yacimiento natural durante la extracción de los otros minerales mencionados en el mismo anexo y, por esta razón, la limitación de las existencias prescrita en el párrafo 1 de este artículo pueda limitar indebidamente la extracción de esos

otros minerales, se podrán mantener en el territorio de ese Miembro existencias adicionales de concentrados de estaño en la medida en que el gobierno de tal Miembro certifique que el estaño de que se trata ha sido obtenido exclusivamente junto con esos otros minerales y que efectivamente se conserva en el territorio de ese Miembro, y siempre que la proporción que guarden tales existencias adicionales con la cantidad total de los otros minerales obtenidos no exceda en ningún momento de la proporción indicada en el anexo E.

b) Salvo con el consentimiento del Consejo, la exportación de dichas existencias adicionales no empezará hasta después de haberse liquidado todo el estaño metal en poder de la reserva de estabilización; posteriormente podrán exportarse esas existencias solamente a razón de 1/40 parte de su totalidad o de 250 toneladas por trimestre, si esta cantidad es mayor.

5. Los Miembros mencionados en los anexos D o E, después de consultar con el Consejo, elaborarán las normas convenientes para el mantenimiento, la protección y el control de las existencias adicionales que puedan ser aprobadas con arreglo a este artículo.

6. El Consejo, con el consentimiento del Miembro Productor interesado, podrá modificar los anexos D y E.

7. Cada Miembro Productor enviará al Consejo, con los intervalos que éste señale, declaraciones sobre las existencias de estaño que se encuentren en su territorio y que no hayan sido exportadas según la definición dada para ese Miembro en el anexo C. Estas declaraciones no incluirán el estaño que esté en camino entre la mina y el punto de exportación tal como se define en el anexo C. Además, en esas declaraciones se indicarán por separado las existencias mantenidas en virtud de las disposiciones del párrafo 4 de este artículo.

8. El Miembro Productor que haga depósitos especiales en virtud del artículo 38 o se le autorice a aumentar los tonelajes de conformidad con las disposiciones del párrafo 1 de este artículo, informará al Consejo, por lo menos 12 meses antes de la terminación del presente Convenio, sobre sus planes para la venta de tales depósitos especiales o la exportación de la totalidad o parte de dichos tonelajes aumentados, pero sin incluir las existencias adicionales cuya exportación se rige por las disposiciones del párrafo 4 de este artículo, y procederá a celebrar consultas con el Consejo para buscar los medios más eficaces de efectuar tal exportación sin ocasionar una perturbación evitable del mercado del estaño. El Miembro Productor interesado tendrá debidamente en cuenta las recomendaciones del Consejo.

CAPÍTULO XV. ESCASEZ DE ESTAÑO

Artículo 40. MEDIDAS QUE HABRÁN DE ADOPTARSE EN CASO DE ESCASEZ DE ESTAÑO

1. Si, en cualquier momento en que el precio del estaño se halle en el sector superior o por encima de éste, llega a la conclusión de que se ha producido o es probable que se produzca una grave escasez de suministros de estaño, el Consejo:

a) Deberá poner término a la aplicación de todo control de las exportaciones que esté en vigor y recomendar el nivel de existencias que no deberá rebasarse; y

b) Recomendará a los Miembros que tomen todas las medidas factibles que aseguren tan pronto como sea posible un aumento de la cantidad de estaño que puedan facilitar.

2. El Consejo determinará el período durante el cual seguirán en efecto las medidas previstas en este artículo; dicho período se contará por trimestres, quedando entendido que, cuando esas medidas se apliquen por vez primera en virtud del presente Convenio o se apliquen de nuevo después de un intervalo durante el cual no se haya comprobado una escasez, el Consejo podrá declarar como período de aplicabilidad de esas medidas cualquier plazo no mayor de cinco meses ni menor de un mes que expire el 31 de marzo, el 30 de junio, el 30 de septiembre o el 31 de diciembre.

3. El Consejo podrá anular cualesquiera medidas adoptadas sobre la base de este artículo antes de que entren en vigor, ponerles término en curso de aplicación o prorrogarlas de un trimestre a otro.

4. Según los cálculos de producción y consumo que establezca el Consejo conforme al apartado a) del artículo 10, y teniendo en cuenta la cantidad de estaño metal y de efectivo en poder de la reserva de estabilización y todos los demás factores pertinentes, en particular la utilización de la capacidad de producción, la disponibilidad de otras existencias de estaño y la tendencia de los precios corrientes, el Consejo hará los estudios que sean necesarios a fin de poder calcular el total de la demanda y de la oferta de estaño para el período declarado y para los períodos subsiguientes que determine.

5. El Consejo, por mayoría repartida de dos tercios, podrá invitar a los Miembros a que concierten con él acuerdos que puedan asegurar a los Miembros Consumidores un reparto equitativo de las cantidades de estaño disponibles.

6. El Consejo podrá consultar con los Miembros Productores acerca de las medidas, no incompatibles con otros acuerdos comerciales internacionales, que convenga adoptar, en caso de producirse una escasez de estaño, con miras a dar preferencia a los Miembros Consumidores en el suministro de estaño.

7. En cada período de sesiones que se celebre mientras esté vigente este artículo el Consejo examinará los resultados obtenidos desde el período de sesiones precedente con las medidas adoptadas en virtud de este artículo.

CUARTA PARTE

OTRAS DISPOSICIONES

CAPÍTULO XVI. OBLIGACIONES DE LOS MIEMBROS

Artículo 41. OBLIGACIONES GENERALES

1. Durante la vigencia del presente Convenio los Miembros cooperarán entre sí y harán todo lo posible para lograr los objetivos del mismo.

2. Los Miembros aceptarán como obligatorias todas las decisiones que el Consejo adopte en virtud de las disposiciones del presente Convenio.

3. Sin perjuicio del alcance general del párrafo 1 del presente artículo, los Miembros observarán en particular las siguientes normas:

a) Mientras haya disponibles cantidades suficientes de estaño para satisfacer completamente sus necesidades, no prohibirán ni limitarán la utilización del

- estaño para determinados usos finales salvo en circunstancias en que tales prohibiciones o limitaciones no sean incompatibles con otros acuerdos comerciales internacionales;
- b) Crearán condiciones que fomenten la explotación económica de los yacimientos de conformidad con las exigencias del mercado; y
 - c) Fomentarán la conservación de los recursos naturales de estaño, evitando el abandono prematuro de los yacimientos.

Artículo 42. MEDIDAS DIFERENCIALES Y CORRECTIVAS

Los Miembros Consumidores en desarrollo, y los países menos adelantados que sean Miembros, cuyos intereses resulten perjudicados como consecuencia de medidas adoptadas en virtud del presente Convenio podrán pedir al Consejo que aplique medidas diferenciales y correctivas apropiadas. El Consejo estudiará la posibilidad de adoptar medidas apropiadas de esa índole, conforme al párrafo 3 de la sección III de la resolución 93 (IV) de la Conferencia de las Naciones Unidas sobre Comercio y Desarrollo.

Artículo 43. CONSULTAS

El Consejo celebrará consultas, a petición de cualquier Miembro, sobre los factores que afecten directamente a la oferta o a la demanda. El Consejo podrá someter sus recomendaciones a los Miembros para que las examinen.

Artículo 44. OBSTÁCULOS AL COMERCIO

1. El Consejo, a la luz de un estudio del mercado del estaño, determinará los obstáculos que se opongan a la expansión del comercio del estaño y de sus productos semiacabados y acabados.

2. El Consejo, teniendo en cuenta lo dispuesto en el párrafo 1 de este artículo, podrá adoptar él mismo o tratar de conseguir que otros organismos competentes adopten recomendaciones destinadas a reducir esos obstáculos y, en lo posible, a eliminarlos. El Consejo estudiará periódicamente los resultados de la aplicación de esas recomendaciones.

Artículo 45. NORMAS JUSTAS DE TRABAJO

Los Miembros declaran que, con objeto de evitar la baja del nivel de vida y la introducción de factores de competencia desleal en el comercio mundial, procurarán mantener normas justas de trabajo en la industria del estaño.

Artículo 46. VENTAS DE ESTAÑO PROCEDENTE DE EXISTENCIAS NO COMERCIALES

1. Todo Miembro que desee vender estaño procedente de sus existencias no comerciales celebrará, con la suficiente antelación, consultas con el Consejo acerca de sus planes de venta.

2. Cuando un Miembro anuncie su plan de vender estaño procedente de sus existencias no comerciales, el Consejo iniciará prontamente consultas oficiales con dicho Miembro acerca de ese plan a fin de asegurar el cumplimiento adecuado de las disposiciones del párrafo 4 de este artículo.

3. El Consejo examinará periódicamente la marcha de dichas ventas y podrá formular recomendaciones al Miembro interesado. Dicho Miembro prestará la debida consideración a las recomendaciones del Consejo.

4. Las ventas de estaño de existencias no comerciales se efectuarán protegiendo debidamente a los productores, elaboradores y consumidores de estaño contra todo trastorno evitable de sus mercados habituales y contra las consecuencias perjudiciales de tales ventas en lo que se refiere a la inversión de capital en la explotación y el desarrollo de nuevas fuentes de suministros y a la prosperidad y expansión de las minas de estaño en el territorio o los territorios de los Miembros Productores. Las ventas se efectuarán en cantidades y a lo largo de períodos que no afecten indebidamente a la producción y al empleo en la industria del estaño en el territorio o los territorios de los Miembros Productores ni creen dificultades para la economía de los Miembros Productores.

Artículo 47. SEGURIDAD NACIONAL

Ninguna disposición del presente Convenio se interpretará en el sentido de que obliga a un Miembro a proporcionar información cuya divulgación sería, a su juicio, contraria a los intereses esenciales de su seguridad.

CAPÍTULO XVII. RECLAMACIONES Y CONTROVERSIAS

Artículo 48. RECLAMACIONES

1. Toda reclamación en la que se alegue que un Miembro ha cometido una infracción del presente Convenio para la cual no haya sanción alguna en otra parte del presente Convenio será sometida, a petición del Miembro reclamante, a la decisión del Consejo.

2. Salvo cuando se disponga otra cosa en el presente Convenio, no se declarará que un Miembro ha cometido una infracción del presente Convenio a menos que se apruebe una resolución en este sentido. En cualquier declaración de este tipo se especificarán la naturaleza y la amplitud de la infracción.

3. Cuando el Consejo, con arreglo a este artículo, llegue a la conclusión de que un Miembro ha infringido el presente Convenio, podrá, a menos que se estipule alguna otra sanción en el presente Convenio, privar a ese Miembro de su derecho de voto y de sus otros derechos hasta que dicho Miembro haya reparado la infracción o haya cumplido de otro modo sus obligaciones.

4. A los efectos de este artículo, se entenderá que la expresión "infracción del presente Convenio" incluye la infracción de cualquier condición impuesta por el Consejo o el incumplimiento de cualquier obligación impuesta a un Miembro en virtud del presente Convenio.

5. Todo Miembro que estime que sus intereses económicos con arreglo al presente Convenio han sido gravemente lesionados a consecuencia de medidas adoptadas por cualquier otro o cualesquiera otros Miembros, con excepción de las medidas adoptadas en tiempo de guerra, podrá presentar la correspondiente reclamación al Consejo.

6. El Consejo, al recibir una reclamación de esta índole, procederá al examen de los hechos y por mayoría del total de votos de que dispongan todos los Miembros Consumidores y por mayoría del total de votos de que dispongan todos los Miembros Productores decidirá si son fundados los motivos que alega el Miembro reclamante y, en caso afirmativo, le autorizará a retirarse del presente Convenio.

Artículo 49. CONTROVERSIAS

1. A petición de cualquier Miembro, toda controversia relativa a la interpretación o aplicación del presente Convenio que no quede resuelta por negociación será sometida a la decisión del Consejo.

2. Cuando una controversia haya sido sometida al Consejo con arreglo a este artículo, la mayoría de los Miembros o cualesquiera Miembros que dispongan por lo menos de un tercio de los votos en el Consejo podrán pedir a éste que, después de detenido examen y antes de tomar una decisión, solicite sobre las cuestiones en litigio la opinión del comité consultivo a que se refiere el párrafo 3 de este artículo.

3. *a)* A menos que el Consejo decida otra cosa por unanimidad de los votos emitidos, el comité consultivo se compondrá de:

- i) Dos personas designadas por los Miembros Productores, una con competencia especial en las cuestiones que han dado lugar a la controversia y otra con formación y experiencia jurídicas reconocidas;
- ii) Dos personas de condiciones análogas designadas por los Miembros Consumidores; y
- iii) Un presidente elegido por unanimidad por esas cuatro personas o, en caso de desacuerdo, por el Presidente Ejecutivo.

b) Las personas designadas para formar parte del comité consultivo actuarán a título personal y no recibirán instrucciones de ningún gobierno.

c) El Consejo sufragará los gastos del comité consultivo.

4. La opinión del comité consultivo y las razones que la motiven serán sometidas al Consejo, el cual, después de tomar en consideración todos los datos pertinentes, dirimirá la controversia.

CAPÍTULO XVIII. DISPOSICIONES FINALES

Artículo 50. DEPOSITARIO

El Secretario General de las Naciones Unidas queda designado depositario del presente Convenio.

Artículo 51. FIRMA

El presente Convenio estará abierto a la firma en la Sede de las Naciones Unidas en Nueva York desde el 3 de agosto de 1981 al 30 de abril de 1982, inclusive, por las partes en el Quinto Convenio y por otros Estados que sean miembros de la Conferencia de las Naciones Unidas sobre Comercio y Desarrollo.

Artículo 52. RATIFICACIÓN, ACEPTACIÓN O APROBACIÓN

El presente Convenio estará sujeto a la ratificación, aceptación o aprobación de los gobiernos signatarios, de conformidad con sus respectivos procedimientos constitucionales. Los instrumentos de ratificación, aceptación o aprobación quedarán en poder del depositario.

Artículo 53. NOTIFICACIÓN DE APLICACIÓN PROVISIONAL

1. Todo gobierno signatario que tenga intención de ratificar, aceptar o aprobar el presente Convenio, o todo gobierno para el que el Consejo haya estable-

cido condiciones de adhesión conforme a lo dispuesto en el artículo 54, pero que todavía no haya podido depositar su instrumento, podrá en todo momento notificar al depositario que, dentro de las limitaciones que le impongan sus procedimientos constitucionales y/o legislativos, aplicará el presente Convenio con carácter provisional cuando éste entre en vigor conforme al artículo 55 o, si ya está en vigor, en la fecha que se especifique.

2. Cualquiera de los gobiernos a que se hace referencia en el párrafo 1 de este artículo que notifique al depositario que, como consecuencia de la aplicación del presente Convenio dentro de las limitaciones que le impongan sus procedimientos constitucionales y/o legislativos, no podrá pagar sus contribuciones a la Cuenta de la Reserva de Estabilización, no ejercerá sus derechos de voto en las cuestiones relativas a las disposiciones de los capítulos X a XV, ambos inclusive, del presente Convenio. No obstante, ese gobierno deberá cumplir todas las obligaciones financieras que le incumban en relación con la Cuenta Administrativa. La participación provisional de un gobierno que haga la notificación mencionada en este párrafo no durará más de 12 meses a partir de la entrada en vigor provisional del presente Convenio, a menos que el Consejo decida otra cosa.

Artículo 54. ADHESIÓN

1. El presente Convenio estará abierto a la adhesión de los gobiernos de todos los Estados en las condiciones que determine el Consejo. La adhesión se efectuará mediante el depósito de un instrumento de adhesión en poder del depositario. En los instrumentos de adhesión se hará constar que el gobierno acepta las condiciones establecidas por el Consejo.

2. Todo gobierno que se proponga adherirse al presente Convenio notificará su intención al Consejo o, entre tanto no entre en vigor el presente Convenio, al Consejo del Quinto Convenio.

3. Las condiciones que establezca el Consejo deberán ser equitativas, en lo referente a los derechos de voto y a las obligaciones financieras, en relación tanto con los gobiernos que se propongan adherirse al presente Convenio como con los otros gobiernos ya participantes en él.

4. Cuando un país productor se adhiera al presente Convenio y pase a ser Miembro Productor, el Consejo:

- a) Fijará, con el consentimiento de ese Miembro, el tonelaje y la proporción que han de señalársele en los anexos D y E del presente Convenio, según el caso; y
- b) Fijará también, a los efectos del control de las exportaciones, las condiciones que deberán figurar frente al nombre de dicho Miembro en el anexo C del presente Convenio.

Los tonelajes, proporciones y condiciones así fijados surtirán los mismos efectos que si estuviesen incluidos en dichos anexos.

5. El Consejo del Quinto Convenio podrá, hasta la entrada en vigor del presente Convenio, determinar las condiciones a que se hace referencia en el párrafo 1 de este artículo, a reserva de su confirmación por el Consejo en su primer período de sesiones.

Artículo 55. ENTRADA EN VIGOR

1. El presente Convenio entrará en vigor definitivamente el 1° de julio de 1982, o en cualquier fecha posterior, si para esa fecha han depositado sus instrumentos de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión los gobiernos de países productores que reúnan por lo menos el 80% del porcentaje total de producción indicado en el anexo A del presente Convenio y los gobiernos de países consumidores que reúnan por lo menos el 80% del porcentaje total de consumo indicado en el anexo B del presente Convenio.

2. Si el 1° de julio de 1982 no ha entrado en vigor con arreglo a lo dispuesto en el párrafo 1 de este artículo, el presente Convenio entrará en vigor provisionalmente si para esa fecha han depositado sus instrumentos de ratificación, aceptación, aprobación, o adhesión, o han notificado al depositario conforme al artículo 53 que aplicarán provisionalmente el presente Convenio, los gobiernos de países productores que reúnan por lo menos el 65% del porcentaje total de producción indicado en el anexo A y los gobiernos de países consumidores que reúnan por lo menos el 65% del porcentaje total de consumo indicado en el anexo B.

3. Si el 1° de junio de 1982 no se han alcanzado los porcentajes prescritos para la entrada en vigor del presente Convenio con arreglo a lo dispuesto en el párrafo 1 o en el párrafo 2 de este artículo, el Secretario General de las Naciones Unidas invitará a los gobiernos que hayan depositado sus instrumentos de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión, o que hayan notificado al depositario su intención de aplicar provisionalmente el presente Convenio, a que se reúnan para decidir si el presente Convenio debe entrar definitiva o provisionalmente en vigor entre ellos, en su totalidad o en parte, en la fecha que determinen. El Secretario General de las Naciones Unidas invitará también a asistir a esa reunión en calidad de observadores a otros gobiernos que hayan firmado el presente Convenio o hayan participado en el Quinto Convenio Internacional del Estanto.

4. Si 18 meses después de la expiración del Quinto Convenio, prorrogado, el presente Convenio ha entrado en vigor provisionalmente, pero no definitivamente conforme a lo dispuesto en el párrafo 1 de este artículo, los gobiernos que hayan depositado instrumentos de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión podrán decidir, por consentimiento mutuo, que, no obstante lo dispuesto en el párrafo 1 de este artículo, el presente Convenio entre definitivamente en vigor entre ellos. Si esos gobiernos no deciden que el presente Convenio entre en vigor definitivamente entre ellos, el Convenio seguirá en vigor provisionalmente.

5. Para todo gobierno que deposite su instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión después de la entrada en vigor del presente Convenio, éste entrará en vigor con respecto a ese gobierno en la fecha de depósito de tal instrumento.

Artículo 56. PARTICIPACIÓN DE ORGANIZACIONES INTERGUBERNAMENTALES

1. Toda referencia que se haga en el presente Convenio a un "gobierno" o "gobiernos" será interpretada en el sentido de que incluye una referencia a la Comunidad Económica Europea y a cualquier organización intergubernamental que sea competente en lo que respecta a la negociación, celebración y aplicación de convenios internacionales, en particular de convenios sobre productos básicos. En consecuencia, toda referencia que se haga en el presente Convenio a la firma,

ratificación, aceptación o aprobación, o a la notificación de aplicación provisional, o a la adhesión, será interpretada, en el caso de esas organizaciones intergubernamentales, en el sentido de que incluye una referencia a la firma, ratificación, aceptación o aprobación, o a la notificación de aplicación provisional, o a la adhesión, por esas organizaciones intergubernamentales.

2. En el caso de que se vote sobre cuestiones de su competencia, esas organizaciones emitirán un número de votos igual al total de los votos que puedan asignarse, de conformidad con el artículo 14, a sus Estados miembros, que en tal caso no emitirán sus votos individualmente.

Artículo 57. ENMIENDAS

1. El Consejo, por mayoría de dos tercios del total de votos de que dispongan todos los Miembros Productores y por mayoría de dos tercios del total de votos de que dispongan todos los Miembros Consumidores, podrá recomendar a los Miembros enmiendas al presente Convenio. En su recomendación el Consejo fijará el plazo dentro del cual cada Miembro deberá notificar al depositario si ratifica, acepta o aprueba la enmienda o su negativa a hacerlo.

2. El Consejo podrá prorrogar el plazo que haya fijado de conformidad con el párrafo 1 de este artículo para la notificación de la ratificación, aceptación o aprobación. El Consejo notificará tales prórrogas al depositario.

3. Las enmiendas ratificadas, aceptadas o aprobadas por todos los Miembros dentro del plazo fijado con arreglo al párrafo 1 de este artículo o prorrogado con arreglo al párrafo 2 de este artículo entrarán inmediatamente en vigor al recibir el depositario la última ratificación, aceptación o aprobación.

4. No surtirán efecto las enmiendas que no hayan sido ratificadas, aceptadas o aprobadas por Miembros que reúnan al menos el 80% del total de los votos de los Miembros Productores y al menos el 80% del total de los votos de los Miembros Consumidores dentro del plazo fijado con arreglo al párrafo 1 de este artículo o prorrogado con arreglo al párrafo 2 de este artículo.

5. Si, dentro del plazo fijado con arreglo al párrafo 1 de este artículo o prorrogado con arreglo al párrafo 2 de este artículo, una enmienda ha sido ratificada, aceptada o aprobada por Miembros que reúnan al menos el 80% del total de los votos de los Miembros Productores y al menos el 80% del total de los votos de los Miembros Consumidores:

- a) Dicha enmienda entrará en vigor, con respecto a los Miembros que hayan notificado su ratificación, aceptación o aprobación, tres meses después de que el depositario haya recibido la última ratificación, aceptación o aprobación necesaria para llegar a reunir al menos el 80% del total de los votos de los Miembros Productores y al menos el 80% del total de los votos de los Miembros Consumidores; y
- b) Todo Miembro que no haya ratificado, aceptado o aprobado una enmienda en la fecha de su entrada en vigor dejará de ser parte en el presente Convenio a partir de esa misma fecha, a menos que dicho Miembro demuestre satisfactoriamente al Consejo, en su primer período de sesiones después de la entrada en vigor de la enmienda, que no le ha sido posible ratificar, aceptar o aprobar la enmienda dentro del plazo prescrito a causa de dificultades de carácter constitucional, y el Consejo decida prorrogar el plazo fijado a dicho Miembro para la

ratificación, aceptación o aprobación hasta que se hayan superado esas dificultades.

6. Si un Miembro estima que sus intereses resultarán perjudicados por una enmienda determinada, podrá comunicar su retiro del presente Convenio al depositario antes de la fecha de la entrada en vigor de dicha enmienda. El retiro entrará en vigor en la fecha en que la enmienda surta efecto. El Consejo podrá, en cualquier momento, permitir a dicho Miembro que cancele su notificación de retiro en los términos y condiciones que juzgue equitativos.

7. Toda enmienda a este artículo entrará en vigor solamente si ha sido ratificada, aceptada o aprobada por todos los Miembros.

8. Las disposiciones de este artículo no afectarán a ninguna facultad concedida con arreglo al presente Convenio para modificar cualquier anexo del presente Convenio ni a la aplicación de ningún otro artículo del presente Convenio en el que se establezca un procedimiento específico para la modificación del presente Convenio.

Artículo 58. RETIRO

Ningún Miembro que se retire del presente Convenio durante el período de su vigencia tendrá derecho a participación alguna en el producto de la liquidación de la reserva de estabilización, conforme a lo dispuesto en el artículo 26, ni en los demás activos del Consejo, conforme a lo dispuesto en el artículo 60, a la terminación del presente Convenio, excepto:

- a) Si se retira de conformidad con lo dispuesto en el párrafo 6 del artículo 48 o en el párrafo 6 del artículo 57; o
- b) Si, por lo menos un año después de haber entrado en vigor el presente Convenio, comunica con una antelación mínima de 12 meses al depositario su intención de retirarse.

Artículo 59. DURACIÓN, PRÓRROGA Y TERMINACIÓN

1. Sin perjuicio de lo dispuesto en este artículo, la duración del presente Convenio será de cinco años a partir de la fecha de su entrada en vigor.

2. El Consejo, por mayoría de dos tercios del total de los votos de que dispongan todos los Miembros Productores y por mayoría de dos tercios del total de los votos de que dispongan todos los Miembros Consumidores, podrá tomar la decisión de prorrogar la duración del presente Convenio por uno o varios períodos que no excedan en total de dos años.

3. El Consejo, por recomendación dirigida a los Miembros antes de que transcurran cuatro años desde la entrada en vigor del presente Convenio, les comunicará si su renovación es necesaria y oportuna y, en caso afirmativo, en qué forma. Examinará al mismo tiempo la relación probable entre la oferta y la demanda de estaño en el momento de la expiración del presente Convenio.

4. a) Todo Miembro podrá en cualquier momento notificar por escrito al Presidente Ejecutivo su intención de proponer en el siguiente período de sesiones del Consejo la terminación del presente Convenio.

b) Si el Consejo, por mayoría de dos tercios del total de los votos de que dispongan todos los Miembros Productores y todos los Miembros Consumidores,

aprueba la propuesta de terminar el Convenio, recomendará a los Miembros la terminación del presente Convenio.

c) Si Miembros que dispongan de dos tercios del total de los votos de todos los Miembros Productores y de dos tercios del total de los votos de todos los Miembros Consumidores notifican al Consejo que aceptan esa recomendación, el presente Convenio terminará en la fecha que determine el Consejo, fecha que no podrá exceder en seis meses de aquella en que el Consejo haya recibido la última notificación de esos Miembros.

5. El Consejo notificará al depositario toda decisión que adopte de conformidad con el párrafo 2 o con el apartado c) del párrafo 4 de este artículo.

Artículo 60. PROCEDIMIENTO DE TERMINACIÓN

1. El Consejo permanecerá en funciones durante el tiempo necesario para llevar a cabo lo dispuesto en el párrafo 2 de este artículo, supervisar la liquidación de la reserva de estabilización y de todas las existencias mantenidas en virtud del artículo 39 y velar por el debido cumplimiento de las condiciones impuestas por el Consejo con arreglo al presente Convenio o al Quinto Convenio; el Consejo conservará todas aquellas facultades y atribuciones que le confiere el presente Convenio y que sean indispensables al efecto.

2. A la terminación del presente Convenio:

- a) Se liquidará la reserva de estabilización con arreglo a lo dispuesto en el artículo 26;
- b) El Consejo determinará las obligaciones que haya contraído respecto a su personal y, de ser necesario, tomará medidas para asegurar que haya suficientes fondos disponibles para hacer frente a dichas obligaciones, mediante un presupuesto suplementario en la Cuenta Administrativa establecida de conformidad con el artículo 20;
- c) Una vez que se hayan cumplido todas las obligaciones contraídas por el Consejo, salvo las relativas a la Cuenta de la Reserva de Estabilización, los activos disponibles se distribuirán con arreglo a lo dispuesto en este artículo;
- d) Si el Consejo continúa en funciones, conservará sus archivos, su documentación estadística y todos los demás documentos;
- e) Si el Consejo no continúa en funciones pero se crea un órgano que le suceda, el Consejo le transferirá sus archivos, su documentación estadística y todos los demás documentos y, por mayoría repartida de dos tercios, podrá transferir la totalidad o una parte de sus restantes activos a tal órgano sucesor o disponer de ellos en la forma que el Consejo determine;
- f) Si el Consejo no continúa en funciones y no se crea ningún órgano sucesor del mismo, el Consejo transferirá sus archivos, su documentación estadística y todos los demás documentos al Secretario General de las Naciones Unidas, o a cualquier organización internacional designada por éste o, a falta de tal designación, según determine el propio Consejo, y los demás bienes del Consejo, exceptuando el efectivo, se venderán o liquidarán en la forma que el Consejo, decida; y
- g) Los ingresos procedentes de esa liquidación, al igual que el remanente del efectivo, se repartirán seguidamente de manera que la parte que corresponda a

cada Miembro sea proporcional al total de las contribuciones que el mismo haya aportado a la Cuenta Administrativa establecida con arreglo al artículo 20.

Artículo 61. RESERVAS

No se podrá formular reservas con respecto a ninguna de las disposiciones del presente Convenio.

EN FE DE LO CUAL los infrascritos, debidamente autorizados al efecto, han puesto sus firmas al pie del presente Convenio en las fechas indicadas.

HECHO en Ginebra el día veintiséis de junio de mil novecientos ochenta y uno, siendo igualmente auténticos los textos en árabe, chino, español, francés, inglés y ruso del presente Convenio.

ANEXO A

PORCENTAJES DE LOS PAÍSES PRODUCTORES^a

<i>País</i>	<i>Porcentaje</i>
Australia	5,95
Bolivia	15,61
Brasil	1,23
Indonesia	18,62
Malasia	35,15
Nigeria	1,43
Rwanda	0,92
Tailandia	19,28
Zaire	1,81
TOTAL	100,00

^a Basados en la producción de concentrados de estaño para el año 1980 (exportaciones netas de concentrados de estaño y estaño metal en el caso del Brasil).

NOTA: La lista de países y porcentajes del presente anexo fue elaborada por la Conferencia de las Naciones Unidas sobre el Estaño, 1980, en la que se redactó el Sexto Convenio Internacional del Estaño.

ANEXO B

PORCENTAJES DE PAÍSES Y GRUPOS DE PAÍSES CONSUMIDORES^a

<i>País/grupo de países</i>	<i>Porcentaje</i>
Arabia Saudita	0,03
Austria	0,27
Bulgaria	0,55
Canadá	2,69
Comunidad Económica Europea	(27,15)
Alemania (República Federal de)	7,75
Bélgica/Luxemburgo	1,54
Dinamarca	0,10
Francia	5,54
Grecia	0,23
Irlanda	0,05
Italia	3,42
Países Bajos	2,71
Reino Unido de Gran Bretaña e Irlanda del Norte ..	5,81

<i>País/grupo de países</i>	<i>Porcentaje</i>
Costa Rica	0,01
Cuba	0,03
Checoslovaquia	1,80
Egipto	0,22
España	2,40
Estados Unidos de América	26,91
Filipinas	0,54
Finlandia	0,11
Hungría	0,72
India	1,37
Iraq	0,07
Jamaica	0,01
Japón	17,20
Jordania	0,02
Malta	0,00
México	0,94
Noruega	0,26
Nueva Zelanda	0,14
Perú	0,06
Polonia	2,21
República Arabe Siria	0,03
República de Corea	1,06
Rumania	1,81
Senegal	0,00
Suecia	0,24
Suiza	0,45
Túnez	0,06
Turquía	0,39
Unión de Repúblicas Socialistas Soviéticas	9,09
Venezuela	0,34
Yugoslavia	0,82
TOTAL	100,00

^a Basados en el consumo de estaño metal primario para los años de 1978 a 1980 (importaciones netas de concentrados de estaño y estaño metal en el caso de la URSS).

NOTA: La lista de países, grupos de países y porcentajes de este anexo fue elaborada por la Conferencia de las Naciones Unidas sobre el Estaño, 1980, en la que se redactó el Sexto Convenio Internacional del Estaño.

ANEXO C

PRIMERA PARTE. CIRCUNSTANCIAS EN LAS QUE SE CONSIDERARÁ QUE EL ESTAÑO HA SIDO EXPORTADO A LOS EFECTOS DEL CONTROL DE EXPORTACIONES

- Australia** Se considerará que el estaño ha sido exportado en la fecha que figure en el permiso de exportación de productos restringidos emitido conforme a las *Customs (Prohibited Exports) Regulations*, siempre que el estaño que haya sido despachado de una compañía fundidora de Australia y que no esté sujeto a las *Customs (Prohibited Exports) Regulations* se considere que ha sido exportado cuando el Departamento de Comercio y Recursos haya certificado oficialmente que el estaño ha sido despachado de esa compañía fundidora.
- Bolivia** Se considerará que el estaño ha sido exportado cuando haya sido despachado por las Autoridades Aduaneras de Bolivia para el pago del derecho de exportación. Cuando los concentrados de estaño sean fundidos fuera del territorio nacional, bajo contratos de servicio de peaje, se considerará que

- el estaño ha sido exportado de Bolivia cuando el Ministerio de Minería y Metalurgia haya emitido un permiso de exportación referente al estaño metal obtenido.
- Indonesia Se considerará que el estaño ha sido exportado de Indonesia cuando haya sido despachado en aduana y/o cuando el estaño en concentrados haya sido entregado a la fundición y pesado por ella bajo supervisión de la aduana y los funcionarios de aduanas hayan expedido un certificado por ese estaño. Tal estaño no incluirá el que Indonesia importe ulteriormente para el consumo interno.
- Malasia Se considerará que el estaño ha sido exportado de Malasia en el momento en que el Real Departamento de Aduanas y Consumos de Malasia haya pesado los concentrados o, cuando los concentrados hayan sido fundidos antes del pago del derecho de exportación, haya pesado el metal a efectos del pago de tal derecho.
- Nigeria Se considerará que el estaño ha sido exportado cuando los concentrados hayan sido entregados a la fundición, pesados y despachados para el pago de la regalía; no obstante, el estaño que no haya sido entregado a la fundición se considerará exportado cuando la Nigeria Railway Corporation haya entregado una carta de porte en la que conste la entrega de los concentrados para la exportación.
- Tailandia Se considerará que el estaño ha sido exportado de Tailandia cuando el Departamento de Recursos Minerales haya certificado oficialmente que los concentrados han sido entregados a una compañía fundidora en Tailandia y pesados por ella; no obstante, el estaño para exportación no entregado a la compañía fundidora se considerará exportado de Tailandia cuando el Departamento de Recursos Minerales haya expedido un permiso de exportación relativo a ese estaño.
- Zaire Se considerará que el estaño ha sido exportado cuando un transportista afiliado al Comité intérieur des transporteurs de la République du Zaire haya entregado un conocimiento de embarque directo en el que conste la entrega de dicho estaño al transportista.
- Si por cualquier razón no se ha entregado tal documento para una determinada partida, se considerará que el tonelaje de estaño en dicha partida ha sido exportado a los efectos del presente Convenio cuando la Administración de Aduanas de la República del Zaire haya entregado los documentos de exportación.
- Disposición general Todo estaño transportado de un Miembro Productor durante un período de control se considerará exportado y se reputará parte del tonelaje de exportaciones autorizadas de ese Miembros para ese período de control, salvo:
- a) Lo establecido en el presente anexo con respecto a Australia; o
 - b) Lo que determine el Consejo conforme al párrafo b) del artículo 35, a menos que las formalidades especificadas en el presente anexo frente al nombre de ese Miembro Productor hayan sido cumplidas con respecto a dicho estaño antes del comienzo del período de control.

SEGUNDA PARTE. IMPORTACIONES REALIZADAS POR MIEMBROS PRODUCTORES

Con el fin de determinar las exportaciones netas de estaño según el artículo 35, las importaciones deducibles de las exportaciones durante un período de control serán la cantidad importada por el Miembro Productor interesado durante el trimestre inmediatamente anterior a la declaración del período de control en cuestión, siempre que no se tenga en cuenta el estaño importado para fundición y exportado.

ANEXO D

TONELAJE DE EXISTENCIAS PERMITIDO A LOS EFECTOS DEL ARTÍCULO 39^a

<i>País</i>	<i>Toneladas</i>
Australia	
Bolivia	
Brasil	
Indonesia	
Malasia	
Nigeria	
Rwanda	
Tailandia	
Zaire	

^a El Consejo determinará en su primer período de sesiones las cifras que han de figurar en este anexo.

ANEXO E

EXISTENCIAS ADICIONALES OBTENIDAS INEVITABLEMENTE

<i>País</i>	<i>Otro mineral</i>	<i>Contenido de estaño en concentrados que se permite almacenar adicionalmente por cada tonelada de otro mineral extraído (toneladas)</i>
Australia	Tántalo-columbita	1,5
Nigeria	Columbita	1,5
Tailandia	Wolframio-scheelita	1,5
Zaire	Tántalo-columbita	1,5

ANEXO F

REGLAS PARA EL REAJUSTE DE LOS PORCENTAJES DE LOS MIEMBROS PRODUCTORES

Regla 1

a) Los porcentajes de los Miembros Productores se reajustarán por primera vez en el primer período de sesiones del Consejo conforme a lo dispuesto en el presente Convenio. No obstante las disposiciones de la regla 2, ese reajuste se hará sobre la base de los últimos cuatro trimestres que precedan inmediatamente a la introducción de cualquier período de control y con respecto a los cuales se disponga de cifras de la producción de estaño de los Miembros Productores. Se determinarán nuevos porcentajes para los Miembros Productores en proporción directa a su producción de estaño durante esos cuatro trimestres.

b) Los reajustes sucesivos de los porcentajes se harán a intervalos anuales a partir del primer reajuste, siempre que ninguno de los períodos posteriores a los citados en esta regla haya sido declarado período de control.

c) En los reajustes sucesivos, hechos conforme a esta regla, los nuevos porcentajes se calcularán como sigue:

- i) Los porcentajes del segundo reajuste serán directamente proporcionales a la producción de estaño de cada uno de los Miembros Productores durante los últimos 24 meses civiles consecutivos de cuyas cifras se disponga; y

- ii) Los porcentajes del tercer reajuste y de todos los reajustes ulteriores serán directamente proporcionales a la producción de estaño de cada uno de los Miembros Productores durante los últimos 36 meses civiles consecutivos de cuyas cifras se disponga.

Regla 2

a) Si un período fuere declarado período de control, no se hará ningún reajuste de porcentajes hasta que hayan transcurrido cuatro trimestres consecutivos que no hayan sido declarados períodos de control. Los reajustes sucesivos se harán tan pronto como se disponga de las cifras de producción de estaño de cada Miembro Productor durante dichos cuatro trimestres consecutivos, y los reajustes se harán después a intervalos anuales, siempre que ninguno de los períodos sea declarado período de control.

b) En todo reajuste hecho conforme a esta regla los nuevos porcentajes se calcularán como sigue:

- i) Los porcentajes del primero de esos reajustes posteriores a un período de control serán directamente proporcionales a la suma de la producción de estaño de cada uno de los Miembros Productores durante los últimos 12 meses civiles consecutivos de cuyas cifras se disponga y durante los cuatro trimestres inmediatamente anteriores al período de control;
- ii) Los porcentajes en el segundo reajuste, siempre que no se haya declarado un ulterior período de control, serán directamente proporcionales a la producción de estaño de cada uno de los Miembros Productores durante los últimos 24 meses civiles consecutivos de cuyas cifras se disponga; y
- iii) Los porcentajes de cada reajuste sucesivo, siempre que no se haya declarado un ulterior período de control, serán directamente proporcionales a la producción de estaño de cada uno de los Miembros Productores durante los últimos 36 meses civiles consecutivos de cuyas cifras se disponga.

Regla 3

A los efectos de lo dispuesto en las presentes reglas, los reajustes se consideran hechos a intervalos anuales, siempre que se hagan en el mismo trimestre del año civil que los reajustes que los precedieron.

Regla 4

A los efectos de las presentes reglas, todo Miembro Productor dará a conocer al Consejo sus cifras de producción relativas a los últimos 12 meses dentro de los tres meses siguientes a la fecha del último mes civil. Si un Miembro no ha dado a conocer esas cifras, la producción de ese Miembro para un período de 12 meses se calculará multiplicando por 12 la producción mensual media que indiquen las cifras de que se disponga acerca de dicho período.

Regla 5

Al hacer un reajuste de porcentajes no se tendrán en cuenta las cifras de producción de estaño en el territorio de ninguno de los Miembros Productores correspondientes a un período que anteceda en más de 42 meses a la fecha en que se haga ese reajuste, ni las cifras de producción de estaño durante los períodos de control.

Regla 6

El Consejo podrá reducir el porcentaje de cualquier Miembro Productor que haya dejado de exportar el tonelaje total de exportaciones autorizadas, determinado según el párrafo 1 del artículo 34, o cualquier cantidad mayor aceptada por él, conforme al párrafo 2 de dicho artículo. Al considerar esta decisión el Consejo estimará como circunstancias atenuantes el hecho de que el Miembro Productor interesado hubiere renunciado, de conformidad con lo dispuesto en el párrafo 2 del artículo 34, a una parte del tonelaje de exportaciones autorizadas, a tiempo para que los demás Miembros Productores pudieran tomar medidas efectivas para cubrir el déficit, o el de que un Miembro Productor interesado que

no hubiere exportado la cantidad determinada de conformidad con el párrafo 5 del artículo 34 hubiere exportado el tonelaje total de exportaciones autorizadas que le correspondiere, determinado conforme a las disposiciones del párrafo 1 o del párrafo 2 del artículo 34.

Regla 7

Si se redujere el porcentaje de algún Miembro Productor de conformidad con la regla 6, el porcentaje que así quedare disponible se distribuirá entre los demás Miembros Productores en proporción a los porcentajes que correspondieren a cada uno de ellos en la fecha en que se decidiere hacer la reducción.

Regla 8

No obstante lo dispuesto en las reglas precedentes, el porcentaje correspondiente a un Miembro Productor no se reducirá durante ningún período de 12 meses en más de una décima parte del porcentaje que le hubiera correspondido al comenzar dicho período.

Regla 9

a) En cualquier medida que se proponga adoptar de conformidad con las presentes reglas, el Consejo prestará la debida atención a las circunstancias que cualquier Miembro Productor haya calificado de excepcionales y podrá, por mayoría repartida de dos tercios, suspender o modificar la plena aplicación de las presentes reglas.

b) A los efectos de esta regla y del párrafo 1 del artículo 34, podrán considerarse excepcionales, entre otras, las siguientes circunstancias: una catástrofe nacional, una huelga importante que haya paralizado la industria minera del estaño durante un período considerable, una interrupción importante en el suministro de energía, o la interrupción de la línea principal de transporte hacia la costa o al punto de exportación, según se define en el anexo C del presente Convenio.

Regla 10

A los efectos de las presentes reglas, el cálculo relativo a los Miembros Productores que consumen una parte importante del estaño de su producción minera nacional se basará en sus exportaciones de estaño y no en su producción minera de estaño.

Regla 11

En el presente anexo la expresión "producción de estaño" se considerará exclusivamente como la producción minera y, por lo tanto, se hará caso omiso de la producción de las fundiciones.

ANEXO G

COSTO DE LA RESERVA DE ESTABILIZACIÓN SEGÚN ESTIMACIÓN DEL PRESIDENTE DE LA CONFERENCIA DE LAS NACIONES UNIDAS SOBRE EL ESTAÑO, 1980

Se estima que el costo de adquisición y funcionamiento de la reserva de estabilización establecida en virtud del artículo 21 del presente Convenio será de 35 ringgit malasios por kilogramo.

باسم أفغانستان :**代表阿富汗:**

In the name of Afghanistan:
Au nom de l'Afghanistan :
От имени Афганистана:
En nombre del Afganistán:

باسم ألبانيا :**代表阿尔巴尼亚:**

In the name of Albania:
Au nom de l'Albanie :
От имени Албании:
En nombre de Albania:

باسم الجزائر :**代表阿尔及利亚:**

In the name of Algeria:
Au nom de l'Algérie :
От имени Алжира:
En nombre de Argelia:

باسم أنغولا :**代表安哥拉:**

In the name of Angola:
Au nom de l'Angola :
От имени Анголы:
En nombre de Angola:

باسم أفغانستان :**代表安提瓜和巴布达:**

In the name of Antigua and Barbuda:
Au nom d'Antigua-et-Barbuda :
От имени Антигуы и Барбуды:
En nombre de Antigua y Barbuda:

باسم الأرجنتين :

代表阿根廷:

In the name of Argentina:

Au nom de l'Argentine :

От имени Аргентины:

En nombre de la Argentina:

باسم استراليا :

代表澳大利亚:

In the name of Australia:

Au nom de l'Australie :

От имени Австралии:

En nombre de Australia:

N. D. ANDERSON

4 February 1982

باسم النمسا :

代表奥地利:

In the name of Austria:

Au nom de l'Autriche :

От имени Австрии:

En nombre de Austria:

باسم البهاما :

代表巴哈马:

In the name of the Bahamas:

Au nom des Bahamas :

От имени Багамских островов:

En nombre de las Bahamas:

باسم البحرين :

代表巴林:

In the name of Bahrain:

Au nom de Bahreïn :

От имени Бахрейна:

En nombre de Bahrein:

باسم بنغلاديش:

代表孟加拉国:

In the name of Bangladesh:
 Au nom du Bangladesh :
 От имени Бангладеш:
 En nombre de Bangladesh:

باسم بربادوس:

代表巴巴多斯:

In the name of Barbados:
 Au nom de la Barbade :
 От имени Барбадоса:
 En nombre de Barbados:

باسم بلجيكا:

代表比利时:

In the name of Belgium:
 Au nom de la Belgique :
 От имени Бельгии:
 En nombre de Belgique:

E. DEVER¹
 27 avril 1982

باسم بليز:

代表伯利兹:

In the name of Belize:
 Au nom du Belize :
 От имени Белиза:
 En nombre de Belice:

باسم بنين:

代表贝宁:

In the name of Benin:
 Au nom du Bénin :
 От имени Бенина:
 En nombre de Benin:

¹ See p. 499 of this volume for the text of the declaration made upon signature — Voir p. 499 du présent volume pour le texte de la déclaration faite lors de la signature.

باسم بوتان :

代表不丹:

In the name of Bhutan:
Au nom du Bhoutan :
От имени Бутана:
En nombre de Bhután:

باسم بوليفيا :

代表玻利维亚:

In the name of Bolivia:
Au nom de la Bolivie :
От имени Боливии:
En nombre de Bolivia:

باسم بوتسوانا :

代表博茨瓦纳:

In the name of Botswana:
Au nom du Botswana :
От имени Ботсваны:
En nombre de Botswana:

باسم البرازيل :

代表巴西:

In the name of Brazil:
Au nom du Brésil :
От имени Бразилии:
En nombre del Brasil:

باسم بلغاريا :

代表保加利亚:

In the name of Bulgaria:
Au nom de la Bulgarie :
От имени Болгарии:
En nombre de Bulgaria:

باسم بورما :

代表缅甸：

In the name of Burma:

Au nom de la Birmanie :

От имени Бирмы:

En nombre de Birmania:

. باسم بوروندى :

代表布隆迪：

In the name of Burundi:

Au nom du Burundi :

От имени Бурунди:

En nombre de Burundi :

باسم جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية :

代表白俄罗斯苏维埃社会主义共和国：

In the name of the Byelorussian Soviet Socialist Republic:

Au nom de la République socialiste soviétique de Biélorussie :

От имени Белорусской Советской Социалистической Республики:

En nombre de la República Socialista Soviética de Bielorrusia:

باسم كندا :

代表加拿大：

In the name of Canada:

Au nom du Canada :

От имени Канады:

En nombre del Canadá:

JOHN REID MORDEN¹

29 April 1982

باسم الرأس الأخضر :

代表佛得角：

In the name of Cape Verde:

Au nom du Cap-Vert :

От имени Островов Зеленого Мыса:

En nombre de Cabo Verde:

¹ See p. 499 of this volume for the text of the declaration made upon signature — Voir p. 499 du présent volume pour le texte de la déclaration faite lors de la signature.

باسم جمهورية افريقيا الوسطى :

代表中非共和国:

In the name of the Central African Republic:

Au nom de la République centrafricaine :

От имени Центральноафриканской Республики:

En nombre de la República Centrafricana:

باسم تشاد :

代表乍得:

In the name of Chad:

Au nom du Tchad :

От имени Чада:

En nombre del Chad:

باسم شيلي :

代表智利:

In the name of Chile:

Au nom du Chili :

От имени Чили:

En nombre de Chile:

باسم الصين :

代表中国:

In the name of China:

Au nom de la Chine :

От имени Китая:

En nombre de China:

باسم كولومبيا :

代表哥伦比亚:

In the name of Colombia:

Au nom de la Colombie :

От имени Колумбии:

En nombre de Colombia:

باسم كومورو :

代表科摩罗:

In the name of the Comoros:

Au nom des Comores :

От имени Коморских островов:

En nombre de las Comoras:

باسم الكونغو:

代表刚果:

In the name of the Congo:

Au nom du Congo :

От имени Конго:

En nombre del Congo:

باسم كوستاريكا :

代表哥斯达黎加:

In the name of Costa Rica:

Au nom du Costa Rica :

От имени Коста-Рики:

En nombre de Costa Rica:

باسم كوبا :

代表古巴:

In the name of Cuba:

Au nom de Cuba :

От имени Кубы:

En nombre de Cuba:

باسم قبرص :

代表塞浦路斯:

In the name of Cyprus:

Au nom de Chypre :

От имени Кипра:

En nombre de Chipre:

باسم تشيكوسلوفاكيا :

代表捷克斯洛伐克:

In the name of Czechoslovakia:

Au nom de la Tchécoslovaquie :

От имени Чехословакии:

En nombre de Checoslovaquia:

باسم كمبوتشيا الديمقراطية :

代表民主柬埔寨:

In the name of Democratic Kampuchea:

Au nom du Kampuchea démocratique :

От имени Демократической Кампучии:

En nombre de Kampuchea Democrática:

باسم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية :

代表朝鲜民主主义人民共和国:

In the name of the Democratic People's Republic of Korea:

Au nom de la République populaire démocratique de Corée :

От имени Корейской Народно-Демократической Республики:

En nombre de la República Popular Democrática de Corea:

باسم اليمن الديمقراطية :

代表民主也门:

In the name of Democratic Yemen:

Au nom du Yémen démocratique :

От имени Демократического Йемена:

En nombre del Yemen Democrático:

باسم الدانمرك :

代表丹麦:

In the name of Denmark:

Au nom du Danemark :

От имени Дании:

En nombre de Dinamarca:

WILLIAM ULRICHSEN

27 April 1982

باسم جيبوتي :

代表吉布提:

In the name of Djibouti:
 Au nom de Djibouti :
 От имени Джибути:
 En nombre de Djibouti:

باسم دومينيكا :

代表多米尼加:

In the name of Dominica:
 Au nom de la Dominique :
 От имени Доминики:
 En nombre de Dominica:

باسم الجمهورية الدومينيكية :

代表多米尼加共和国:

In the name of the Dominican Republic:
 Au nom de la République dominicaine :
 От имени Доминиканской Республики:
 En nombre de la República Dominicana:

باسم اکوادور :

代表厄瓜多尔:

In the name of Ecuador:
 Au nom de l'Equateur :
 От имени Эквадора:
 En nombre del Ecuador:

باسم مصر :

代表埃及:

In the name of Egypt:
 Au nom de l'Egypte :
 От имени Египта:
 En nombre de Egipto:

باسم السلفادور:

代表萨尔瓦多:

In the name of El Salvador:

Au nom d'El Salvador :

От имени Сальвадора:

En nombre de El Salvador:

باسم غينيا الاستوائية:

代表赤道几内亚:

In the name of Equatorial Guinea:

Au nom de la Guinée équatoriale :

От имени Экваториальной Гвинеи:

En nombre de Guinea Ecuatorial:

باسم اثيوبيا:

代表埃塞俄比亚:

In the name of Ethiopia:

Au nom de l'Ethiopie :

От имени Эфиопии:

En nombre de Etiopía:

باسم فيجي:

代表斐济:

In the name of Fiji:

Au nom de Fidji :

От имени Фиджи:

En nombre de Fiji:

باسم فنلندا:

代表芬兰:

In the name of Finland:

Au nom de la Finlande :

От имени Финляндии:

En nombre de Finlandia:

ILKKA PASTINEN
March 11, 1982

باسم فرنسا :

代表法国：

In the name of France:
 Au nom de la France :
 От имени Франции:
 En nombre de Francia:

LUC DE LA BARRE DE NANTEUIL¹
 27 avril 1982

باسم غابون :

代表加蓬：

In the name of Gabon:
 Au nom du Gabon :
 От имени Габона:
 En nombre del Gabón:

باسم غامبيا :

代表冈比亚：

In the name of Gambia:
 Au nom de la Gambie :
 От имени Гамбии:
 En nombre de Gambia:

باسم الجمهورية الديمقراطية الألمانية :

代表德意志民主共和国：

In the name of the German Democratic Republic:
 Au nom de la République démocratique allemande :
 От имени Германской Демократической Республики:
 En nombre de la República Democrática Alemana:

¹ See p. 499 of this volume for the text of the declaration made upon signature — Voir p. 499 du présent volume pour le texte de la déclaration faite lors de la signature.

باسم جمهورية ألمانيا الاتحادية:

代表德意志联邦共和国:

In the name of the Federal Republic of Germany:
 Au nom de la République fédérale d'Allemagne :
 От имени Федеративной Республики Германии:
 En nombre de la República Federal de Alemania:

GÜNTHER VAN WELL¹
 27 avril 1982

باسم غانا:

代表加纳:

In the name of Ghana:
 Au nom du Ghana :
 От имени Ганы:
 En nombre de Ghana:

باسم اليونان:

代表希腊:

In the name of Greece:
 Au nom de la Grèce :
 От имени Греции:
 En nombre de Grecia:

MIHALIS DOUNTAS¹
 30 avril 1982

باسم غرينادا:

代表格林纳达:

In the name of Grenada:
 Au nom de la Grenade :
 От имени Гренады:
 En nombre de Granada:

¹ See p. 499 of this volume for the text of the declaration made upon signature — Voir p. 499 du présent volume pour le texte de la déclaration faite lors de la signature.

باسم غواتيمالا :

代表危地马拉:

In the name of Guatemala:

Au nom du Guatemala :

От имени Гватемалы:

En nombre de Guatemala:

باسم غينيا :

代表几内亚:

In the name of Guinea:

Au nom de la Guinée :

От имени Гвинеи:

En nombre de Guinea:

باسم غينيا - بيساو :

代表几内亚比绍:

In the name of Guinea-Bissau:

Au nom de la Guinée-Bissau :

От имени Гвинеи-Бисау:

En nombre de Guinea-Bissau:

باسم غيانا :

代表圭亚那:

In the name of Guyana:

Au nom de la Guyane :

От имени Гвианы:

En nombre de Guyana:

باسم هايتي :

代表海地:

In the name of Haiti:

Au nom d'Haïti :

От имени Гаити:

En nombre de Haïti:

باسم الكرسي الرسولي :

代表教廷:

In the name of the Holy See:

Au nom du Saint-Siège :

От имени Святейшего престола:

En nombre de la Santa Sede:

باسم هندوراس:

代表洪都拉斯:

In the name of Honduras:

Au nom du Honduras :

От имени Гондураса:

En nombre de Honduras:

باسم هنغاريا :

代表匈牙利:

In the name of Hungary:

Au nom de la Hongrie :

От имени Венгрии:

En nombre de Hungría:

باسم ايسلندا :

代表冰岛:

In the name of Iceland:

Au nom de l'Islande :

От имени Исландии:

En nombre de Islandia:

باسم الهند :

代表印度:

In the name of India:

Au nom de l'Inde :

От имени Индии:

En nombre de la India:

باسم اندونيسيا :

代表印度尼西亚:

In the name of Indonesia:

Au nom de l'Indonésie :

От имени Индонезии:

En nombre de Indonesia:

ABDULLAH KAMIL

Oct. 8, 1981

باسم ايران :

代表伊朗:

In the name of Iran:

Au nom de l'Iran :

От имени Ирана:

En nombre del Irán:

باسم العراق :

代表伊拉克:

In the name of Iraq:

Au nom de l'Iraq :

От имени Ирака:

En nombre del Iraq:

باسم ايرلندا :

代表爱尔兰:

In the name of Ireland:

Au nom de l'Irlande :

От имени Ирландии:

En nombre de Irlanda:

NOËL DORR

27 April 1982

باسم اسرائيل :

代表以色列:

In the name of Israel:

Au nom d'Israël :

От имени Израиля:

En nombre de Israel:

باسم ايطاليا :

代表意大利:

In the name of Italy:

Au nom de l'Italie :

От имени Италии:

En nombre de Italia:

UMBERTO LA ROCCA¹

27 avril 1982

باسم ساحل العاج :

代表象牙海岸:

In the name of the Ivory Coast:

Au nom de la Côte d'Ivoire :

От имени Берега Слоновой Кости:

En nombre de la Costa de Marfil:

باسم جامايكا :

代表牙买加:

In the name of Jamaica:

Au nom de la Jamaïque :

От имени Ямайки:

En nombre de Jamaica:

باسم اليابان :

代表日本:

In the name of Japan:

Au nom du Japon :

От имени Японии:

En nombre del Japón:

MASAHIRO NISIBORI¹

February 19, 1982

¹ See p. 499 of this volume for the text of the declaration made upon signature — Voir p. 499 du présent volume pour le texte de la déclaration faite lors de la signature.

باسم الأردن :

代表约旦:

In the name of Jordan:
Au nom de la Jordanie :
От имени Иордании:
En nombre de Jordania:

باسم كيريباتي :

代表基里巴斯:

In the name of Kiribati:
Au nom de Kiribati :
От имени Кирибати:
En nombre de Kiribati:

باسم كينيا :

代表肯尼亚:

In the name of Kenya:
Au nom du Kenya :
От имени Кении:
En nombre de Kenya:

باسم الكويت :

代表科威特:

In the name of Kuwait:
Au nom du Koweït :
От имени Кувейта:
En nombre de Kuwait:

باسم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية :

代表老挝人民民主共和国:

In the name of the Lao People's Democratic Republic:
Au nom de la République démocratique populaire lao :
От имени Лаосской Народно-Демократической Республики:
En nombre de la República Democrática Popular Lao:

باسم لبنان :

代表黎巴嫩:

In the name of Lebanon:

Au nom du Liban :

От имени Ливана:

En nombre del Líbano:

باسم ليسوتو:

代表莱索托:

In the name of Lesotho:

Au nom du Lesotho :

От имени Лесото:

En nombre de Lesotho:

باسم لیبیریا :

代表利比里亚:

In the name of Liberia:

Au nom du Libéria :

От имени Либерии:

En nombre de Liberia:

باسم الجماهيرية العربية الليبية :

代表阿拉伯利比亚民众国:

In the name of the Libyan Arab Jamahiriya:

Au nom de la Jamahiriya arabe libyenne :

От имени Ливийской Арабской Джамахирии:

En nombre de la Jamahiriya Arabe Libia:

باسم لختشتاين :

代表列支敦士登:

In the name of Liechtenstein:

Au nom du Liechtenstein :

От имени Лихтенштейна:

En nombre de Liechtenstein:

باسم لكسمبرغ :

代表卢森堡:

In the name of Luxembourg:

Au nom du Luxembourg :

От имени Люксембурга:

En nombre de Luxembourg:

E. DEVER
27 avril 1982

باسم مدغشقر :

代表马达加斯加:

In the name of Madagascar:

Au nom de Madagascar :

От имени Мадагаскара:

En nombre de Madagascar:

باسم ملاوي :

代表马拉维:

In the name of Malawi:

Au nom du Malawi :

От имени Малави:

En nombre de Malawi:

باسم ماليزيا :

代表马来西亚:

In the name of Malaysia:

Au nom de la Malaisie :

От имени Малайзии:

En nombre de Malasia:

PAUL LEONG KHEE SEONG
4th September 1981

باسم ملديف :

代表马尔代夫:

In the name of Maldives:

Au nom des Maldives :

От имени Мальдивов:

En nombre de Maldivas:

باسم مالي :

代表马里：

In the name of Mali:

Au nom du Mali :

От имени Мали:

En nombre de Malí:

باسم مالطة :

代表马耳他：

In the name of Malta:

Au nom de Malte :

От имени Мальты:

En nombre de Malta:

باسم موريتانيا :

代表毛里塔尼亚：

In the name of Mauritania:

Au nom de la Mauritanie :

От имени Мавритании:

En nombre de Mauritania:

باسم موريشيوس :

代表毛里求斯：

In the name of Mauritius:

Au nom de Maurice :

От имени Маврикия:

En nombre de Maurício:

باسم المكسيك :

代表墨西哥：

In the name of Mexico:

Au nom du Mexique :

От имени Мексики:

En nombre de México:

باسم موناكو:

代表摩纳哥:

In the name of Monaco:
 Au nom de Monaco :
 От имени Монако:
 En nombre de Mónaco:

باسم منغوليا :

代表蒙古:

In the name of Mongolia:
 Au nom de la Mongolie :
 От имени Монголии:
 En nombre de Mongolia:

باسم المغرب :

代表摩洛哥:

In the name of Morocco:
 Au nom du Maroc :
 От имени Марокко:
 En nombre de Marruecos:

باسم موزامبيق :

代表莫桑比克:

In the name of Mozambique:
 Au nom du Mozambique :
 От имени Мозамбика:
 En nombre de Mozambique:

باسم ناورو:

代表瑙鲁:

In the name of Nauru:
 Au nom de Nauru :
 От имени Науру:
 En nombre de Nauru:

باسم نيبال :

代表尼泊尔：

In the name of Nepal:

Au nom du Népal :

От имени Непала:

En nombre de Nepal:

باسم هولندا :

代表荷兰：

In the name of the Netherlands:

Au nom des Pays-Bas :

От имени Нидерландов:

En nombre de los Países Bajos:

HUGO SCHELTEMA

March 30, 1982

باسم نيوزيلندا :

代表新西兰：

In the name of New Zealand:

Au nom de la Nouvelle-Zélande :

От имени Новой Зеландии:

En nombre de Nueva Zelandia:

باسم نيكاراغوا :

代表尼加拉瓜：

In the name of Nicaragua:

Au nom du Nicaragua :

От имени Никарагуа:

En nombre de Nicaragua:

باسم النيجر :

代表尼日尔：

In the name of the Niger:

Au nom du Niger :

От имени Нигера:

En nombre del Níger:

باسم نيجيريا :

代表尼日利亚:

In the name of Nigeria:

Au nom du Nigéria :

От имени Нигерии:

En nombre de Nigeria:

OLADAFO FAFOWORA

30 April 1982

باسم النرويج :

代表挪威:

In the name of Norway:

Au nom de la Norvège :

От имени Норвегии:

En nombre de Noruega:

OLE ALGARD

18. 11.1981.

باسم عمان :

代表阿曼:

In the name of Oman:

Au nom de l'Oman :

От имени Омана:

En nombre de Omán:

باسم باكستان :

代表巴基斯坦:

In the name of Pakistan:

Au nom du Pakistan :

От имени Пакистана:

En nombre del Pakistán:

باسم بنما :

代表巴拿马:

In the name of Panama:

Au nom du Panama :

От имени Панамы:

En nombre de Panamá:

باسم بابوا غينيا الجديدة :

代表巴布亚新几内亚:

In the name of Papua New Guinea:
 Au nom de la Papouasie-Nouvelle-Guinée :
 От имени Папуа-Новой Гвинеи:
 En nombre de Papua Nueva Guinea:

باسم باراغواى :

代表巴拉圭:

In the name of Paraguay:
 Au nom du Paraguay :
 От имени Парагвая:
 En nombre del Paraguay:

باسم بيرو:

代表秘鲁:

In the name of Peru:
 Au nom du Pérou :
 От имени Перу:
 En nombre del Perú:

باسم الفلبين :

代表菲律宾:

In the name of the Philippines:
 Au nom des Philippines :
 От имени Филиппин:
 En nombre de Filipinas:

باسم بولندا :

代表波兰:

In the name of Poland:
 Au nom de la Pologne :
 От имени Польши:
 En nombre de Polonia:

EUGENIUSZ WYZNER
 April 30, 1982

باسم البرتغال :

代表葡萄牙:

In the name of Portugal:

Au nom du Portugal :

От имени Португалии:

En nombre de Portugal:

باسم قطر :

代表卡塔尔:

In the name of Qatar:

Au nom du Qatar :

От имени Катара:

En nombre de Qatar:

باسم جمهورية كوريا :

代表大韩民国:

In the name of the Republic of Korea:

Au nom de la République de Corée :

От имени Корейской Республики:

En nombre de la República de Corea:

باسم رومانيا :

代表罗马尼亚:

In the name of Romania:

Au nom de la Roumanie :

От имени Румынии:

En nombre de Rumania:

باسم رواندا :

代表卢旺达:

In the name of Rwanda:

Au nom du Rwanda :

От имени Руанды:

En nombre de Rwanda:

باسم سانت لوسيا :

代表圣卢西亚:

In the name of Saint Lucia:
 Au nom de Sainte-Lucie :
 От имени Сент-Люсии:
 En nombre de Santa Lucía:

باسم سانت فنسنت وجزر غرينادين :

代表圣文森特和格林纳丁斯:

In the name of Saint Vincent and the Grenadines:
 Au nom de Saint-Vincent-et-Grenadines :
 От имени Сент-Винсента и Гренады:
 En nombre de San Vicente y las Granadinas:

باسم ساموا :

代表萨摩亚:

In the name of Samoa:
 Au nom du Samoa :
 От имени Самоа:
 En nombre de Samoa:

باسم سان مارينو:

代表圣马力诺:

In the name of San Marino:
 Au nom de Saint-Marin :
 От имени Сан-Марино:
 En nombre de San Marino:

باسم سان تومي وبرينسيبي :

代表圣多美和普林西比:

In the name of Sao Tome and Principe:
 Au nom de Sao Tomé-et-Principe :
 От имени Сан-Томе и Принсипи:
 En nombre de Santo Tomé y Príncipe:

باسم المملكة العربية السعودية :**代表沙特阿拉伯:**

In the name of Saudi Arabia:
Au nom de l'Arabie saoudite :
От имени Саудовской Аравии:
En nombre de Arabia Saudita:

باسم السنغال :**代表塞内加尔:**

In the name of Senegal:
Au nom du Sénégal :
От имени Сенегала:
En nombre del Senegal:

باسم سيشيل :**代表塞舌尔:**

In the name of Seychelles:
Au nom des Seychelles :
От имени Сейшельских Островов:
En nombre de Seychelles:

باسم سيراليون :**代表塞拉利昂:**

In the name of Sierra Leone:
Au nom de la Sierra Leone :
От имени Сьерра-Леоне:
En nombre de Sierra Leona:

باسم سنغافوره :**代表新加坡:**

In the name of Singapore:
Au nom de Singapour :
От имени Сингапура:
En nombre de Singapur:

باسم جزر سليمان :**代表所罗门群岛:**

In the name of Solomon Islands:

Au nom des Iles Salomon :

От имени Соломоновых Островов:

En nombre de las Islas Salomón:

باسم الصومال :**代表索马里:**

In the name of Somalia:

Au nom de la Somalie :

От имени Сомали:

En nombre de Somalia:

باسم افريقيا الجنوبية :**代表南非:**

In the name of South Africa:

Au nom de l'Afrique du Sud :

От имени Южной Африки:

En nombre de Sudáfrica:

باسم اسبانيا :**代表西班牙:**

In the name of Spain:

Au nom de l'Espagne :

От имени Испании:

En nombre de España:

باسم سرى لانكا :**代表斯里兰卡:**

In the name of Sri Lanka:

Au nom de Sri Lanka :

От имени Шри Ланки:

En nombre de Sri Lanka:

باسم السودان :

代表苏丹:

In the name of the Sudan:

Au nom du Soudan :

От имени Судана:

En nombre del Sudán:

باسم سورينام :

代表苏里南:

In the name of Suriname:

Au nom du Suriname :

От имени Суринама:

En nombre de Suriname:

باسم سوازيلاند :

代表斯威士兰:

In the name of Swaziland:

Au nom du Swaziland :

От имени Свазиленда:

En nombre de Swazilandia:

باسم السويد :

代表瑞典:

In the name of Sweden:

Au nom de la Suède :

От имени Швеции:

En nombre de Suecia:

ANDERS THUNBORG

April 29, 1982

باسم سويسرا :

代表瑞士:

In the name of Switzerland:

Au nom de la Suisse :

От имени Швейцарии:

En nombre de Suiza:

T. FAILLILLY

Le 8 avril 1982

باسم الجمهورية العربية السورية:

代表阿拉伯叙利亚共和国:

In the name of the Syrian Arab Republic:
 Au nom de la République arabe syrienne :
 От имени Сирийской Арабской Республики:
 En nombre de la República Árabe Siria:

باسم تايلند :

代表泰国:

In the name of Thailand:
 Au nom de la Thaïlande :
 От имени Таиланда:
 En nombre de Tailandia:

BIRABHONGSE KASEMSRI
 26 January 1982

باسم توغو:

代表多哥:

In the name of Togo:
 Au nom du Togo :
 От имени Того:
 En nombre del Togo:

باسم تونغا :

代表汤加:

In the name of Tonga:
 Au nom des Tonga :
 От имени Тонга:
 En nombre de Tonga:

باسم ترينيداد وتوباغو:

代表特立尼达和多巴哥:

In the name of Trinidad and Tobago:
 Au nom de la Trinité-et-Tobago :
 От имени Тринидада и Тобаго:
 En nombre de Trinidad y Tabago:

باسم تونس:

代表突尼斯:

In the name of Tunisia:

Au nom de la Tunisie :

От имени Туниса:

En nombre de Túnez:

باسم تركيا:

代表土耳其:

In the name of Turkey:

Au nom de la Turquie :

От имени Турции:

En nombre de Turquía:

باسم توفالو:

代表图瓦卢:

In the name of Tuvalu:

Au nom de Tuvalu :

От имени Тувалу:

En nombre de Tuvalu:

باسم أونداندا:

代表乌干达:

In the name of Uganda:

Au nom de l'Ouganda :

От имени Уганды:

En nombre de Uganda:

باسم جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية:

代表乌克兰苏维埃社会主义共和国:

In the name of the Ukrainian Soviet Socialist Republic:

Au nom de la République socialiste soviétique d'Ukraine :

От имени Украинской Советской Социалистической Республики:

En nombre de la República Socialista Soviética de Ucrania:

باسم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية :

代表苏维埃社会主义共和国联盟:

In the name of the Union of Soviet Socialist Republics:
 Au nom de l'Union des Républiques socialistes soviétiques :
 От имени Союза Советских Социалистических Республик:
 En nombre de la Unión de Repúblicas Socialistas Soviéticas:

باسم الامارات العربية المتحدة :

代表阿拉伯联合酋长国:

In the name of the United Arab Emirates:
 Au nom des Emirats arabes unis :
 От имени Объединенных Арабских Эмиратов:
 En nombre de los Emiratos Arabes Unidos:

باسم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية :

代表大不列颠及北爱尔兰联合王国:

In the name of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland:
 Au nom du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord :
 От имени Соединенного Королевства Великобритании и Северной Ирландии:
 En nombre del Reino Unido de Gran Bretaña e Irlanda del Norte:

ANTHONY PARSONS
 22 April 1982

باسم جمهورية الكاميرون المتحدة :

代表喀麦隆联合共和国:

In the name of the United Republic of Cameroon:
 Au nom de la République-Unie du Cameroun :
 От имени Объединенной Республики Камерун:
 En nombre de la República Unida del Camerún:

باسم جمهورية تنزانيا المتحدة :

代表坦桑尼亚联合共和国:

In the name of the United Republic of Tanzania:
 Au nom de la République-Unie de Tanzanie :
 От имени Объединенной Республики Танзания:
 En nombre de la República Unida de Tanzania:

باسم الولايات المتحدة الأمريكية:

代表美利坚合众国:

In the name of the United States of America:

Au nom des Etats-Unis d'Amérique :

От имени Соединенных Штатов Америки:

En nombre de los Estados Unidos de América:

باسم فولتا العليا:

代表上沃尔特:

In the name of the Upper Volta:

Au nom de la Haute-Volta :

От имени Верхней Вольты:

En nombre del Alto Volta:

باسم أوروغواي:

代表乌拉圭:

In the name of Uruguay:

Au nom de l'Uruguay :

От имени Уругвая:

En nombre del Uruguay:

باسم فانواتو:

代表瓦努阿图:

In the name of Vanuatu:

Au nom de Vanuatu :

От имени Вануату:

En nombre de Vanuatu:

باسم فنزويلا:

代表委内瑞拉:

In the name of Venezuela:

Au nom du Venezuela :

От имени Венесуэлы:

En nombre de Venezuela:

باسم فيت نام :

代表越南社会主义共和国:

In the name of Viet Nam:

Au nom du Viet Nam :

От имени Вьетнама:

En nombre de Viet Nam:

باسم اليمن :

代表也门:

In the name of Yemen:

Au nom du Yémen :

От имени Йемена:

En nombre del Yemen:

باسم يوغوسلا فيا :

代表南斯拉夫:

In the name of Yugoslavia:

Au nom de la Yougoslavie :

От имени Югославии:

En nombre de Yugoslavia:

باسم زائير :

代表扎伊尔:

In the name of Zaïre:

Au nom du Zaïre :

От имени Заира:

En nombre del Zaïre:

KAMANDA WA KAMANDA

30 avril 1982

باسم زامبيا :

代表赞比亚:

In the name of Zambia:

Au nom de la Zambie :

От имени Замбии:

En nombre de Zambia:

باسم زمبابوى :

代表津巴布韦:

In the name of Zimbabwe:

Au nom du Zimbabwe :

От имени Зимбабве:

En nombre de Zimbabwe :

باسم مجلس التعاضد الاقتصادى :

代表经济互助委员会:

In the name of the Council for Mutual Economic Assistance:

Au nom du Conseil d'aide économique mutuelle :

От имени Совета Экономической Взаимопомощи:

En nombre del Consejo de Asistencia Económica Mutua:

باسم المجتمع الاقتصادى الأوروبى :

代表欧洲经济共同体:

In the name of the European Economic Community:

Au nom de la Communauté économique européenne :

От имени Европейского экономического сообщества:

En nombre de la Comunidad Económica Europea:

RAINER LAU

27 April 1982

رئيس المؤتمر:

会议主席:

The President of the Conference:

Le Président de la Conférence :

Председатель Конференции:

El Presidente de la Conferencia:

الأمين العام:

秘书长:

The Secretary-General:

Le Secrétaire général :

Генеральный секретарь:

El Secretario General:

الأمين التنفيذي للمؤتمر:

会议执行秘书:

The Executive Secretary of the Conference:

Le Secrétaire exécutif de la Conférence :

Исполнительный секретарь Конференции:

El Secretario Ejecutivo de la Conferencia:

DECLARATIONS MADE
UPON SIGNATURE*BELGIUM**DENMARK**EUROPEAN ECONOMIC
COMMUNITY**FRANCE**ITALY**LUXEMBOURG**GERMANY,
FEDERAL REPUBLIC OF**GREECE**IRELAND**UNITED KINGDOM OF GREAT
BRITAIN AND NORTHERN
IRELAND*DÉCLARATIONS FAITES
LORS DE LA SIGNATURE*BELGIQUE**DANEMARK**COMMUNAUTÉ ÉCONOMIQUE
EUROPÉENNE**FRANCE**ITALIE**LUXEMBOURG**ALLEMAGNE,
RÉPUBLIQUE FÉDÉRALE D'**GRÈCE**IRLANDE**ROYAUME-UNI DE GRANDE-
BRETAGNE ET D'IRLANDE
DU NORD*

Signature effected with the understanding that the Agreement will not be used to facilitate or support manipulations of the tin market.

Signature effectuée étant entendu que l'Accord ne devra pas servir à faciliter, ou soutenir des manipulations du marché de l'étain.

DECLARATION MADE UPON NOTIFICATION OF PROVISIONAL APPLICATION

GREECE

DÉCLARATION FAITE LORS DE LA NOTIFICATION D'APPLICATION PROVISOIRE

GRÈCE

[TRADUCTION — TRANSLATION]

“The Greek Government reserves its position with respect to article 23 (Arrears in contribution to the Buffer Stock Account) as far as the payment of interest on arrears is concerned for the period before the ratification by Greece of the Agreement.”

Le Gouvernement grec réserve sa position à l'égard de l'article 23 (Arriérés de contribution au compte du stock régulateur) en ce qui concerne le paiement d'intérêts sur l'arriéré pour la période précédant la ratification de l'Accord par la Grèce.